حكومة إقليم كردستان–العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أربيل التقنية
كلية التقنية ألإدارية/ أربيل
قسم التقنيات المحاسبة

دور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

(دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية التقنية الادارية في جامعة أربيل التقنية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم المحاسبة

من قبل الطالبة

هانا جلال بابير

بكالوريوس محاسبة

بإشراف

د. أرشد صديق عبدالله

2723 كوردي　　1445 هجري　　2023 ميلادي

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَات)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة:11

تعهد

أتعهد بان هذه الرسالة الموسومة بـِ (دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية) قد تم انجازها وكتابتها من قبلي بشكل كامل، وان الكتابة والنتائج هي من خالص عملي وجهدي الشخصي ولم انشرها من قبل ولم أقدمها لأي جهة من قبل لنيل درجة علمية، كما اتعهد بانني ذكرت المصادر بشكل امين اينما اقتبست.

التوقيع:

اسم الطالبة: هانا جلال بابير

التاريخ: / / 2022

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـِ (دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية) قد جرى تدقيقها من الناحية اللغوية من قبلي وقد أصبحت بأسلوب علمي خال من ألأخطاء اللغوية.

التوقيع:

الأسم: أ.د. نوزاد حسن أحمد

التأريخ: / /2023

تأييد المشرف وموافقته

اؤيد بان هذه الرسالة المرسومة بـِ (**دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية**) قد انجزت وكتبت تحت اشرافي وانا اوافق بان تقدم بشكلها الحالي للمناقشة لنيل درجة الماجستير في اختصاص المحاسبة.

التوقيع:

الاسم: د.أرشد صديق عبدالله شيخ

التاريخ: 27 / 7 / 2023

اؤيد بان الطالبة (هانا جلال بابير) قد انجزت المتطلبات المطلوبة كافة ولوجود التو صيات ال ضرورية، اقدم هذه الر سالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس قسم: د.أرشد صديق عبدالله شيخ

التاريخ: 27 / 7/ 2023

اؤيد بان الطالبة (هانا جلال بابير) قد انجزت المتطلبات المطلوبة كافة ولوجود التوصيات الضرورية، أقدم هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

مسؤول الدراسات العليا في الكلية: كوسار نجم الدين محمد

التاريخ: 27/ 7 / 2023

قرار لجنة المناقشة

نحن لجنة مناقشة طالبة الماجستير هانا جلال بابير، ناقشنا الطالبة عن الرسالة الموسومة ب (**دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية– دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل**)

وقد ناقشنا الطالبة (**هانا جلال بابير**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها

بتأريخ / /2022 ونرى انها جديرة بالقبول لنيل الماجستير في علوم المحاسبة.

ونحن نقرر بان الرسالة قد استوفت متطلبات الماجستير في اختصاص المحاسبة.

التوقيع:	التوقيع:
الإسم:	الإسم:
عضواً	عضواً
التاريخ: / /2023 التوقيع:	التاريخ: / /2023 التوقيع:
الإسم:	الإسم:
رئيس لجنة:	المشرف:
التاريخ: / /2023	التاريخ: / /2023

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية التقنية الإدارية بجامعة أربيل التقنية بجلسته بتأريخ 6 / 8 /2023، على قرار لجنة المناقشة وقرر منح الطالبة شهادة الماجستير في المحاسبة:

التوقيع:	التوقيع:
مقرر مجلس الكلية:	عميد الكلية:أ.م.د. أزاد احمد محمود
التاريخ: 6 / 8 /2023	التاريخ: 6 / 8 /2023

الأهداء

– إلى قدوتي وسندي ومثلي الأعلى، إلى أبي الغالي

– إلى من علمتني معنى العطاء والتضحية والتفاني، إلى أمي الحنونة

– إلى رفيق الدرب وشريك حياتى زوجي

– إلى من تحملوا معي عبء الأيام الثقال إلى من شاركني لذة النجاح وفرح الأيام، إلى أخوتي وأخواتي

– الى كل أصدقائي الذين قدموا لي الدعم المعنوي والعلمي لإجتياز المراحل الدراسية

– الى روحي جدي وجدتي

– اليكم جميعاً أهدى هذه الدراسة

ولا أنسى في هذا المقام أن أسجل شكر التقدير والعرفان بالجميل لوالدي ووالدتي، وأفراد أسرتي جميعهم لصبرهم الدؤوب، وتشجيعهم المستمر، وأشكر كل من أسهم من قريب أو بعيد في إتمام هذه الرسالة.....

هانا

شكروتقدير

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أشرف الخلق أجمعين الهادي الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه إلى يوم الدين وبعد:

فلا يسعني في هذا المقام سوى الاعتراف بالجميل لذوي الفضل من أساتذتي الذين قدموا لي من مناهـل علمهم الكثير وفقهم الله وجعلهم نبراساً يضئ طريق العلم والمعرفة لطلابهم، وأخص بالذكرالدكتور: **أرشد صديق عبد الله**، الذي تفضل بقبول الاشراف على هذه الرسالة، وما قدم لي من عون منذ بداية تسجيل موضـوع الدراسة وحتى الانتهاء منه، ونصائحه ذات القيمة وتوجيهاته المستمرة فجزاه الله خير الجزاء.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة مسبقاً على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبرازها بشكلها العلمي المناسب، فجزاهم الله عني خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر والتقدير للعاملين في المصارف التجارية في المدينة اربيل جميعهم، الذين تعاونوا معي في إتمام الدراسة الميدانية.

وشكر موصول إلى عمادة الكلية التقنية الإدارية، الأساتذة الأفاضل كلهم من أعضاء الهيئة التدريسية الذين كان لهم الفضل الكبير في بلوغي إلى هذه المرحلة.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي جميعهم في قسم تقنيات المحاسبة وغيرهم، وجزى الله خيراً كل من كان له دور في إتمام هذه الرسالة.

هانا

المستخلص

تهدف الدراسة في جانبه النظري والميداني الى بيان دور الالتزام مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطرالأئتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل، من خلال التعرف على المفاهيم و المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات و ايضا تسليط الضوء على مفهوم المخاطر الأئتمانية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضياتها تم اعداد استمارة استبانة مكونه من ثلاثة محاور، والتي تم توزيعها على العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (95) استمارة تم استرداد (85) استمارة منها وكانت (80) استمارة صالحة للتحليل، ليتم بعد ذلك تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية((SPSS) من خلال استخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط واختبار (test- t) لإختبار فرضيات الدراسة و إمكانية يعمم نتائجها على مجتمع الدراسة.

وتأسيسا على ما تم التوصل اليه من نتائج التحليل فلقد تم استخلاص عدد من الاستنتاجات كان من ابرزها: يؤدى ازدياد في المخاطر الائتمانية إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية التي تؤثر على كل من المصرف والسوق والعملاء والتي يتوسع نطاقها يشمل الاقتصاد القومي ككل فتؤثر في بيئة الاستثمار، وارتباك الموازنة العامة للدولة، والدخل القومي، والميزان التجاري، وتقليص معدلات النمو الاقتصادي، إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي الى انخفاض بنسبة كبيرة للخطر، الذي يرتبط، او يرافق عملية منح الائتمانية وبالنسبة لقرار الائتمان للمصارف، تؤدي دقة الإفصاح والشفافية كنتيجة للتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة مصداقية بالتقارير المالية فتؤثرفي زيادة ثقة المساهمين وتلبية الحاجات صناع القرار.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة التزام المصارف التجارية العاملة في مدينة أربيل بالافصاح والشفافية لاعداد التقارير المالية بشكل دوري، وبإنتظام لما له من دور في زيادة ثقة لمستخدمي التقارير المالية و بالتالي زيادة الثقة المستثمرين الحاليين و المستقبلين، فضلا عن ضرورة فتح الدورات التدريبية من قبل الهيئات المعنية لتوضيح أهمية التطبيق مبادئ حوكمة

الشركات وأثرها في تخفيض المخاطر الائتمانية وذلك لزيادة الوعي لدى المساهمين والإداريين والمستثمرين بأهمية حوكمة الشركات، ضرورة وجود اقسام خاصة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف لتقليل المخاطر الائتمانية لادنى حد، مع ضرورة تطوير قواعد مكتوبة لحوكمة الشركات والتأكيد على دمجها بالنظام القانوني، بحيث تصبح قانوناً يعاقب من يخالفه مما يساهم في التطور والنمو الاقتصادي.

الكلمات الإفتتاحية: حوكمة الشركات، المخاطر الائتمانية.

قائمة المحتويات

المواضيع	رقم الصفحة
تعهد	I
إقرار الخبير اللغوى	II
إقرار المشرف	III
قرار لجنة المناقشة	IV
الاهداء	V
شكر وتقدير	VI
المستخلص	VII-VIII
قائمة المحتويات	X-IX
قائمة الجداول	XI-XII
قائمة الاشكال	XIII
قائمة الملاحق	XIV
قائمة المختصرات	XIV
المقدمة	3–1
الفصل الاول: منهجية الدراسة ودراسات سابقة	21–4
المبحث الأول: منهجية الدراسة	4
المبحث الثاني: دراسات سابقة	8
الفصل الثاني: الإطار العام لحوكمة الشركات والمخاطر الأئتمانية	90–22

المبحث الأول: مدخل الى حوكمة الشركات	22
المبحث الثاني: الإطار النظري للمخاطر الائتمانية وعلاقته بحوكمة الشركات	64
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	124–100
المبحث الأول: اختبار أداة الدراسة	100
المبحث الثاني: وصف عينة الدراسة	104
المبحث الثالث: وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها	109
المبحث الرابع: اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها	117
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	127–125
المبحث الأول: الاستنتاجات	126-125
المبحث الثاني: التوصيات	127
المصادرو المراجع	R1-R13
الملاحق	A1-A8

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1–1	توضيح لأهم أهداف، وإستنتاجات وتوصيات الدراسات المحلية	8
2–1	توضيح لأهم أهداف، وإستنتاجات وتوصيات الدراسات العربية	12
3–1	توضيح لأهم أهداف، وإستنتاجات وتوصيات الدراسات الانكليزية	17
1–2	مراحل نشأة وتطور حوكمة الشركات	27
1–3	معاملات الثبات(الفا–كرونباخ) لعبارات متغيرات الدراسة	101
2–3	توزيع افراد العينة وفق عدد سنوات الخبره	105
3–3	توزيع افراد العينة وفق العنوان الوظيفي	106
4–3	توزيع افراد العينة وفق المؤهل العلمي	108
5–3	التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور مبادئ حوكمة الشركات	111
6–3	التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور المخاطرالائتمانية	113
7–3	التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين دور تطبيق المبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية	116
8–3	معامل الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات وتخفيض المخاطر الائتمانية	118
9–3	تحليل أثر لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تخفيض المخاطر الائتمانية	119

121	تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى العنوان الوظيفي.	10–3
123	تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى لسنوات الخبيرة.	11–3
124	تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى للمؤهل العلمي.	12–3

قائمة الاشكال

رقم الاشكال	العنوان	الصفحة
1–1	انموذج الدراسة	7
1–2	أهداف حوكمة الشركات	32
2–2	خصائص حوكمة الشركات	42
3–2	الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	44
4–2	مبادئ (OECD) للحوكمة الشركات	47
5–2	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	55
6–2	أنواع المخاطر المصرفية	67
7–2	أنواع الائتمان المصرفية	70
8–2	معايير منح الائتمان	84
2–3	توزيع افراد العينة وفق عدد سنوات الخبره	105
3–3	توزيع افراد العينة وفق العنوان الوظيفي	106
4–3	توزيع افراد العينة وفق المؤهل العلمي	108
5–3	مقارنة نسبة اتفاق إجابات المبحوثين حول المحور (مبادئ حوكمة الشركات)	111
6–3	مقارنة نسبة اتفاق إجابات المبحوثين حول المحور (المخاطر الائتمانية)	114

7–3	مقارنة نسبة اتفاق إجابات المبحوثين حول دور تطبيق المبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية	116

قائمة الملاحق

التسلسل	العنوان	الصفحة
1	إستمارة الإستبانة	A1
2	أسماء المحكمين الاستبانة	A8

قائمة المختصرات

العنوان	Terminology	المختصر
حاصل حوكمة الشركات	Corporate govarerance quotient	CGQ
قانون ساربينز أوكسلي	Sarbanes-Oxley	SOX
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
مؤسسة لتمويل الدولية	International finance corporation	IFC

المقدمة

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح بعد سلسلة من الأزمات المالية المختلفة، التي حدثت في الكثير من الوحدات الاقتصادية في الدول النامية، والمتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في امريكاو اوروباو جنوب شرق اسيا، وقد ترتب على ذلك فقدان ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية فيما تعرضه من نتائج و تأكدات عن نتائج الاحداث المالية و لهذا السبب أصبحت الحوكمة مصدر اهتمام كبير للحكومات، والوحدات الاقتصادية والدولية بهدف استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية حول مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية.

سعت العديد من الوحدات الاقتصادية، والجمعيات الدولية الى تشريع مبادئ لحوكمة الشركات، وعلى رأسها التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD) عام 1999 بعنوان (مبادئ حوكمة الشركات) الذي يعد هو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم، والتي تتضمن مجموعة من المبادئ الخاصة بالحوكمة و التي أصبحت تشكل نقاطا مرجعية وأساسا لمبادرات الحوكمة في جميع الدول، إذ تعد حوكمة الشركات النظام وآلاليات التي تتضمن كل من توزيع الصلاحيات والمسؤوليات ووضوحها، كما تقوم بحماية حقوق المساهمين وزيادة مسؤولية مجلس الإدارة والمساواة في المصالح ما بين الملاك والادارة عن طريق الرقابة على قرارات وافعال المديرين المؤثرة في مصالح الملاك والمقترضين وزيادة شفافية الافصاح والعدالة بين المساهمين، بهدف تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وكفاءة أداء الادارة.

وتعد المصارف من الوحدات الاقتصادية الحيوية في اقتصاد أي دولة، لأنها المصدر الأهم لتمويل الوحدات الاقتصادية، ويصبح دورها أكثر أهمية في الأسواق النشطة، حيث يأتي معظم التمويل للوحدات الاقتصادية الجديدة والقائمة من القطاع المصرفي، وله دوركبير في الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق معدلات النمو الاقتصادية، وإن التطورات التي حدثت في هذا المجال أدت الى زيادة المخاطر المصرفية التي تتمثل في احتمالية تعرض المصارف الى الخسائر غيرالمخططة وغير المتوقعة وعدم

انتظام العوائد وتذبذبها وذلك بسبب حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، إذ إن تقديم الخدمات المصرفية يصاحبه مخاطر متعددة مثل مخاطر السيولة، مخاطرالائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، الرقابية، القانونية، وغيرها من المخاطر.

كما أن المخاطرالائتمانية هي مخاطر ناتجة عن تقصير المقترضين في سداد الدين، أو التخلف في اداء التزاماتهم طبقا لشروط العقد بين المصرف والعميل، فأن عملية منح القروض تعد من الانشطة الاساسية للمصارف إذن من المتوقع ان تواجه المصارف المخاطرالائتمانية بسبب منح القروض، لذلك يجب على المصارف ان تتعامل مع تلك المخاطر بدقة و استخدام اساليب تحليلها و تصنيفها حسب نوع وطبيعة كل قرض وحجمه وتأثيره في المصرف، ولتخفيض المخاطرالأئتمانية يقوم المصرف بأستخدام مجموعة من الإجراءات من أجل وضع القيود على الآثار السلبية لتلك المخاطر، لإبقائها عند الحد الأدنى، بما في ذلك تحديد المخاطر والتقييم والتحليل و تقويمها بهدف تقليل وتخفيف آثارها السلبية على المصارف، وفي هذا الاطار يعتقد تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في تجنب حدوث الأزمات المصرفية نظراً لتأثيرها في الاقتصاد المحلي، كما تعد طريقة جيدة لتخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف وهي من السبل الكفيلة لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصالح وتعزيز قابليتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم، واستمرار نشاطاتهم في المصارف، و يستند إلى مجموعة محددة من المبادئ العامة، ويهدف إلى معالجة تعارض المصالح، و مكافحة الفساد والافصاح والشفافية ورفع الكفاءة.

و تأسيسا على ما تقدم تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول، يتضمن الفصل الأول مبحثين، تناول المبحث الاول منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة في المبحث الثاني، كما جاء الفصل الثاني بعنوان (الاطار العام لحوكمة الشركات و المخاطر الأئتمانية) بحيث تضمن المبحث الاول مدخل الى حوكمة الشركات، والمبحث الثاني هوالاطارنظري للمخاطر الائتمانية وعلاقته بحوكمة الشركات، وتناول الفصل الثالث دراسة ميدانية وتضمن المباحث التالية المبحث الأول هو إختبار أداة الدراسة والمبحث الثاني هو وصف عينة الدراسة والمبحث الثالث وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها والمبحث الرابع

اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها، وتناول الفصل الرابع والاخيرالاستنتاجات والتوصيات بحيث خصص المبحث الاول للاستنتاجات والمبحث الثاني للتوصي

الفصل الأول

يهدف هذا الفصل الى بيان منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة التي تم بموجبها صياغة الدراسة بجزء النظرية والميدانية عن طريق الإستفادة من بعض الدراسات السابقة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

1:1:1 مشكلة الدراسة:

إن مبادئ حوكمة الشركات هي عدد من القواعد والسياسات والنظم الادارية التي تهدف لتنظيم العلاقة بين الادارة واصحاب المصالح والمساهمين وتخدم احتياجاتهم من خلال النزاهة والموضوعية في القرارات والشفافية والافصاح عن المعلومات، لتحقيق اهداف الإستراتيجية للمصارف، وإن المخاطر الائتمانية تعد عنصرا متلازما مع عمل المصرفي حسب بيئته وطبيعته و تؤثر في أداء المصرف وربحيته لذلك يجب على إدارة المصارف أن تكون لديها خبرة للعمل على تخفيض تلك المخاطر والتعامل معها بالاستفاده من اجراءات مبادئ حوكمة الشركات، التي تساهم في تخفيض المخاطر الائتمانية وتوثيقها من قبل اصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية وزيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات والابتعاد عن الغش وتلاعب المعلومات من قبل الادارة.

تأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي للدراسة وهو:

هل هناك دورالتزام مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطرالائتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل؟

1:1:2 اهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على المفاهيم والمبادئ الاساسية لحوكمة الشركات.

2- استعراض مفهوم المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

3- بيان دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

1:1:3 فرضيات الدراسة:

بهدف الاجابة عن تساؤل الدراسة وتحقيق اهدافه تم وضع الفرضيات الاتية:

1-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات بتخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

2-يوجد أثر ذات دلالة معنوية احصائية لمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من نظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

3- توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة بحسب (العنوان الوظيفي) على المتغيرات الرئيسية للدراسة.

4-توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة بحسب (سنوات الخبرة) على المتغيرات الرئيسية للدراسة.

5-توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) على المتغيرات الرئيسية للدراسة.

1:1:4 أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية والعملية للدراسة وكالاتي:

1-الاهمية العلمية: تكمن الاهمية العلمية للدراسة من خلال اهمية مبادئ حوكمة الشركات التي تؤدي الى الإصلاح و الشفافية الاقتصادية وتعمل ضد الفساد المالي والإداري والتحيز في القرارات والغش وتلاعب المعلومات من قبل الإدارة

وبالتالي فأن ذلك يؤدي الى تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية كما تكمن الاهمية العلمية من أهمية تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف لحد أدنى هو سر النجاح لكل المصارف التجارية لأنه يؤدي الى زيادة ارباح وإستقرار في رأس المال المصرف وزيادة الثقة عند المستثمرين والأطراف الخارجي وزيادة السمعة في السوق.

2-الاهمية العملية: تقتصر الأهمية العملية للدراسة من خلال اهمية بيان دور التزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطرالائتمانية في المصارف وهذا من خلال سعي إدارة المصرف، لتخفيض مستوى المخاطر الائتمانية في المصرف، وذلك بوضع السياسات والاجراءات لتحديد وقياس المخاطر الأئتمانية عن طريق التزام بمبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية لتحقيق فعالية الأداء ورفع مستوى المصرف وتحقيق اهدافه.

1:1:5 منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات:

بهدف تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المناهج الاتية:

1-**المنهج النظري**: تمثل المنهج النظري للدراسة الاعتماد على الاطاريح والبحوث والرسائل الجامعية والكتب والدوريات فضلا عن استخدام مواقع الالكترونية.

2-**المنهج التحليلي**: يمثل المنهج التحليلي للدراسة اجراء دراسة ميدانية عن دور التزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية إذ تم تصميم استمارة الاستبانة وتوزيعها على عينة من وجة النظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل وتحليلها من خلال الاستعانة ببرنامج (SPSS).

1:1:6 حدود الدراسة:

1-**الحدود المكانية**: تتمثل الحدود المكانية للدراسة عينة من وجه النظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

2-**الحدود الزمانية**: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة 2022 -2023

3-**الحدود الموضوعية**: تقصر الحدود الموضوعية للدراسة على (**دور التزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجاري- دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل)**

1:1:7 أنموذج الدراسة:

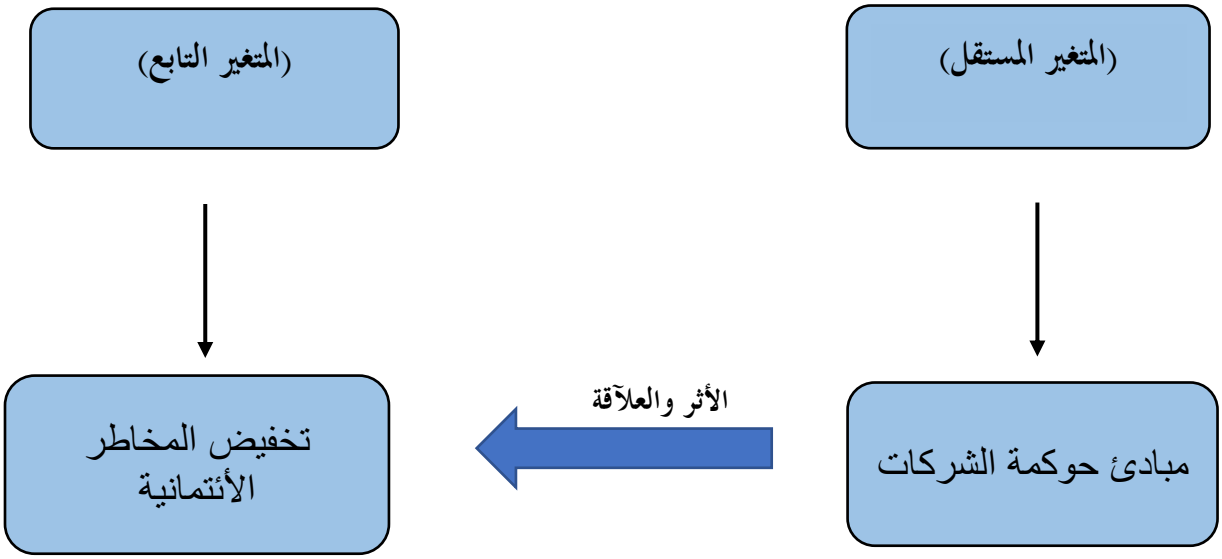

الشكل (1-1)

انموذج الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثة

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

يتناول المبحث الحالي عرض بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة متغيرات الدراسة والمتمثل بحوكمة الشركات وتخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية والتي كان لها الأثرالكبير في إغناء الدراسة نظرياً وعملياً، وقامت الباحثة بتبويب تلك الدراسات حسب تسلسلها الزمني وكالأتي:

1:2:1 دراسات باللغة العربية:

1- دراسات سابقة المحلية

– دراسات ذات علاقة بحوكمة الشركات

جدول (1–1) توضيح لأهم أهداف، وإستنتاجات وتوصيات الدراسات المحلية

ت	1– دراسة (دهيرب، 2011)
عنوان الدراسة	مدى تطبيق وإعتماد المصارف المحلية العراقية لحوكمة الشركات، دراسة ميدانية لعينة من المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في بيئة العمل العراقية.
نوع الدراسة	بحث المنشور.
أهم اهداف الدراسة	إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والتعرف على الجوانب الايجابية، وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين جودة العمل المصرفي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.
أهم الاستنتاجات	يؤدي الالتزام بقواعد حوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بالوحدات الاقتصادية التابعة للدولة ومن ثم في الدولة كلها و من اسباب تنمية الاقتصاد البلد زيادة من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وتهدف

	قواعد لحوكمة إلى تحقيق العدالة والشفافية ويعطي حق مساءلة إدارة الوحدة الاقتصادية وبالتالي لتحقيق الحماية لجميع المساهمين و أصحاب الحقوق مع مراعاة مصالح العمل والموظفين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يـؤدي إلى تنمية المدخرات و الاستثمارات وتعظيم الربحية وخلق فرص عمل جديدة، ومن ثم إن قواعد الحوكمة تؤكد على أهمية ضمان تدقيق الأداء المالي، ووجود هياكل حوكمة تسمح لمجلس الإدارة بأن يكون مسؤولاً أمام المساهمين مع إنشاء لجنة تدقيق مكونة من أعضاء غير أعضاء مجلس الإدارة.
أهم التوصيات	يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام والجهات المهنية المعنية بالعلوم المالية والادارية فأذا ما أدرك المجتمع إن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد أو إفساد يحاول إن يسرق المجتمع ثرواته ومكاسبه وأمواله ، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنهـا، ويتم ذلك من خلال إنشاء مراكز إعلامية وتدريبية فـي مؤسسات الدولة لترسيخ ثقافة ومفهوم الحوكمة وضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بالقوانين والأنظمة والتعليمات والعمل بروحية قواعد ومبادئ حوكمـة الشركات وتطـوير أفضل الممارسات المطبقة في تشكيل مجلس الإدارة وحماية حقوق المساهمين والمودعين ودعم أسس النزاهة والشفافية.

ت	2- دراسة (أبوالريحه، 2016)
عنوان الدراسة	أثرحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف، عينة من المصارف العراقية الخاصة.
نوع الدراسة	رسالة الماجستير.
أهم اهداف الدراسة	اعطاء نظرة شاملة عن موضوع حوكمة الشركات وتقييم الاداء والشفافية، مع شرح المفاهيم والمبادئ والمعايير التي تمثل دليل عمل الوحدات الاقتصادية والتي تعمل على جودة عملها و زيادة كفاءته وكذلك العمل على تحسين عملية اتخاذ القرار وحماية حقوق أصحاب المصالح و إعطاء نظرة عن مضمون الشفافية التي تعد احدى

	مبادئ الحوكمة فضلا عن بالإضعطاءافة إلى لمحة موجزة عن المؤشرات والأساليب الرئيسية لقياس الحوكمة والشفافية
أهم الاستنتاجات	أن التشريعات والقوانين العراقية لا تعوض عن عدم وجود مبادئ الحوكمة حيث تحتوي مبادئ الحوكمة على فقرات مهمة تنطبق على جميع أصحاب المصالح والمصرف وهذه الفقرات غير مدرجة في القانون العراقي لذلك يتم استبدال هذا القصور بتحديث للقانون العراقي، و يجب تصحيح القانون بطريقة تغطي جميع جوانب الحوكمة او تصميم واعداد مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية ويجب أن تكون ملزمة عند تطبيقها. ويمكن القول ايضا ان هناك نقصا في الحوكمة في البيئة العراقية وهذا هو السبب الرئيسي وراء قلة الاستثمار الاجنبي في العراق فضلا عن تراجع الاستثمار المحلي.
أهم التوصيات	يتم إنشاء اللجان المؤلفة من اقتصاديين وأكاديميين وباحثين لإعداد وصياغة مبادئ للحوكمة بالبيئة العراقية ويجب إن يشمل جميع الجوانب وتعميم هذه المبادئ على جميع القطاعات والمصارف والشركات وأيضا يجب إن تكون ملزمة التطبيق بحكم القانون لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتحقيق بيئة مناسبة بعيدة عن أي ممارسات سلبية لمجلس الإدارة والعمل على حماية أموال أصحاب المصالح من التضليل وتوفير الشفافية الجيدة، وأيضا الاهتمام بالشفافية كأحدي مبادئ الحوكمة وذلك عن طريق رسم أهداف المصارف التي يجب تحقيقها.

– دراسات ذات علاقة بمخاطر الائتمانية

ت	1– دراسة (محمد، 2011)
عنوان الدراسة	إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير منشور.
أهم اهداف الدراسة	معرفة مدى تبني المصارف المبحوثة (عينة الدراسة) إدارة مخاطر الائتمان وما هو دورها في منع الانهيار التنظيمي، ومن ثم تحديد وتحليل علاقة الارتباط بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي في المصارف، وتحديد وتحليل علاقة الأثر بين الانهيار التنظيمي في المصارف وإدارة مخاطر الائتمان.

أهم الاستنتاجات	تتباين المصارف الأهلية عينة الدراسة في تبني إدارة مخاطر الائتمان وكذلك لا تتباين المصارف الحكومية عينة الدراسة في تبني إدارة مخاطر الائتمان، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير ادارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي لدى عينة الدراسة (المصارف الحكومية والأهلية)، وهنالك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي.
أهم التوصيات	ضرورة وجود إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الأهلية، كما يجب على المصارف البحث المستمر عن الطرائق الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، وضرورة التزام المصارف بتنويع تعاملها مع قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض تنويع وتوزيع حجم المخاطر مما ينعكس في تقليل أثرها.

ت	2-دراسة (حميد، 2020)
عنوان الدراسة	تحليل المخاطر الائتمانية وتأثيرها في كفاءة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير منشور.
أهم اهداف الدراسة	بيان تأثير مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة على التسهيلات الائتمانية ومنح القروض، ومحاوله تقليل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف نتيجة منحها القروض والتسهيلات الائتمانية، إذ تعد المخاطر الائتمانية أعظم شكل من أشكال المخاطر في الأسواق المالية، وجميع المصارف تتحمل درجة من المخاطرة عندما تمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للزبائن والشركات.
أهم الاستنتاجات	تبين من تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة تباين نسبة إجمالي الدين في المصارف عينة الدراسة، إذ بلغت أعلى نسبة إجمالي الدين في مصرف بغداد بينماكانت أقل نسبة في مصرف عبرالعراق للإستثمار، وهذا يشير إلى أن نسبة إجمالي الدين تخضع لمدى إدراك إدارة المصرف للمخاطر الائتمانية التي تنتج عن إرتفاع نسبة الدين والتي بدورها تؤثر في أرباح المصرف، وكما أظهر تحليل ومناقشة متغيرات الدراسة أن نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة كانت متباينة، وإحتل مصرف عبر العراق للإستثمار المرتبة الاولى كأعلى نسبة بين المصارف عينة الدراسة فيما كانت أقل نسبة في مصرف بغداد.
أهم التوصيات	ينبغي على المصارف عينة الدراسة الإهتمام بالمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، وذلك لدورها الواضح في تقليل الخسائر التي تحدث لتلك المصارف من خلال إتباع الأسس المنهجية في إدارة المخاطر الائتمان، والعمل المستمر

	لإدارة مخاطر الائتمان بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في الحقل المعرفي للمصارف كإدخال التصنيف الائتماني للزبائن لغرض منح الائتمان وفق ضوابط ومعايير الائتمان لتقليل أثرها.

المصدر: من اعداد الباحثة

2-دراسات سابقة عربية:

- **دراسات ذات علاقة بمخاطر الائتمانية**

جدول (1-2) توضيح لأهم أهداف، وإستنتاجات وتوصيات الدراسات العربية

ت	1- دراسة (حفصة، 2015)
عنوان الدراسة	أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء المصارف التجارية دراسة حالة مصرف الجزائري الخارجي وكالة أم البواقي.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير.
أهم اهداف الدراسة	التأكد من أن الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية تساهم في تحسين أداء المصارف التجارية والتعرف على مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية ومن ثم التعرف على طرق تقدير المخاطر الائتمانية.
أهم الاستنتاجات	أن المصارف التجارية تشكل محور الاقتصاد من خلال القيام بمهامها إلا أنها تتعرض لمخاطرعديدة، وعدم تسييرها يؤدي إلى ضعف أدائها، وأن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية من المواضيع التي تمثل أهمية بالغة في الآونة الأخيرة لدى جميع القطاعات استجابة للأحداث التي أملتها ظروف الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وكما أن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تفاديها والتقليل منها، ولذلك يقوم المصرف بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون وتعتبر إدارة المخاطر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار والسلامة في النظام المصرفي والمالي ككل، حيث أن لها دورا هاما في تحسين أداء المصارف وضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي

أهم التوصيات	يجب أن يكون هناك إصلاح مستر للنظام المصرفي الجزائري من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة وأن القطاع المصرفي شديد التقلب، مما يزيد توقعات تعرض المصارف لمختلف المخاطر، ومن ثم العمل على تشجيع المصارف التجارية في الجزائر على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر التي وردت باتفاقية بازل الثانية، وكيفية استخدامها لتقديرالخسائرالمتوقعة لمخاطرالائتمان، وإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من المصرف، حيث يتدخل المصرف بمجرد حدوث احتمالات التعثر.

ت	2- دراسة (زهرة، 2017)
عنوان الدراسة	دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى المصارف التجارية مجموعة من المصارف التجارية الجزائرية.
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه.
أهم اهداف الدراسة	معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، وإظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية ، ومن ثم بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية، وتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف التجارية الجزائرية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات سليمة في المصارف، وتدقيق التدابير والإجراءات التي تعدها المصارف التجارية الجزائرية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لديها.
أهم الاستنتاجات	يعد الائتمان المصرفي مرحلة متطورة من الوساطة والخدمات المالية، ففي بادئ الامر نشأت الصيرفة ونقل الاموال ثم تلاها فيما بعد عملية الائتمان الذي يستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، ويجب على ادارة المصارف أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية ادارة المخاطر من خلال قدرتهم وخبرتهم الجيدة، وكذلك وجود علاقة طرديه بين تحليل رأسمال الوحدات الاقتصادية طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني فكلما تمتعت هذه الوحدات الاقتصادية برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية مما يؤثر ايجابا على القرار الائتماني.

أهم التوصيات	اصدار التشريعات والقوانين والأنظمة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالضمانات، التسجيل، رهن الاراضي والمباني، وأن يكون القرار الائتماني للمصرف مستندا على جدوى اقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمركز رئيس للقرار الائتماني، وكذلك البيئة التي تعمل فيها المصارف شديدة المخاطر خصوصا في الوقت الحاضر لذا من الضروري أن تأخذ المصارف بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند إجراء عملية الإقراض، وذلك لعناية على ودائع الناس وعلى سلامة الجهاز المصرفي، وإنشاء ادارات للتقييم الائتماني وتطوير مهاراتها بحيث تكون مهمتها دراسة الملاءة الائتمانية للمقترضين بحيث يجب على طالب الاقراض الحصول على تقييم هذه الادارات اذا زادت قيمة القرض،وضرورة ربط المصارف ببعضها البعض بشبكة لتبادل المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- **دراسات ذات علاقة بحوكمة الشركات**

ت	1- دراسة (بلة، 2013)
عنوان الدراسة	دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.
نوع الدراسة	بحث المنشور.
أهم اهداف الدراسة	يهدف البحث إلى التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها، ومعرفة دور الحوكمة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية
أهم الاستنتاجات	بروز دور مهم وفعال للحوكمة في رفع كفاءة الأداء الإداري، و المالي للشركات و ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية القوائم المالية وعرضها بصورة غير حقيقية لتحقيق مصلحة الإدارة مما يضلل المستفيدين من القوائم المالية و الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتعاض مع أخلاقيات وقواعد مهنة المحاسبة و تدرك الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تأثير تطبيق حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية وتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية
أهم التوصيات	على الباحثين والمهتمين والمهنيين الاهتمام أكثر والتعريف بأهمية موضوع حوكمة الشركات وبمبادئه وأهدافه وايجابياته على مستوى الشركات وعلى مستوى الدولة ككل و ضرورة تعزيز تطبيق حوكمة الشركات في السودان وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب متطلباتها وسن مزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى الشركات المساهمة العامة السودانيةو الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الباحثين والمهنيين والمهتمين بشأن تطبيق حوكمة

	الشركات مما يساعد في تطبيق حوكمـة جيدة ورشيدة و ضرورة مراعاة آداب وقواعد وسلوك مهنة المحاسبة الـتي مـن شأنها الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية
ت	2- دراسة (حنان، 2016)
عنوان الدراسة	دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للمصارف التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات المصرفية بعين مليلة (BNA, CPA, CNEP).
نوع الدراسة	رسالة الماجستير.
أهم اهداف الدراسة	الوقوف على المفاهيم والمبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة الشركات و إبراز أهمية ودور تطبيق مبادئ الحوكمة في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية أداء المصارف و معرفة نوع العلاقة والاثر بين مبادئ الحوكمة و المخاطر وأيضا أداء المصارف عن طريق معالجة بيانات الاستبيان المتحصل عليها.
أهم الاستنتاجات	تعني الحوكمة الشركات في القطاع المصرفي ذلك النظام الذي يتم على أساسه إدارة العلاقات التي تحكم الاطراف الاساسية في المصرف حيث تكون واضحة بما يؤدي إلى تحسين الاداء والنجاح وأصبح تطبيق الحوكمة في المصارف ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي المصارف وتحافظ على استمراريتها ومكانتها ولا يوجد هناك اختلاف فيما يخص تطبيق الحوكمة في المصارف أوفي الشركات وهذا دلالة على أن قواعد ومبادئ الحوكمة صالحة للتطبيق في كل شركة مهما كان نوعها وهي ليست مخصصة لنوع واحد فقط.
أهم التوصيات	تعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق بالنسبة للمصارف التجارية، ذلك أنها تعتبر بمثابة إنذار سابق للمخاطر والازمات، مما يتيح التصدي والاستعداد لهذا الوضع في الوقت المناسب أن يولي مصرف الجزائر اهتماما خاصا بتشجيع المصارف على تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات فيها، وأن تبادر إلى إصدار دليل القواعد الاساسية للحوكمة الشركات يساهم في تشجيع المصارف على التطبيق الامثل والفعال لمبادئ الحوكمة وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائريةو التوجه نحو زيادة الوعي داخل الادارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية مفهوم الحوكمة، واعتبرها عنصرا مهما لتحسين الاداء وأداة فعالة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة والمساهمين على حد سواء.

ت	3- دراسة (بوشقرة، 2017)
عنوان الدراسة	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية، الجزائر دراسة حالة عينة من الوكالات المصرفية بأم البواق.
نوع الدراسة	رسالة الماجستير.
أهم اهداف الدراسة	المعرفة الجيدة للمفاهيم والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات وتأكيد أهمية إدارة المخاطرفي مواجهة التحديات التي تواجه البيئة المصرفية وإبراز أهمية وأثرتطبيق مبادئ الحوكمة للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.
أهم الاستنتاجات	عدت حوكمة الشركات الطريقة التي تداربها شؤون المصرف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف وإدارته وحماية حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف، مع الإلتزام بالعمل وفقاً للقوانين السارية، وكما يتوقف نجاح الحوكمة في المصارف على فعالية دور الفاعلين الأساسيين بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي،ويظهر من خلال التوصيات الصادرة عن لجنة بازل والخاصة بتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي أن المسؤولية الكبرى لتجسيد الحوكمة في المصارف ملقاة على عاتق مجلس الإدارة، ومن ثم الإلتزام بمبدأ الشفافية يساهم في التقليل من الأزمات المصرفية و تحسين سمعة المصرف.
أهم التوصيات	إعداد وتنفيذ دورات وبرامج تكوين في مجال الحوكمة على مستوى المصرف المركزي والمصارف العمومية وذلك من خلال تأهيل الكادر البشريوكذلك السعي نحو إنشاء إدارة في المصارف الجزائرية يكون من صلاحياتها المتابعة والإشراف على التنفيذ الفعال للحوكمة في القطاع المصرفي، وضرورة وجود نظام لقياس وتحديد المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر بشكل دقيق، ومن ثم العمل على تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح في المصرف.

المصدر: من اعداد الباحثة

1:2:2 دراسات باللغة الانكليزية:

– دراسات ذات علاقة بحوكمة الشركات

جدول (1–3) توضيح لأهم أهداف، وإستنتاجات وتوصيات الدراسات باللغة الانكليزية

ت	1– (Mohammed, 2011)
عنوان الدراسة	Impact of corporate governance on banking sector performance in Nigeria-Analytical study on commercial banks in Nigeria. تأثير حوكمة الشركات على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا– دراسة التحليلية في المصارف التجارية في نيجيريا.
نوع الدراسة	بحث منشور.
أهم اهداف الدراسة	بيان فعالية تطبيق حوكمة الشركات بهدف تحديد تأثيرها على أداء الشركات وتقديمها تدابير لتعزيز من حيث الأداء المالي للشركات والممارسات التجارية السليمة، ومن ثم وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من أجل تعزيزها الكفاءة والشفافية في النظام المالي النيجيري.
أهم الاستنتاجات	أن حوكمة الشركات بشكل كبير يساهم في الأداء الإيجابي في القطاع المصرفي، وأن ضعف ممارسات الحوكمة ومشاكل الوكالة ساهم ذلك لفشل المصارف، والامتثال لمتطلبات الحوكمة يقلل من المعدل من الفشل ومع ذلك، لوحظ أن الامتثال لمدونات الحوكمة أصبحت إلزامية في نيجيريا ولكن العقوبات على عدم الامتثال لم تكن كذلك منفذة وهذا ما يجعل مبادئ وقواعد الحوكمة أقل فاعليه.
أهم التوصيات	يجب تحديد نطاق وظائف التدقيق الخارجية بشكل ملائم للحفاظ على سلامة التقارير المالية، يجب أن يكون أصحاب المصلحة على دراية كافية بالقوانين ذات الصلة والحقوق والمسؤوليات والمتطلبات الأخلاقية، يجب أن يكون مستوى المكافأة أن تكون كافية ومعقولة لتحفيز الموظفين على أداء بشكل أفضل.

ت	2-(Wanger, Et al., 2020)
عنوان الدراسة	The effect of good corporate governance on banking profitability- an empirical study in peru banks أثر حوكمة الشركات الجيدة على الربحية المصرفية –دراسة العملية في عدد من المصارف في بيرو.
نوع الدراسة	بحث المنشور.
أهم اهداف الدراسة	بيان تأثير الركائز الأساسية للحوكمة الجيدة للشركات على عائد حقوق الملكية للمصارف بيرو، وتوضيح أهمية الاجتماع العام للمساهمين لزيادة ربحية حقوق المساهمين.
أهم الاستنتاجات	وجود علاقة مباشرة وكبيرة بين الاجتماع العام للمساهمين والعائد على حقوق الملكية والتي تشير إلى أنه كلما زاد تكامل الاجتماع العام لمساهمين في المصارف، كلما زادت ربحية حقوق الملكية للمساهمين، مما يدل أيضًا على أنه كلما زاد تكافؤ المعلومات، زادت ربحية حقوق الملكية للمساهمين يقدم هذا الدليل معلومات مفيدة للسلطات الإشرافية وأصحاب المصلحة والأكاديميين.
أهم التوصيات	ضرورة وجود المزيد من الرقابة والإشراف على كل من المبادئ المقترحة في الركائز على الرغم من أن معظم النتائج الأولية كما هو مخطط لها، ومن الضروري وجود إدارة أعمال جيدة تتمتثل في مبادئ حوكمة الشركات الذي يسبب منح المستثمر الثقة، وبالتالي الحد من تأثير القرارات السيئة من جانب، وسوء إداء الإدارة، وتخفيف مشاكل الوكالةو منحهم السلطة والاكتفاء الذاتي للقدرة على الحصول على معرفة صادقة وشفافة بإرشادات السياسة المنصوص عليها في الإدارة من جانب اخرومالهذا من تأثير إيجابي على العائد في حقوق الملكية، فضلا عن الفوائد الاقتصادية للشركات المصرفية.

- **دراسات ذات علاقة بمخاطر الائتمان**

ت	1-(Konovalova, Et al., 2016)
عنوان الدراسة	Credit risk management in commercial banks –The study sample is clients of commercial banks in Latvia. **إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية- عينة الدراسة عملاء المصارف التجارية في لاتفيا.**
نوع الدراسة	بحث المنشور
أهم اهداف الدراسة	**بيان مفهوم المخاطر الائتمانية وتحديد مستوى المخاطر التي تمثلها مجموعات (فئات) مختلفة من عملاء التجزئة (المقترضين) من أجل تقليل ومنع مخاطر الائتمان في المستقبل وكذلك لتحسين إدارة المخاطر المصرفية.**
أهم الاستنتاجات	**عند إقراض الأفراد (عملاء التجزئة) فإن أهم العوامل التي تؤثر في ذلك قيمة مخاطر الائتمان للمصرف هي متوسط دخل المقترض، ومبلغ القرض ومدة القرض في تحديد قيم عامل التحميل، تم الكشف عن أن العامل الأساسي الذي يحتوي على أعلى قيم تحميل للمتغيرات مرتبط بـ الخصائص الاقتصادية للعملاء، مثل مبلغ القرض(القيمة) والأرباح المصدر الرئيسي للمعلومات في تحديد مستوى مخاطر الائتمان لمصارف الدائنة هي التاريخ الائتماني للعميل.**
أهم التوصيات	**تحسين إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية، لتشكيل تقييم تنبؤي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية، فمن الضروري استخدام منهجية تحليل العوامل التي تعتمدعلى دراسة التواريخ الائتمانية للمقترضين وتأخذ في الاعتبارحساب مبالغ وشروط القروض ويجب أن تستند المنهجية المقترحة إلى استخدام طرق التجميع، طريقة تحليل التشتت وتحليل العوامل الرئيسية.**

ت	2-(Huan, Et al, 2020)
عنوان الدراسة	Determinants of credit risk in conventional banks: an empircial study in malaysia. محددات المخاطر الائتمان في المصارف التقليدية- دراسة عملية في ماليزيا.
نوع الدراسة	بحث المنشور.
أهم اهداف الدراسة	التعرف على مفهوم مخاطر الائتمانية وتحديد تلك المحددات التي تؤثر في ازدياد المخاطر الائتمانية في المصارف وفحص تأثير العوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي والمصرف في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية في ماليزيا.
أهم الاستنتاجات	ان أحد انواع العوامل المؤثره على المحددات الخارجية لمخاطر الائتمان هو معدل التضخم يؤثر بشكل ضئيل في مخاطر الائتمان، وهناك علاقة إيجابية بين مخاطر التضخم ومخاطر الائتمان كما ان لمعدل البطالة تأثير بشكل كبير على مخاطر الائتمان ووجود علاقة ايجابية بين معدل البطالة ومخاطر الائتمان هذا لأنه عندما تكون البطالة عالية فإنها تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل مرتفع وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان حيث أصبح الناس الآن عاطلين عن العمل وليس لديهم دخل ثابت للوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالديون
أهم التوصيات	يجب على المصارف أن يكون لديها القدرة على المواجهة انواع المحددات التي تؤثر على زيادة المخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال تؤثر بشكل كبيرفي المخاطرالائتمانية وتقليلها وهذا يعني أن المصارف التقليدية ذات رأس المال الجيد سيكون لديها مخاطر ائتمانية أقل.

المصدر: من اعداد الباحثة

1:2:3 موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لنتائج بعض الدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية هناك أوجه اختلاف وتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

فأوجه التشابه تتمثل في أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الحوكمة من حيث ضرورة إرساء مبادئها في القطاع المصرفي كونه القطاع الأساسي للتنمية، و كذا إبراز أهميتها لما لها من مزايا تتمثل في توفير السلامةوالثقة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات المصرفية وكذلك تحسين أداء المصارف، كما تناولت موضوع الدراسات السابقة أيضا موضع المخاطر الائتمانية وطرق تحديد المخاطر التي تواجه المصرف ووسائل الحد منها، وكذلك ذكر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف، طرق تحديد المخاطر، كما ان معظم الدراسات قامت على أساس تصمم استبيانة ومن ثم تحليلها للوصول الى النتائج وهو ما انتجته الدراسة الحالية لحدذلك.

بينما تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في انها تناولت متغيرين لم يتم الجمع بينهما في الدراسات السابقة المحلية، وهو مبادئ حوكمة الشركات (كمتغير المستقل) وتخفيض المخاطر الأئتمانية (كمتغير تابع) في المصارف التجارية من مدينة أربيل ومن ثم تحليل دور الالتزام بحوكمة الشركات في التخقيض المخاطر الائتمانية، وهذا مالم تتطرق الية الدراسات السابقة في بيئة إقليم كردستان/ العراق

الفصل الثاني

الجانب النظري

يتضمن الفصل الثاني **مبحثين**، يتناول المبحث الاول شرح مفهوم وتعريف حوكمة الشركات والاسباب التي أدت الى نشأتها وظهورها وركائزها وأهداف وأهمية و مزايا وإبعاد وخصائص ومبادئ حوكمة الشركات فضلا عن عرض المحددات والمقومات والياتها والاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني فيتناول شرح مفهوم وتعريف وتطور المخاطر الائتمانية ومصادرها و انواعها ونتائج حدوثها والأسباب التي أدت الى ظهورها فضلا عن عرض الية تقييم المخاطر الائتمانية واساليب الحد منها، ومناقشة وتحليل مساهمة حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية، وبهذا يكون الفصل كما يأتي:

المبحث الأول: مدخل الى حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: الاطارالنظري للمخاطر الائتمانية وعلاقته بحوكمة الشركات

المبحث الأول

مدخل الى حوكمة الشركات

تمهيد

برزت حوكمة الشركات في السنوات الماضية بقوة على الساحات المصرفية، وذلك لمهمة دورها في رفع مستوى أداء وكفاءة الوحدة الاقتصادية والسبل لتحقيق الشفافية والإفصاح في المعلومات التقارير المالية وسبباً لثقة مستخدميها، وفضلا عن ذلك حوكمة الشركات تساعد الوحدة الاقتصادية للحد المخاطر المصرفية وتجنب المصارف في الفشل المالي والإداري، ومن ثم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسبب في تعظيم القيمة السوقية للمصارف.

2:1:1 مفهوم حوكمة الشركات

على الرغم من الإهتمام الحديث بمفهوم حوكمة الشركات فان ظهورها يعود لبداية القرن الماضي، حيث تناول الباحثان في جامعة هارفارد (Berle & Means) عام 1932 قضية فصل الملكية عن الإدارة، وأكد الباحثان على ضرورة الفصل بين ملكية رأس مال الوحدات الاقتصادية وعمليات الرقابة و الإشراف داخل هذه الوحدات الاقتصادية، وقدما تفسيرا للمشكلة الأساسية الناتجة عن عدم الفصل بين الوظيفتين أي ما يسمى بمشكلة تضارب المصالح، والتي يمكن أن تنشأ بين مديري ومالكي الوحدات الاقتصادية في نطاق ما يسمى بمشكلة الوكالة (steger & wolfgang, 2008: 5).

كما يعود استخدام مصطلح الحوكمة إلى الإغريق فقد استخدموه في مجال الإبحار ليدل على قدرة ربان السفينة ومهاراتهم في قيادة سفنهم وسط الأمواج والعواصف إضافة إلى ما يمتلكه الربان من قيم وأخلاق وسلوكيات نزيهة تمكنه من الحفاظ على أرواح الركاب، مع حماية وحفظ البضائع حتى إيصالها إلى أصحابها وذلك بعد أن يتم تأمينها ضد القراصنة

والأخطار التي قد تتعرض لها، بعد وصول تلك الأمانات سالمة إلى التجار يطلقون علي ربان السفينة المتحوكم لذلك فإن بدايات الحوكمة كانت في علوم الأبحار ومدارس تعليم البحرية وقوانينها (أبراهيم، 2008: 105).

وكما جذبت مسألة حوكمة الشركات الكثير من الاهتمام في جميع أنحاء العالم حيث أن قضايا مثل فشل الوحدات الاقتصادية وانهيارها و الاحتيال في الوحدات الاقتصادية، إساءة استخدام السلطة الإدارية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحدات الاقتصادية وزيادة الأجور التنفيذية جميعها موضوعية في تقارير وسائل الإعلام والمنتديات العامة والسياسة الحكومية والمناقشات العلمية وجداول الأعمال التنظيمية. (Sun et al., 2011: 1)

وإذ كما تعددت المصطلحات الانجليزية المستخدمة للتعبير عن مفهوم حوكمة الشركات، وكثير منهم يعبرعنها بمصطلح "Corporate Governance"، وبعض الوقت بمصطلح "shareholder democracy" و في اللغة العربية لقد اختلفت الآراء حول ترجمة المصطلح الانجليزي المستخدم للتعبير عن مفهوم حوكمة الشركات إلى اللغة العربية حيث يرى البعض تسميها بالإدارة الحكيمة أو الإدارة الرشيدة والحازمة والبعض الأخر يرى تسميتها الإدارة بالرقابة والحكم الرشيد والتحكم المؤسسي .

وقد تم حسم هذا الموضوع في 20 مايو 2003م حيث أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده لهذا اللفظ (حوكمة) وأكد في بيان له:

"أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الانجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى، فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر والوزن، وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الانجليزي، وهو تدعيم مراقبة نشاط الوحدة الاقتصادية ومتابعة أداء القائمين عليها واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديدا إلى الثروة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث (يوسف، 2009: 120).

تشير كثيرالبحوث والدراسات إلى أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد ومتفق عليه لحوكمة الشركات بين الاقتصاديين والقانونيين والإداريين والمحاسبين بسبب تداخل هذا المفهوم في كثير من جوانب المالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للشركات (محمد، 2007: 122).

وكما تم صنفت هذه التعريفات في ثلاث مجموعات وعلى هذا النحو:

1- من وجهة نظر الاقتصاديين

عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)الحوكمة "بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في أعمالها" (محمد، 2009: 122).

2- من وجهة نظر الإداريين

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومجلس إدارتها وحملة الاسهم وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين والنظام الذي يقسم الحقوق والواجبات بين المساهمين والمجلس الادارة حيث يضع الأهداف والاستراتيجيات والأدوات التي يتمّ بها تنفيذ هذه الأهداف، وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء" (OECD, 2004: 2).

كما عرف (النور) "حوكمة الشركات أيضا بانها: النظام الذي يهدف إلى محاربة الفساد المالي والإداري داخل الوحدات الاقتصادية الخاصة والعامة من خلال تنفيذ اليات الرقابة الذاتية الأخلاقية وغير الذاتية من خلال وضع وتطبيق الإجراءات والقوانين والسياسات الفاعلة والمناسبة" (النور، 2011: 48).

3- من وجهة نظر المحاسبيين

عرف (حماد) حوكمة الشركات "بأنها النظام التي يتم من خلاله توجيه ومراقبة اعمال الوحدات الاقتصادية الى أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة بالمسؤولية والنزاهة والصراحة" (حماد، 2008: 11).

وكما عرف (سرور) حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من القواعد والأسس الشاملة لجميع الأطراف المشتركة في إدارة الوحدة الاقتصادية والرقابة عليها، وذلك بغرض ضبط الأداء المالكي والأخلاقي لجميع العاملين بالمستويات التنفيذية والإشرافية بالوحدة الاقتصادية، وأيضا تحقيق الإشراف الخارجي الفعال من خلال مجموعة المبادئ والقواعد التي تصدرها السلطات الرقابية والمهنية أي أنها أسلوب رقابي" (سرور، 2011: 62).

وفي ضوء التعريفات السابقة **ترى الباحثة** فأنه يمكن تلخيص بعض النقاط عن حوكمة الشركات وهي:

- يهتم بتحسين العلاقة ما بين إدارة الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصالح من خلال النظام والإجراءات.
- تنظيم أعمال الإدارة بطريقة السليمة.
- يعمل على توزيع المسؤليات والحقوق بين الادارة وأصحاب المصالح.
- يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين في الوحدة الاقتصادية وحملة الأسهم.
- تقييم أداء الاعمال في الوحدة الاقتصادية بغرض تحقيق الأهداف المخططة.

2:1:2 نشأة وتطورحوكمة الشركات:

ظهر مصطلح *(CORPORATE GOVERNANCE)* في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعني حوكمة الشركات، وفي عام *1976*م قام كلا من *(Gensen and Meckling)* بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية ويتم بعد ذلك التوسع في الدراسات العلمية والعملية حول الموضوع، والتي أكدت من خلال نتائجها على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات لزيادة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية (زروق، *2009:11*).

ظهر الحديث عن الحوكمة بشكل واضح مع بداية عام *1999* حيث تراكمت نتائج الدراسات حول فشل الوحدات الاقتصادية الكبيرة، ولقد ساهم وقوع الأزمات والإنهيار الإقتصادي لدول جنـوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية وروسيا وغيرهـا فـي ازدياد الإهتمـام بالحوكمة، ويمكن تلخيص مراحل نشأة و تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي (درويش، *2007: 25-27*):

جدول (2-1)

مراحل نشأة وتطور حوكمة الشركات

مراحل	التفاصيل
1-مرحلة الكساد (ما بعد عام 1932) م	في هذه المرحلة بدء الإعتـراف بعمق الفجوة بين الإدارة وتعارض المصالح والملاك.
2-مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقـات 1976 - 1990	حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك، والإدارة من خـلال نظريـة الوكالـة وضـرورة تحديـد الواجبـات، والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال وهذا يسبب الحد من احتمالات التعارض والصراع بينهما.
3-مرحلة الإهتمام بالحوكمة (بداية التسعينات مـن القـرن العشرين)	عندما إتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معـايير تسـاعد الوحدات الاقتصادية من خلال الإلتزام بها في تحقيق الإسـتقرار والنمو وتـدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.
4-مرحلة بدء ظهور إصطلاح الحوكمة(1996-2000م)	نتيجة لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب فشل الوحدات الاقتصادية أو تقصيرها فـي تحقيق أهدافها أو إساءة الممارسات الإدارية بها وسوء إستخدام الإمكانيات والموارد مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بوضع مبادئ العامة للحوكمة التي يفترض أن تراعيها للوحدات الاقتصادية بالدول النامية، ثم تبعها إصدار المنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.

5-مرحلة إصدار المبادئ 1999 م	أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.
6 -مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004)	تأكيد حتمية الحوكمة وضرورة توثيقها مع تتابع ظاهرة الأزمات الإقتصادية وإنهيار عديد من الوحدات الاقتصادية العملاقة بتوجيه المصرف الدولي أيضاً إلى الإهتمام بالحوكمة، وقام بتعضيد بعض الوحدات الاقتصادية واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.
7-مرحلة إصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة من قبل اللجان و الهيئات (2006)	مع تتابع ظاهرة الأزمات الإقتصادية وإنهيار عديد من الوحدات الاقتصادية العملاقة إتجه المصرف الدولي أيضاً إلى الإهتمام بالحوكمة، وقام بتعضيد بعض الوحدات الاقتصادية واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.
8-مرحلة إصدار المعايير (2008)	في ضوء المعايير السابق وضعها من الوحدات الاقتصادية المختلفة، إتجهت الوحدات الاقتصادية وإتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

مصدر: درويش، عدنان بن حيدر، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة اتجاهات المصارف العربية، بدون بلد النشر، الدارالجامعية.

2:1:3 اسباب ظهور حوكمة الشركات:

هناك أسباب كثيرة لظهور حوكمة الشركات ومنها أن هناك وحدات اقتصادية تقوم بالاحتيال المباشروهو يسبب ضعف النظام الاقتصادي، وذلك كان السبب لإفلاس عدد من الوحدات الاقتصادية مثلا أنرون(Enron) وغيرها وظهور

حالة من انعدام الثقة بسوق الأوراق المالية، وأيضا لحماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية واشتراكهم في اتخاذ القرارات ذات العلاقة وكذلك للحفاظ على رأسمالهم.

ويمكن تلخيص أسباب ظهور حوكمة الشركات في النقاط الاتية: (درويش، 2007: 27-28)

1- متطلبات الوحدات الاقتصادية العالمية تحتاج الى مستوى عال من حوكمة الشركات حتى تقبل توجيه إستثمارتها.

2- إساءة إستخدام السلطة وحدوث حالات الإفلاس والكساد المالي الناتج عن سوء الإدارة دفع الجمهور العام للضغط على المشرعين لإتخاذ الإجراءات لحماية مصالحه.

3- الحاجة إلى الإهتمام بجوانب سلوكيات وآداب المهنة، خصوصا في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة.

4- غياب التحديد الواضح لمسؤولية المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

ويرى(خليل) أن هناك دوافع أخرى لظهور حوكمة الشركات بسبب عدد من الأسباب التي تنعكس أهميتها في الآتي (خليل، 2005: 15):

5-الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

6-تحسين الكفاءة الاقتصادية.

7-تحقيق التكامل مع البيئة القانونية، والتنظيمية، والمؤسسية للوحدة الاقتصادية.

8-إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الوحدة الاقتصادية، ووسائل تحقيقها، ومتابعة الأداء.

ومن ضوء ما سبق **ترى الباحثة** بأن اسباب ظهور حوكمة الشركات عديدة ومن أهمها حاجة الوضع الاقتصادي العالمي لبعض المبادئ المطبقة من قبل الوحدات الاقتصادية مثل مبادئ حوكمة الشركات لاعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات والتقارير المالية والحفاظ على حقوق المساهمين والمعاملة العادلة ما بين أصحاب المصالح وفصل الملكية عن إدارة الوحدة الاقتصادية ولتحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية ورفع مستوى كفاءة أدائها.

2:1:4 ركائز حوكمة الشركات:

ينظر الى الركائز كوسيلة لتحقيق اهداف حوكمة الشركات التي يعمل على تحسين الأداء عن طريق اتباع السلوك الأخلاقي الافضل امام جميع الأطراف بمساواة وضمان حقوقهم والرقابة على اعمال الإدارة، ووضع التخطيط لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل أي المخاطر الى الأطراف المعنية، وترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز وهي (حماد، 2007: 49):

1-**السلوك الأخلاقي**: ويقصد به ضمان الالتزام السلوكي من خلال اتباع قواعد السلوك المهني الرشيدو الأخلاقيات الحميدة، والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والشفافية عند تقييم المعلومات والقيام بالحفاظ على بيئة نظيفة والمسؤولية الاجتماعية.

2- **الرقابة والمسائلة**: وذلك يكون من خلال تنشيط أدوار أصحاب المصلحة مثل الأطراف الرقابية العامة المتمثلة في هيئة سوق المال ومصلحة الوحدات الاقتصادية وفي حالة المصارف المصرف المركزي، وكذلك الأطراف الرقابية المباشرة مثل المساهمون ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق، والمدققون الداخليون والخارجيون وهناك أطراف أخرى كالعملاء والمستهلكين والموردين والمودعين والمقرض.

3- **إدارة المخاطر:** تعرف على أنها: النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية التحديد والقياس السيطرة على المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية (المغربي ومحمود، 2020: 7). فإدارة المخاطر تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح وكذا إعداد الدراسات من أجل الحد من الأخطار والتقليل من خسائرها المحتملة وتتضمن إدارة المخاطر الأنشطة التالية (بوالزليفة، 2013: 25):

- جمع المعلومات عن الأنشطة الخطيرة بنسبة للوحدة الاقتصادية.
- تحديد المخاطر المتوقعة لكل نشاط.
- تحديد نقاط الضعف والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الوحدة الاقتصادية.
- حساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية إذا حدث الخطر المتوقع.
- وضع طرق وتقييم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتخفيف أو تجنب الخسائر المحتملة.
- تطوير وتعديل أداء ممارسات ادارة المخاطر للوصول الى نتائج أفضل

2:1:5 اهداف حوكمة الشركات:

لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن حوكمة الشركات تمتلك دوراً مهماً في تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية، مما ينعكس أثره في أسعار أسهمها في الأسواق المالية من خلال زيادة الطلب عليها في تلك الأسواق(Najjar, 2007: 34)

ومن زاوية أخرى فقد كشفت الأزمات عن نقاط ضعف في مجال الرقابة على الأنشطة المحاسبية والمالية وانعدام الشفافية في الافصاح عن المعلومات الصحيحة المتعلقة بأداء الحوكمة الحقيقي في التقارير المالية، أي تدني مستوى حوكمة الشركات (احمد، 2013: 277-278).

وفضلا عن ذلك الهدف الأساسي لحوكمة الشركات هو تحسين الأداء التنظيمي، والمساءلة، وحماية حقوق أصحاب المصالح والمساهمين وتحقيق الإفصاح والشفافية في توصيل المعلومات وهذا يؤدي لزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية في نظر جميع الأطراف المعنية، ويتحقق هذا عبر الأهداف الفرعية التالية (قواعد والمبادئ حوكمة المستشفيات، 2014:28):

والشكل (2-1) يوضح أهداف حوكمة الشركات:

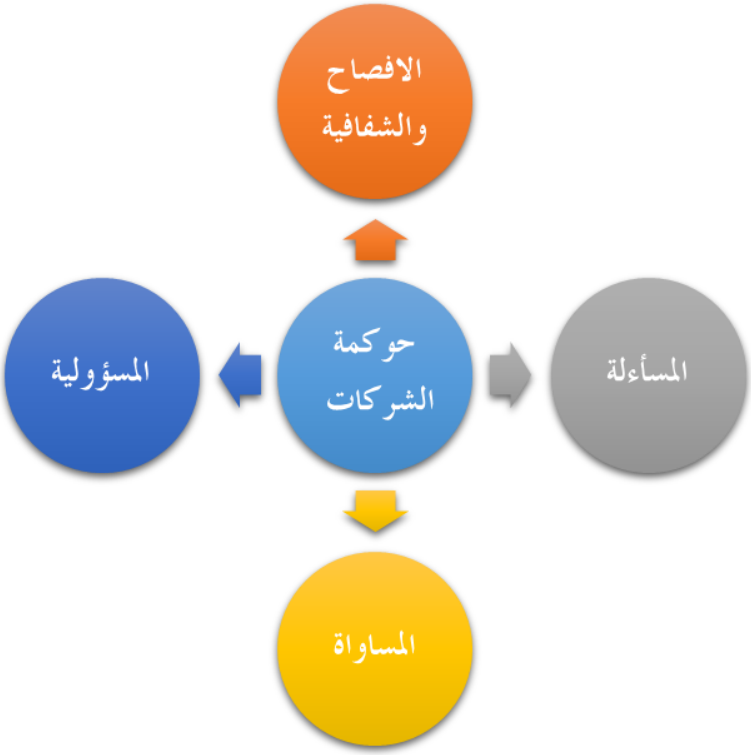

شكل (2-1)

أهداف حوكمة الشركات

المصدر: شيخ، أرشد صديق عبدالله، (2017)، دور وحدات الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المنظمات الحكومية، دراسة ميدانية في وزارات اقليم كوردستان العراق، اطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد و العلوم، جامعة سنار، سودان: 42.

واستنادا الى شكل اعلى تهدف حوكمة الشركات الى تحقيق أربعة اهداف رئيسية وهي (مرسلي، 2003: 5):

1-الإفصاح والشفافية: تتأكد بعرض صورة واضحة عن كل ما يحدث في المصرف، وهذا من خلال نشر التقرير السنوي في موعده والإفصاح العادل عن النتائج السنوية والإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، أعطاء الحق للمستثمرين بإمكانية الوصول إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكه الانترنيت.

2- المسأءلة: بمعنى تقييم وتقدير إمكانيات عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتي تتحقق عن طريق متابعة العمل بعناية ومسؤولية بما يتجاوز المصالح الشخصية، التصرف بفعالية مع الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا وإنشاء آلية تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الذين يتجاوزون مسؤولياتهم وسلطاتهم.

3-المسؤولية: توضع المسؤولية أمام جميع اصحاب المصلحة في المصرف، ويتحقق ذلك من خلال الدور غير التنفيذي لمجلس الإدارة الإشرافي، وحضور أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدورية والكاملة لمجلس الإدارة، ترشيح المدقق الخارجي وتراقب أعماله عن طريق وجود لجنة التدقيق، بالإضافة الى الإشراف على أعمال التدقيق الداخلية وتدقيق تقارير المدققين الداخليين.

4-المساواة: الالتزام بحقوق جميع أصحاب المصلحة في المصرف، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق جميع حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء

مجلس الإدارة، سهولة طرق الإدلاء بالأصوات، إعطاء حق الاعتراض للمساهمين في حالة إساءة حقوقهم، والمناوبة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات.

كما أشارت (خليل) الى اهداف أخرى منها (خليل، 2005: 16):

1-التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.

2-إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الوحدة الاقتصادية، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

كماحدد (الخضيري) الهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهميتها (الخضيري، 2005: 23):

3-تحسين درجات الشفافية والإفصاح والوضوح ونشر البيانات، والمعلومات عن الوحدات الاقتصادية، وكذلك عن الإنجاز، والأداء الذي قامت به وعن الموجودات والأصول التي تمتلكها بالفعل.

4-زيادة قدرة الوحدات الاقتصادية على تحسين الوضع التنافسي، وجذب إستثمارات جديدة ورؤوس أموال جديدة، وتمتعها بسمعة حسنة في السوق

ويضيف (مليجي) مجموعة من الأهداف الى الأهداف السابقة (مليجي، 2008: 35):

5 - التدقيق والتعديل للقوانين الناظمة لأداء الوحدات الاقتصادية بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين (مجلس الإدارة المساهمين).

6- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

7- قيام جميع الموظفين والمساهمين والدائنين والمقرضين بدور المراقبين بالنسبة لأداء الوحدات الاقتصادية.

2:1:6 أهمية حوكمة الشركات:

في إطار التنمية الاقتصادية أخذت تزايد أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، بالتزايد وهو الأمر الذي أكده (winkler) بشدة، إذ أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في معية الأزمات المالية وذلك عن الطريق صياغة عدد من معايير الأداء، بما يعمل في تأييد الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات الفساد والرشوة والتلاعب وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المطلوب (Winkler, 1998: 18).

أولا: أهمية حوكمة بالنسبة للوحدة الاقتصادية

اعتبر (السعدني) أهمية الحوكمة بأنها تكون في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، والتي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، كما أنها تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد. وتعتبر إحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تطبيق الحوكمة هي ازدياد إتاحة التمويل (السعدني، 2007: 29)

وفضلا عن ذلك حدد (كافي) أهمية أخرى لحوكمة الشركات في نقاط الاتية (كافي، 2013: 215):

7- محاربة الفساد الداخلي للوحدات الاقتصادية وعدم السماح بوجوده او باستمراره بل القضاء علية وعدم السماح بعودته مرة اخرى.

2- ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الوحدات الاقتصادية بدءاً من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الى أدنى عامل فيها.

وأيضا حدد (البشاري) أن أهمية حوكمة الشركات ظهرت لأسباب الفساد الاتية (البشارى، 2008: 40).

3- ضعف كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الاقتصادية العامة.

4- عدم ملائمة اللوائح والتشريعات المالية والإدارية والقوانين في ظل التطورات التي حدثت في بيئة الوحدات الاقتصادية العامة.

5- قصور في الهياكل الإدارية وقلة الخبرة والكفاءة وغياب الأسس والمعايير المهنية في تعيين وترقية الموظفين وضعف الرواتب والحوافز.

6-غياب الوسائل المناسبة التي تقوم بالرقابة والمتابعة الروتينية لتنفيذ القوانين واللوائح والتشريعات التي تصدر من قبل أجهزة الدولة.

7- عدم تبني الوحدات الاقتصادية العامة للأساليب الإدارية الحديثة التي تحسن من أدائها مثل تقييم الأداء وإدارة المخاطر والتكلفة والمنفعة.

ثانيا: أهمية حوكمة بالنسبة للمساهمين

1-محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها ولاسيما تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح (كافي، 215 :2013).

2-ضمان حقوق المساهمين والمعاملة العادلة معهم ومشاركتهم في القرارات المهمة وحق التصويت.

حيث كما غياب المصداقية والشفافيةوالافصاح في التقارير المالية وعدم الالتزام بقوانين ومعايير المحاسبة والقوانين واللوائح للمنشورات المالية بصفة عامة سببا لأهمية حوكمة الشركات (البشارى، 2008: 40).

2:1:7 مزايا حوكمة الشركات:

هناك العديد من المنافع والمزايا لحوكمة الشركات التي يمكن للشركات والدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة من أن تكسب ثمارها كالشفافية في المعلومات و ضمان حقوق كل المساهمين و تقليل المخاطر المرتبطة بالفساد وحسن الاستخدام المواردهم لمصلحة الجميع وازدياد اداءهم وتتمثل هذه ومزيد من المزايا فيما يأتي (سليمان، 2006: 15- 16) :

1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الوحدات الاقتصادية والدول.

2- زيادة مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع سرعة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الوحدات الاقتصادية.

3- تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

4- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للوحدة الاقتصادية أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها.

5- فتح أسواق جديدة للشركات الوطنية و زيادة قدرة المنافسة العالمية.

6-الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي اعدادها الوحدات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من زيادة المستثمرين وإعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

وحدد (الخضيري) مزايا أخرى لحوكمة الشركات في النقاط الاتية (الخضيري، 2005: 59-60):

7- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمدققي الحسابات الخارجيين الذين يتمتعون بالاستقلالية ولا يخضع لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو من جانب المديرين التنفيذيين فيها.

8- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم الرقابة الداخلية وبالأخص ما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي.

2:1:8 أبعاد حوكمة الشركات:

أن حوكمة الشركات مفهوم متعدد الأبعاد يمكن التعبير عنها فيما يأتي: (عمر، 2017: 18-19)

1- البعد الإشرافي: ويتعلق بتفعيل وتدعيم الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات الصلة ومن بينهم أقلية المساهمين.

2-البعد الرقابي: ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للوحدة الاقتصادية:

أ-على مستوى الداخلي: فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر.

ب-على المستوى الخارجي: فيتناول اللوائح والقوانين وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والاطراف ذات المصلحة في الرقابة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المدقق الخارجي وتدعيم استقلاله.

3-البعد الأخلاقي: ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشتمله من قواعد أخلاقية، كالنزاهة والأمانة، وتشير ثقافة الحوكمة على مستوى إدارة المؤسسات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

4- بعد المساءلة: ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء المؤسسة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن لهم الحق قانونا مساءلة المؤسسة.

5-بعد الإفصاح والشفافية: ويتعلق بالإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى المؤسسة بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الالتزام بمبادئ الحوكمة طبقا لتوصيات سوق نيويورك.

6- البعد الاستراتيجي: تعتبر الرقابة الإستراتيجية إحدى النظم التي تستند إليها حوكمة المؤسسات للتقليل من مشاكل الوكالة الموجودة بين مستويات الإدارة المختلفة في المؤسسة، وتشمل هذه النظم التحديد الرسمي للأهداف، وقياس الأداء والتغذية العكسية، وهي الوسائل التي تمكن الإدارة من تقييم الإستراتيجيات التي تتبعها، والتأكد ما إذا كانت تؤدي إلى تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل أم لا والتأكد بالذات مما إذا كانت الإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والجودة والابتكار، والاستجابة لرغبات واحتياجات العملاء.

2:1:9 خصائص حوكمة الشركات

تمتلك حوكمة الشركات خصائص عديدة بما في ذلك ما يحمي حقوق جميع مساهمين بغض النظر عن حجم مساهمتها وتحقيق العدالة والشفافية والإفصاح التي تتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالإدارة والاستثمارات ويشعر جميعهم بالمساواة في تحسين أو الحفاظ على رفاتهم ويؤدي هذا الى تطوير الفعالية وكفاءة في أداء الإدارة واستخدام المستدام من الموارد لتلبية احتاجات المجتمع، وحددت عدة خصائص لحوكمة الشركات نذكر منها ما يأتي (سايح، 2011: 188):

1- **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والمناسب، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.

2- **الشفافية:** عرض صورة حقيقية لكل ما يحدث ويتم نشر التقارير المالية و نتائجها في الوقت المناسب و توصيلها لكافة المستثمرين ويجب أن ترتكز على الإفصاح والمشاركةو المصداقية والوضوح.

3- **الاستقلالية:** أي لاتوجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل والتي تتحقق من خلال:

أ-وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا.

ب-وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.

ج-وجود لجنة تدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

4- المسأءلة: تشمل باختصار المسألة عن أعمال معينة او المسؤولية عن أداء العمل، إمكان تقديرو تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الوحدة الاقتصادية أمام جميع المساهمين، من أعطاء إرشادات لمجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في كيفية صياغة إستراتيجية الوحدة الاقتصادية والمراقبة على الإدارة.

وفضلاً عن ذلك حدد (مركز المشروعات الدولية الخاصة) خصائص أخرى يمكن توضيحها بالأتي (مركزالمشروعات الدولية الخاصة، 2003: 65-66):

5- المسؤولية: وضع آليات وضوابط تحكم تصرف الأفراد العاملين وتسمح بمعاقبة الذين يتجاوزون حقوقهم، والالتزام بالعدالة و الشفافية في التعاملات بالاسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

6- الإنصاف: السماح لكافة حملة الأسهم سواء كانوا مساهمين أغلبية أم مساهمين أقلية في حضور الاجتماعات العامة، ومعاملتهم بعدالة في توصيل المعلومات وتوقعات السوق.

7- المسؤولية الاجتماعية: الالتزام بالسلوك الأخلاقي الاجتماعي والبيئي، والامتناع عن التعامل مع كل ما يبتعد عن ذلك السلوك فضلا عن وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.

والشكل (2-2) يوضح خصائص حوكمة الشركات:

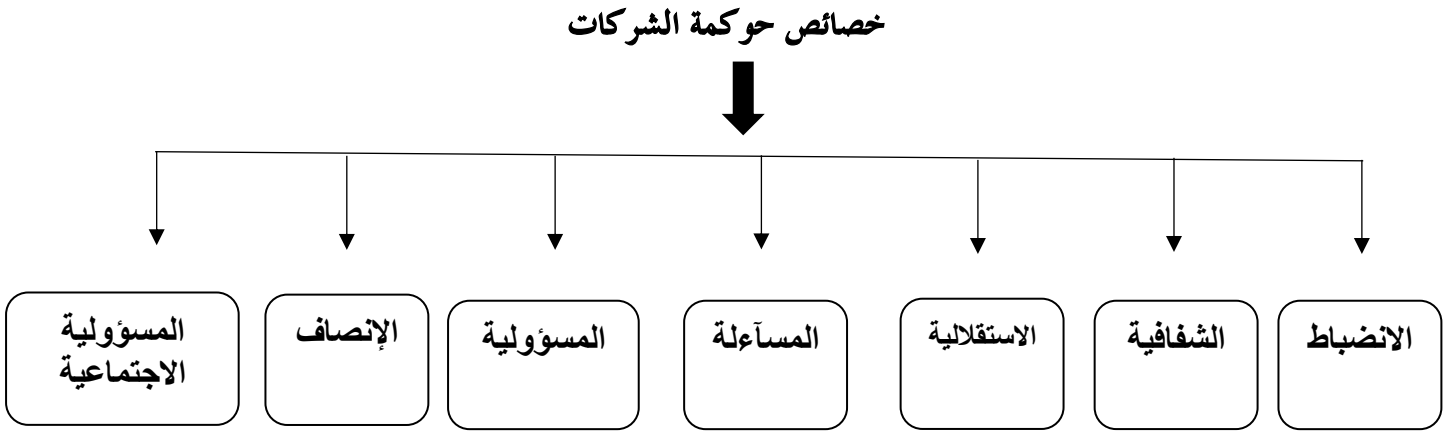

(الشكل 2-2)

خصائص حوكمة الشركات

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصادرالسابقة

2:1:10 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

يجب أن نعرف هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثرو تؤثر في تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشكلها السليم، وتحديد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد بدرجة كبيرة وتتمثل الأطراف التي تعنى بتطبيق حوكمة الشركات فيما يلي (عبد الوهاب وشحاته، 2007: 20):

1- الأطراف الداخلية:

أ- مجلس الإدارة: هم من يمثلون المساهمين وأيضا أصحاب المصالح والأطراف الأخرى، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الوحدة الاقتصادية، وأيضا الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة بتحديد كيفية المحافظة على حقوق المساهمين ورسم السياسات العامة للوحدة الاقتصادية (عبد الوهاب و شحاته، 2007: 20).

ب- الإدارة: وهي الجهة التي تقوم بتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة والمسؤولة عن الإدارة الفعلية للوحدة الاقتصادية، وتعتبر إدارة الوحدة الاقتصادية هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية وزيادة قيمتها فضلا عن مسؤولياتها تجاه الشفافية والإفصاح في المعلومات التي تنشرها للمساهمين (سليمان، 2006: 17).

2- الأطراف الخارجية:

أ- اصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف والتي لها مصالح داخل الوحدة الاقتصادية مثل: العمال والموظفين والدائنين، الموردين، العملاء، ويجب ملاحظة أن هؤلاء قد تكون لهم مصالح مختلفة ومتعارضة بعض الأحيان، فالدائنين يهتمون بمقدرة الوحدة الاقتصادية على السداد في حين العمال والموظفين على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار (قباجة، 2008: 43).

ب- المساهمون: الذين يقومون بتقديم رأس المال للوحدة الاقتصادية عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل عائد مقبول على استثماراتهم، وهم من لهم الحق في تعيين أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لضمان حقوقهم (عبد الوهاب وشحاته، 2007: 20).

الشكل (2-3) يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

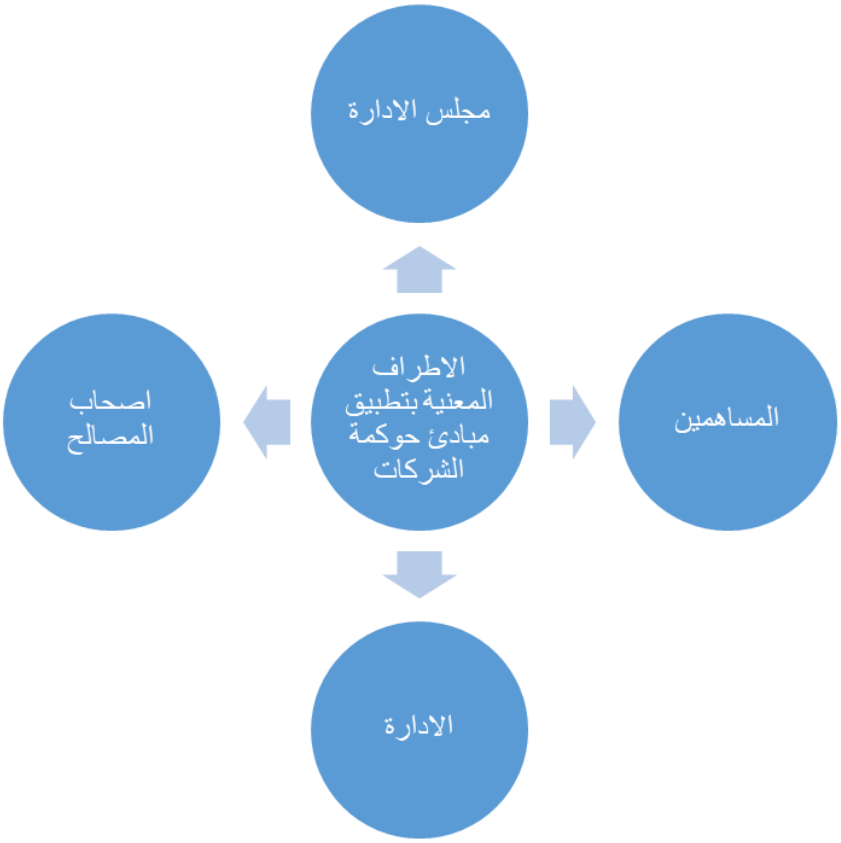

شكل رقم (2-3)

الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

مصدر: عبد الوهاب، نصر علي، (2007), وشحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربيّة والدوليّة المعاصرة**، كليّة التجارة، جامعة الاسكندريّة، قسم المحاسبة والتدقيق: 21.

2:1:11 مبادئ حوكمة الشركات:

تتكون مبادئ حوكمة الشركات من القوانين والتشريعات، واللوائح التي تطبقها، أي دولة لتحقق حماية وتوازن مثالية بين مصالح الوحدة الاقتصادية والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وتتأثرحوكمة الشركات بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي لكل دولة بالإضافة الى مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد لذلك تختلف هذه المبادئ من دولة لأخرى حسب القوانين المتبعة، وهذا يعني أنه ليس هنـاك نظـام موحـد لمبادئ حوكمة الشركات يمكن أن يطبق في جميع الدول ويؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج، بـل هناك مبادئ عامة لحوكمة الشركات تصدرها هيئات دولية مختصة مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي وغيرها من الأطراف وتسهم هذه المبادئ في دعم الدول في جهودها من أجل تقييم وتحسين الإطار القـانوني والمؤسسـي والتنظيمي الخاص بحوكمة الشركات في تلك الدول (سليمان، 2008: 24).

ولقد اهتمت جهات عديدة من الوحدات الاقتصادية الدولية، و الوحدات الاقتصادية على دراسة، وتحليل مفهوم الحوكمة ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، وسيكنفي هنا باستعراض المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في العام 1999 تحت عنوان (مبادئ حوكمة الشركات Governance Corporate of Principles) والتي قامت بتعديلها في العام 2004م، لكونها الأكثر قبولا واهتماما، والتي تتمثل في الأتي (OECD ,2004: 24):

1- حفظ حقوق جميع المساهمين: إطار حوكمة الشركات يجب أن يكفل حماية حقوق المساهمين والتي تشمل تسهيل المشاركة الفاعلة وتصويت المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية وإختيار أعضاء مجلس الإدارة و تأمين أساليب تسجيل الملكية وتدقيق القوائم المالية والحصول على عائد الأرباح للوحدة الاقتصادية.

2- المعاملة المتساوية لجميع المساهمين: يجب أن يشمل إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين بما في ذلك المساهمين الأجانب وصغار المساهمين وأيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، وحمايتهم من عمليات الإستحواذ أو الدمج المشكوك فيها، أو من الحذف في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الإطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

3-دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات وفقاً لكفاءة السوق وتعزيز الشفافية، بمافي ذلك احترام حقوقهم القانونية، والتعويض على الإنتهاك لتلك الحقوق، وآليات تعزيز مساهمتهم في الرقابة على الوحدة الاقتصادية، للحصول على المعلومات والبيانات (خضر،: 139 2012).

4- الافصاح والشفافية: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب بمافي ذلك الإفصاح عن المعلومات المهمة ، مثل الأداء التشغيلي والمالي للوحدة الاقتصادية وأهدافها والأحداث الهامة وعوامل المخاطر، حيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة.

5-مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الوحدات الاقتصادية توجهاً الإستراتيجياً لتوجيه الوحدات الاقتصادية، كما يجب أن يضمن متابعة مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية، وأن تضمن تلك الممارسات مسآءلة مجلس الإدارة من قبل الوحدة الاقتصادية والمساهمين (درويش، 2007: 33).

ويمكن عرض مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها (OECD) كما في الشكل (2-4):

مبادئ (OECD) لحوكمة الشركات

المعاملة المتساوية

-معاملة المساهمين معاملة متساوية مع حماية حاملي الأسهم اقلية الأسهم من اعمال سوء الاستخدامهم.

-الإفصاح عن العمليات والقواعد المالية والصفقات التجارية التي يحصل عليها أعضاء المجلس و كبار التنفيذين والمؤثرة بشكل مباشر على الوحدة الاقتصادية.

دور أصحاب المصالح

-احترام حقوق أصحاب المصلحة وفقا للقانون او الاتفاقات المتداولة.

-فرصة الحصول على التعويضات مقابل انتهاك حقوقهم في الوحدة الاقتصادية.

-تطوير الآليات لمشاركة أصحاب المصالح ولا سيما الموظفين في الوحدة الاقتصادية.

-حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب.

-إيصال الممارسات غير القانونية من قبل أصحاب الصلة الى مجلس الادارة.

الإفصاح والشفافية

-الإفصاح عن المعلومات المادية ذات الصلة بشؤون الوحدة الاقتصادية كافة.

-يجب ان تعد المعلومات المفصح عنها استنادا الى معايير عالية الجودة في المحاسبة وتشمل المعلومات المالية والغير مالية.

-مسؤوليات المدقق الخارجي بشأن التزام العناية المهنية الكافية عند تنفيذ التدقيق.

-توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول اليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة وفي الوقت المحدد.

حفظ حقوق جميع المساهمين

-ضمان حقوق حملة الاسهم الأساسية.

-ضمان حق مشاركة حملة الأسهم في القرارات الأساسية.

- ضمان حق في المشاركة الفعالة في التصويت.

- ضمان توفير المعلومات الكافية لحملة الأسهم في الوقت المحدد.

- ضمان المشاركة في طرح الأسئلة على المدقق الخارجي.

مسؤوليات مجلس الادارة

-أن يعمل المجلس بإخلاص واجتهاد لخدمة مصالح الوحدة الاقتصاديةوحملة الأسهم.

-معاملة حملة الأسهم بشكل عادل من خلال القرارات التي يصدرها المجلس.

- يتبع المجلس معايير عالية للأخلاق ويضع في اعتباره مصالح اصحاب المصلحة.

- يقوم المجلس بأنجاز مجموعة المهام الأساسية المقرة مسبقا.

-يكون المجلس قادرا على ممارسة حكم مستقل وموضوعي حول شؤون الوحدة الاقتصادية

شكل رقم (2-4)

مبادئ (OECD) لحوكمة الشركات

المصدر: المشهداني، بشري نجم عبد الله، (2007)، **الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة – دراسة تطبيقية في عينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية**، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد: 59.

ويرى الباحثة بأنه هذا المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة الشركات يؤدي الى الافصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمصارف ورفع مستوى الشفافية وكفاءة ألاسواق، ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف إلجهات إلاشرإفية والتنظيمية والتنفيذية، ومعاملة متساوية لكافة المساهمين وتحقيق الاستدإمة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة بسبب إلاعتراف بحقوق أصحاب المصالح.

2:1:12 آليات حوكمة الشركات

آليات حوكمة الشركات هي مجموعة من ألادوات التي تبين الصلاحيات، تحكم السلوك وتؤثر في قرارات إلادارة وتقسير من المساحة التقديرية للمديرين، كما إنها هياكل، أو وسائل تحكم يستخدمها المديرون لتزايد اهتمامات الوكالاء والمديرين ومراقبة و تهدف آليات حوكمة الشركات والضوابط إلى التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار، و تشمل آليات حوكمة الشركات الاليات الداخلية والخارجي (Gebba, 2015 : 30) :

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تؤكد آليات حوكمة الشركات الداخلية على فعاليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، ومن أهم هذه الآليات ما يأتي:

7-**مجلس الإدارة**: مجلس الإدارة بطبيعة الحال في ظل مفهوم حوكمة الشركات، سوف يقوم نيابة عن حملة الأسهم بمسالة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، من خلال الإشراف على إدارة الوحدة الاقتصادية وتفويض المهام إلى لجان متخصصة تمكن مجلس الإدارة من التركيز بكفاءة على النواحي المتفرقة من العمل (سليمان، 2006: 95).

وكما يمثل مجلس الإدارة مجموعة من الأفراد الذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية العمل وفق مصالح المالكين، وذلك من خلال الرقابة على المديرين في المستوى التنفيذي الأعلى، وهذه مجموعة يتم انتخابها من قبل حملة الأسهم في الوحدة الاقتصادية وهم (Hitt et al., 2003: 32):

أ- **الداخليون**: المديرون في المستوى الأعلى للوحدة الاقتصادية.

ب - **الخارجيون ذوو العلاقة**: الأفراد الذين لديهم علاقات تعاقدية مع الوحدة الاقتصادية

ج- **الخارجيون من غير ذوي العلاقة**: الأفراد الذين يقدمون المشورة للوحدة الاقتصادية.

2- **التدقيق الداخلي**: تظهر أهمية مسؤولية المدقق الداخلي من خلال امتناع واكتشاف التزوير، والغش من خلال فحص التقارير المالية، ولكي تحقق أهداف هذه الوظيفة يجب أن تكون مستقلة، وتستند إلى تشريع خاص بها، وتنظم بشكل جيد،

كما يعتبر التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلاً وموضوعياً يهدف إلى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية عن طريق إيجاد منهج منظم ومنضبط، لتحسين وتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة (سليمان، 2006: 95).

3-**الجمعية العامة:** تُعد الجمعية العامة للمساهمين أعلى سلطة تعبر عن الإدارة الموحدة للمساهمين، وتعتبر الآلية والوسيلة الحقيقية لهذا التغيير، وهي جهاز يضم جميع المساهمين في الوحدة الاقتصادية، ومصدر سلطات التقارير، والتعيين، والعزل والادارة، والمصادقة على أعمال الإدارة والمحاسبة بالوحدة الاقتصادية، واتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الوحدة الاقتصادية كالتحويل والاندماج وتعديل النظام الأساسي، ويتعين دورها من خلال الاختصاصات المسندة لها (غربى و اخرون، 2016 : 13-15) .

4- **لجنة التحقيق**: تتحدد مهامها في الاشراف على إعداد وتدقيق التقارير المالية فضلا عن دورها في دعم المحققين الداخليين والخارجيين ، والتأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، ويعتمد اختيار أعضاء لجنة التحقيق وعدد أعضائها على حجم الوحدة الاقتصادية فضلا عن أن معايير الاختيار تختلف من شركة إلى أخرى نظرا لوجود علاقة مباشرة بين مهام لجنة التدقيق ومعايير اختيار أعضائها الأكثر تأصيلاً وخبرة (المنيف واخرون، 1998: 46).

ثانياً: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة والضغوط التي تمارسها كافة الأطراف على الوحدة الاقتصادية، ومن أبرزهذه الآليات ما يأتي:

7-**سوق السلع والخدمات**: يمكن أن تؤدي المنافسة في سوق السلع والخدمات إلى فشل مديري الوحدات الاقتصادية الذين يتصرفون على وفق دوافعهم الفردية على حساب مصالح المساهمين في الواقع، فإن أي سوق تنافسي يلعب دوراً وقائياً ضد

فشل الوحدات الاقتصادية، ويقود المديرين إلى الاستفادة من موارد الوحدات الاقتصادية ومع ذلك فإن فاعلية هذه الآلية للسيطرة تكون محدودة. *(Damak, 2013: 64)*

2- **الاندماجات والاكتسابات**: وتعد من الآليات الخارجية لحوكمة الشركات وتهدف إلى السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، وذلك من خلال الاستغناء عن خدمات الإدارة ذات الأداء الضعيف عن طريق حصول عملية الاندماج أو الاكتساب (التميمي، *2008*: *113*).

3-**التدقيق الخارجي**: يعد التدقيق الخارجي أحد الأركان المهمة المؤثرة في حوكمة الشركات، نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي اعدادها من قبل الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير المالي الذي يقوم بإعداده لذا فإن دور التدقيق الخارجي يعد فعالا وجوهريا في مجال حوكمة الشركات، لأنه يقلل من التعارض بين إدارة الوحدة الاقتصادية والمساهمين، كما أنه يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذالك تؤكد حوكمة الشركات على الاهتمام باستقلالية المدقق الخارجي، والتزامه بمعايير التدقيق المحلية والدولية، ومعايير رقابة الجودة وقواعد السلوك الأخلاقي، وضوابط تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق، والالتزام بالتغيير الإلزامي للعمل لدى الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق بمدة لا تتجاوز (*3-5*) سنوات.

4- **التشريعات والقوانين**: تتمثل في التشريعات والقوانين التي تؤثر على الفاعلين الأساسيين في عملية حوكمة الشركات، وتفاعلهم مع بعضهم البعض مثل تقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية و وضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق (غربى واخرون، *2016*: *13-15*).

2:1:13 مقومات حوكمة الشركات

دور المقومات الأساسية لحوكمة الشركات هو دور مهم يتمثل في تعزيز حوكمة الشركات عن طريق تطبيق نظام في أداء اعمال جميع العملاء، وتحديد المسؤليات، وضمان حقوق الجميع والرقابة على جميع الاعمال و تشجيع العملاء على تحسين أدائهم و تزيد ثقة الاطراف بالوحدة الاقتصادية، والمقومات ألاساسية لحوكمة الشركات هي أربعة كما يأتي (درويش, 2007: 25):

1-**الإطار القانوني**: المسؤول عن تحديد حقوق المساهمين وإختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالوحدة الاقتصادية وبشكل يعين المؤسسين ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد، ومع ذلك عقوبات التقصير في المسؤوليات ومخالفة هذه الحقوق وتجاوز تلك الإختصاصات، كما ينبغي أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية الخاضعة لمراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات وعده شأناً داخلياً لها، لأنه لن يختلف حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة، فالرقابة الداخلية ليست صمام أمان لمنع الإحتيال و الغش في الوحدات الاقتصادية، خاصة وأنه توجد أدلة على المقايضة بقوانين مراقبة الوحدات الاقتصادية.

2-**إطار الوحدات الاقتصادية**: وهو الإطار الذي يتضمن الوحدات الاقتصادية الحكومية الرقابية الوحدات الاقتصادية لعمل الوحدات الاقتصادية، مثل الهيئة العامة لسوق المال، المصارف المركزية والهيئات الرقابية والرقابة المالية للدولة والهيئات غير الحكومية المساندة للشركات دون إستهداف الربح كالجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك والجمعيات المهنية والعلمية المعنية، وكذلك الوحدات الاقتصادية غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات المحاماة والتصنيف الإئتماني ومكاتب المحاسبة والتدقيق والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها، ولا يقل دور الوحدات الاقتصادية العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك الوحدات الاقتصادية إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها، ويجب

أن تقـوم جميع هذه الوحدات الاقتصادية بأدوارها بكفاءة ونزاهة وشفافية وأمانة من أجـل صالح الوحدات الاقتصادية والإقتصاد القومي عامة.

3-روح الإنضباط والإجتهاد والجد والحرص على المصلحة العامة للوحدة الاقتصادية، وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانات في تعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية و تحسين أدائها وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الوحدة الاقتصادية، والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان من وجهةنظر أن الوحدة الاقتصادية هي سفينة على جميع الأطراف يجب إيصالها إلى بر الأمان.

4- **الإطار التنظيمي:** يشتمل عنصرين هما: النظام الأساسـي للوحدة الاقتصادية والهيكل التنظيمي لها موضحاً عليه أسماء وإختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة ومع ذلك إختصاصات و أسماء المـديرين التنفيذيين (درويش، 2007: 25). كما يهدف الهيكل التنظيمي التوزيع العادل لصلاحيات والمسؤوليات العاملين في الوحدة الاقتصادية ويحدد الأشخاص المناسبين لكل من الإدارة العليا ومجلس الادارة وحدود كل من واجباتهم ومسؤولياتهم وهذا يؤدي الى التطبيق السليم لحوكمة الشركات (زيني، 2013: 81).

2:1:14 المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الوحدات الاقتصادية بل الدولة من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وهي تتكون من محددات داخلية ومحددات خارجية ويمكن تحديد المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات (قباجة، 2008: 6):

اولاً- المحددات الخارجية: وهذه المحددات تمثل الظروف أوالبيئة التي تعمل من خلالها الوحدات الاقتصادية والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى وهي عبارة عن النقاط التالية:

أ–القوانين واللوائح التي تحكم على العمل بالأسواق، مثل قانون سوق المال وقانون الوحدات الاقتصادية والافلاس وأيضا التي تنظم المنافسة ومنع الاحتكار.

ب– توفير التمويل اللازم للوحدات الاقتصادية عن طريق وجود نظام مالي جيد.

ج–كفاءة الأجهزة الرقابية والهيئات مثل هيئات سوق رأس المال والبورصات، وذلك عن طريق الرقابة على الوحدات الاقتصادية والتأكد من سلامة ودقة المعلومات التي تنشرها، وفي حالة عدم التزام الوحدات الاقتصادية وضع العقوبات المناسبة وتطبيقها عليهم فعلاً.

د–دور الوحدات الاقتصادية غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالجوانب الأخلاقية، والسلوكية، والمهنية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

ثانياً– المحددات الداخلية: وهي تتضمن الأسس والقواعد، التي تطبق داخل الوحدات الاقتصادية، والتي تشمل وضع هياكل إدارية سليمة تبين كيفية اتخاذ القرارات داخل الوحدات الاقتصادية، وتوزيع، مناسب للواجبات، والسلطات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل المديرين التنفيذين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح والمساهمين، وذلك بالشكل الذي لا يسبب وجود تعارض بين مصالح هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل (سليمان، 2008: 22).

ويوضح الشكل (2-5) المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

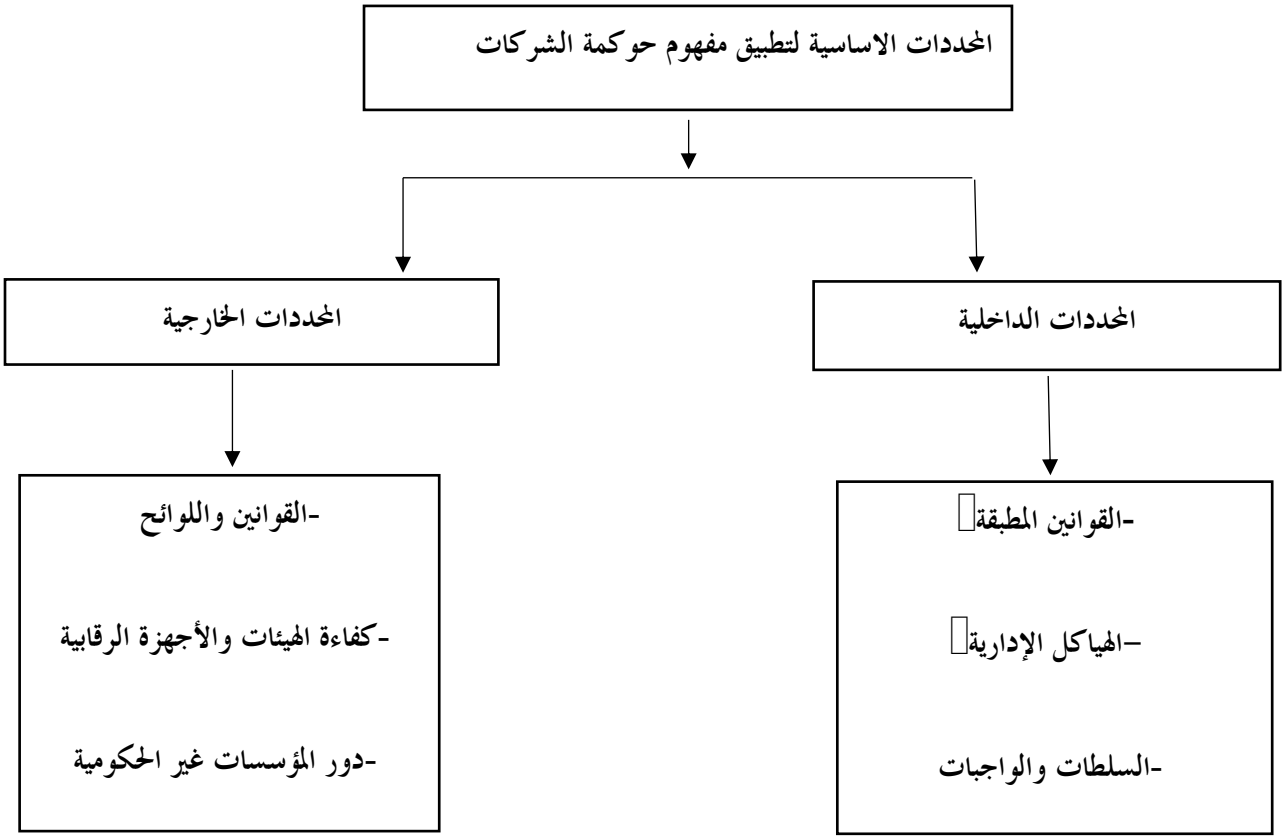

الشكل (2-5)

المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

المصدر: صالحي صبرينة، (2002)، أثر تطبيق الحوكمة في المصارف على تطوير القطاع المصرفي لجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عنابة: 46.

2:1:15 التجارب الدولية لحوكمة الشركات

اولاً: الدول الأجنبية:

1- **تجربة المملكة المتحدة**: أدت المشاكل المالية المترتبة عن قيام بعض الشركاء بإخفاء معلومات مالية وتقارير مالية في بداية التسعينات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وجهات محاسبية أخرى بدراسة الكيفية التي تبعث الثقة جديد، فكانت البداية بإجراء حوار جدي مفتوح حول حوكمة الشركات، وقد أسفر عن صدور تقرير كادبوري (*cadburyreport*) الذي تم نشره سنة *1992*، واعتبر فيما بعد أساسا للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات، يضم *19* بندا تركز على مجلس الإدارة والإفصاح وتحديد المسؤوليات، وفي أكتوبر سنة *1993* أصدر تقرير روتمان (*Rutteman*) الذي يوصي الشركات المقيدة بالبورصة أن تكون ضمن تقريرها جزءا يتعلق بالرقابة الداخلية للشركة بهدف الحفاظ على أصولها. وفي سنة *1995* أصدر تقرير قرين بوري (*Greenbury*) الذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة، وفي سنة *1998* ظهر الكود الموحد (*combinedcode*) وهو يشمل جميع التوصيات في التقارير السابقة، ثم صدور تقرير *Turnbull* سنة *1999* الخاص بإلزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقويم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماتها (طلحة، *2017*: *44*). وقد تم إجراء بعض التعديلات عليه في أكتوبر سنة *2005* من قبل مجلس التقارير المالية من أجل الاهتمام بدور مجلس الإدارة واللجان التابعة له خاصة لجنة التدقيق، حيث صدر في سنة *2003* تقرير *Higgs* الذي يؤكد على ذلك، وأدت هذه الجهود المبذولة في المملكة المتحدة إلى إصدار قانون الحوكمة من قبل مجلس التقارير المالية الذي يهدف إلى وضع أسس لمراقبة ومساءلة مجلس الإدارة ولجانه التابعة له، ويتم التدقيق هذا القانون كل سنتين للنظر في مدى تلاؤمه مع التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال في المملكة المتحدة، ويعتبرتطبيق متطلباته إلزامي على كل الشركات المدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية (بوسلمة وعبد الصمد، *2018*: *93*).

2-التجربة الأمريكية:

يظهر الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، بمجرد قيام صندوق المعاشات العامة (*Cal PERS*) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي له أهمية كبيرة في حماية حقوق المساهمين)، بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية لكيفية تطبيق حوكمة الشركات وأهمها تشكيل مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه، واللجان المنبثقة عنه، ومعايير تقييم أداء مجلس الإدارة.

وفي سنة *1987* تم إصدار تقرير *Treadwy* من قبل اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية ويتضمن هذا التقرير العديد من التوصيات المتعلقة بما يمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك بتقوية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.

وفي سنة *1999* أصدرت كل من بورصة نيويورك (*NYSE*) والمنظمة الوطنية لتجار الأوراق المالية *NASD* تقريرهما المعروف باسم *Blue RibbonRepport*، حيث تضمن عدة توصيات تتعلق بالشروط الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق، ومسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية (فريد، *2009*: *8*).

وفي سنة *2002* ونظرا لانهيار العديد من الشركات الأمريكية، تم إصدار قانون ساربنساوكسلي-*Sarbanes Oxley Act*)) الذي يؤكد على الحوكمة وأهميتها في تعزيز الشفافية والمساءلة.

وحيث كما ركز قانون ساربنس اوكسلي (*Sarbanes-Oxley Act*) على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي و الإداري الذي واجهة كثير من الوحدات الاقتصادية عن طريق تفعيل الدور، الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس ادارة الوحدة الاقتصادية، ولتأكيد على ضرورة أن يكون أكثرية أعضاء مجالس الادارة من هؤلاء

الأعضاء غير التنفيذيين مع وصف وتحديد الشروط التي يجب أن توجد لديهم مع تحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة لها مثل لجنة التدقيق ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت (بوسلمة وعبدالصمد، 2018: 93).

3- التجربة الفرنسية:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات في فرنسا من التقارير المنشورة خلال الفترة 1995-2003، واستمدت هذه التقارير نصوصها وقوانينها من القوانين الدولية، مثل قانون كادبوري cadbury سنة 1992، وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999، حيث اعتبرت تقاريرها إرشادية وليست إلزامية، ويمكن تلخيص أهم تلك التقارير فيما يأتي (عثمانية، 2018: 85-89):

تقرير فينو الأول Viénotl سنة 1995: بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور هذا التقرير تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال للفرنسيين، ويسمى بـ "مجلس الإدارة للشركات المدرجة بالبورصة"، وقسم هذا التقرير إلى 03 أقسام، وأهم ما تضمنته هذه الأقسام هي مهام وتعيين مجلس الإدارة ومكوناته ووظائفه.

تقرير ماريني "Marini": ويتمحور حول إمكانية الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ووضع حدود لفرص تجديد الوكالة لدى المديرين، وإعطاء أهمية أكبر للدور الذي تلعبه لجان مجلس الإدارة.

تقرير فينو الثاني Viénot II سنة 1999: بإشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص وحركة المؤسسات الفرنسية ومن أهم أفكاره التي تضمنتها أقسامه ما يأتي:

القسم الأول: الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام: ويتضمن الإفصاح عن مكافآت المديرين بالشركات المدرجة، الإفصاح عن خطط الاكتتاب وشراء الأسهم فيها.

القسم الثاني: ويتمحور حول المديرين ونشاطات مجلس الإدارة، ونشاطات لجان المجلس، والإفصاح عن المعلومات المالية، كما يتناول توصيات واقتراحات على الجمعية العامة للمساهمين حول إمكانية زيادة رأس المال في فترة الاكتتاب العام، إضافة إلى التزام الشركات بتوصيات تقارير فينو الأول والثاني.

تقرير بوتون *Bouton* سنة *2002*: وجاء بعد سلسلة الانهيارات الكبرى للشركات الأمريكية ويضم ثلاثة أقسام، تضمن معايير تحسين ممارسات الحكومة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة وأهمية الإداريين المستقلين، واستقلالية محافظي الحسابات، وضرورة تضمن التقارير السنوية كل الإجراءات الداخلية المتعلقة بتحديد والرقابة على الالتزامات خارج الميزانية وكل ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية.

تقرير الأمن المالي سنة 2003: بعد سلسلة الانهيارات المالية في كبرى الشركات الأمريكية والأوربية، ظهرت أزمة عدم الثقة في جودة المعلومة المحاسبية والمالية الموجهة لخدمة المستثمرين، وتتمحور أهم نصوصه حول كيفية إعداد تقارير الرقابة الداخلية ومتضمناتها واهتمامها بالمعلومة المالية والشفافية والإفصاح عنها لتفادي التلاعب المحاسبي.

ثانياَ: تجربة الدول العربية

1- التجربة السعودية:

أظهر تفصيلات لائحة حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة السوق المالية السعودية تنظيمات جيدة، لتكوين مجلس الإدارة كما يلي: أن تكون أكثريةغالبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين ويحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب

تنفيذي أخر وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو ثلاثة أعضاء المجلس، كما أجازت للجمعية العامة في أي وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم ولو نص نظام الوحدة الاقتصادية على خلاف ذلك (ياسر، 2006: 48).

2- التجربة مصر:

أصدرت العديد من التقارير في مجال الحوكمة منها (أبراهيم ،122:2008):

أ–التقرير الأول في سبتمبر (2001) والذي طالب بالوفاء بكافة متطلبات معايير الحوكمة بدون أي نواحي قصور جوهرية.

ب– التقرير الثاني في أغسطس (2002) والذي طالب بالوفاء بكافة متطلبات معايير الحوكمة بحيث إن وجود أي قصور لا يكون ذا دعوي ومساءلة لعدم قدرة السلطات المسئولة على تحقيق كافة المتطلبات دون قصور.

ج–التقرير الثالث في ابريل (2003) طالب بتقويم مبادئ الحوكمة في مصر في ضوء المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام (1999).

د– التقرير الرابع في مارس (2004) طالب بتقويم مبادئ الحوكمة في مصر في ضوء المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد تعديلها عام (2004).

واتضح من كل ذلك أنه لم تصل الوحدات الاقتصادية المساهمة في مصر إلى تحقيق متطلبات حوكمة الشركات بمراعاة كاملة لمعاييرالحوكمة الصادرة من الوحدات الاقتصادية الدولية.

ثالثاَ: التجربة المحلية (العراقية):

ان تطبيق حوكمة الشركات في العراق يساعد على تحسين الاداء الاقتصادي والاستثماري والمالي للوحدة الاقتصادية، بالإضافة الى ضمان حقوق المساهمين والمستثمرين فيها، وحماية اصول الوحدة الاقتصادية وممتلكاتها كما ان تطبيق حوكمة

الشركات يعد الورقة الرابحة في العراق الذي يسعى لايجاد قنوات استثمارية، من خلال فتح المجال للشركات العالمية للاستثمار فيه،لذا يجب ان تحدث ثورة في القوانين والأنظمة، التي تنظم اعمال الوحدات الاقتصادية المساهمة في العراق، وقد بدأ الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العراق عام 1985 عند صدور النظام المحاسبي الموحد رقم (1)ثم تلى بعده اصدار مجموعة من القوانين التي تنظم اعمال الوحدات الاقتصادية ومنها قانون الوحدات الاقتصادية رقم (21) لسنة 1997 والمعدل عام 2004، الى جانب نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3)لسنة 1999 ، وفيما يلي استعراض يتناول الدراسة الفقرات بعض مواد هذه القوانين (محمد، 2012: 66-67):

1-بخصوص حملة الأسهم نصت المادة (64) من قانون الشركات رقم (21) المعدل لا يجوز لحملة الاسهم في الوحدات الاقتصادية المساهمة بنقل ملكية الأسهم الى مساهمين آخرين اوالى الغير الا بعد مرور سنة واحدة على الاقل من تاريخ تاسيس الوحدة الاقتصادية، كما يجوز نقل ملكية اسهمهم اذا كانت مرهونة او محجوزة، كما نصت المادة (86، 88) من القانون نفسه على حق حملة الاسهم في المشاركة باجتماعات الهيئة العامة للوحدة الاقتصادية ومناقشة التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات على ان تعقداجتماعات الهيئة مرة واحدة على الاقل كل سنة وبدعوة حملة الاسهم لحضور تلك الاجتماعات عن طريق نشر الاعلان في صحيفتين يوميتين وفي سوق العراق للأوراق المالية على ان يحدد مكان وزمان الاجتماع بمدة لا تقل عن 15 يوما السنة الثامنة وفي مجال ممارسة حقوق التصويت لكافة حملة الأسهم على القرارات الأساسية في اجتماعات الهيئة العامة للوحدة الاقتصادية فقد نصت المادة (97)من قانون الوحدات الاقتصادية على ان يكون لكل مساهم في الوحدة الاقتصادية عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يمتلكها ويكون التصويت علنيا الا في المسائل الخاصة بانتخاب، او فصل رئيس مجلس الإدارة.

2- وبخصوص الإفصاح والشفافية فقد نصت الفقرة اولا من المادة (134) من نفس القانون على تضمين تقرير مجلس الإدارة بالبيانات التفصيلية حول نشاط الوحدة الاقتصادية، وبالأخص العقود المهمة التي ابرمتها الوحدة الاقتصادية، والأعمال التي حققت أرباح لمن يملكون 10 ٪ او أكثر من اسهم الوحدة الاقتصادية.

3- وبخصوص حقوق أصحاب المصلحة الآخرين في الوحدة الاقتصادية (الدائنين والمستثمرين) فقد نصت الفقرة (3) من المادة (4) لنفس القانون بشأن حقوق الدائنين في الوحدة الاقتصادية حيث اكدت على عدم جواز ممارسة سلطة التصويت او إيه سلطات اخرى من قبل مالكي راس مال الوحدة الاقتصادية وبالشكل الذي يؤدي الى قيام تلك الوحدة الاقتصادية بأعمال من شأنها تعريض حقوق الدائنين للخطر نتيجة سحب راس مال الوحدة الاقتصادية او نقل موجوداتها عندما يكون هناك اعسار وشيك الوقوع.

4-اما بخصوص مراقب الحسابات فقد نصت المادة (137) من القانون، بتعيين مراقب الحسابات وتحديد اجوره من قبل الهيئة العامة في الوحدات الاقتصادية المساهمة، ومسائلته عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن الوحدة الاقتصادية في المراقبة وتدقيق حساباتها، كما اكد القانون على اهمية توافر المؤهلات العلمية والخبرات المهنية لمراقب الحسابات واكد ايضا دليل التدقيق رقم (3)بانه يجب على مراقب الحسابات ان يكون مستقيما ونزيها ومخلصا في اداء عمله المهني وان يكون عادلا ومستقلا، كما نصت الفقرة (ثامنا) من المادة (117) ينشئ مجلس الادارة لجنتين من اعضاءه لتقديم التوصيات ويجب ان لا يكون من اعضاء هاتين اللجنتين موظفا رسميا او مساهما في الوحدة الاقتصادية تتجاوز قيمة اسهمه فيها 10 ٪ وان لا يكون مرتبطا باي منهم صلة القرابة المباشرة او عن طريق الزواج او من خلال مصلحة شخصية او اقتصادية لدرجة قد تؤدي الى التأثير في حيادة القرارات، كما تتحمل لجنة المراقبة والتدقيق المالي مسؤولية ضمان دقة عمليات التدقيق المالي، وامكانية الاعتماد عليها، وتعقد

اجتماعات مغلقة مع المدققين الماليين المستقلين، لتحقيق ذلك، وتضمن الاحتفاظ خلال العام بتسجيل عن جميع المعاملات المالية ذات الصلة ويتماشى مع المعايير الدولية المتعارف عليها للمحاسبة.

5-اما بخصوص مجلس الادارة فقد تناول قانون الشركات الفقرة (3) من المادة (106) مدة العضوية في مجلس الادارة وتحددت بمدة (3) سنوات من تاريخ اول اجتماع له وتكون المدة قابلة للتجديد، بينما الفقرة اولا من المادة (110) لا يجوز للشخص ان يكون عضوا في مجالس الادارة لأكثر من (6) شركات في نفس الوقت ولكن يمكن ان يتولى رئاسة مجلس ادارة شركة واحدة او شركتين. كما ان الفقرة (2) من المادة (110) لا يجوز لرئيس اوعضو مجلس الادارة ان يكون رئيسا او عضوا في مجلس ادارة شركة اخرى تمارس نشاطا مماثلا الا اذا حصل على ترخيص بذلك من الهيئة العامة. بينما الفقرة (2) من المادة (119) لا يسمح لرئيس مجلس الادارة او لاحد اعضاء مجلس الادارة الادلاء بصوته او المشاركة في امر ما تكون له فيه مصلحة مباشرة او غير مباشرة من دون الكشف عن ذلك والتصريح بطبيعة ومدى هذه المصلحة للاعضاء الأخرين غير المستفيدين والحصول على موافقة اغلبيتهم

6-وقد جاء في المادة (145) اذا ظهر في تقرير المفتش العام ان عضوا من مجلس الادارة او مديرا مفوضا او عضوا في الوحدة الاقتصادية، او أي مسؤول فيها حاليا او سابقاً، قد اتى عملا يسأل عنه وجب على المسجل ابلاغ الجهات المختصة بذلك لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

7-اما المادة (219) جاء فيها يخضع للعقوبة أي مسؤول في شركة يحول دون اطلاع جهة مختصة على سجلات الوحدة الاقتصادية او وثائقها وتكون هذه العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن 6 أشهر اوغرامة لا تزيد عن 12 مليون دينار عراقي، ويجوز تنفيذ العقوبتين بناءً على شدة المخالفة.

المبحث الثاني

الإطار النظري للمخاطر الائتمانية وعلاقته بحوكمة الشركات

2:2:1 مفهوم وتعريف المخاطرالمصرفية:

تعد المخاطر ألمصرفية من أهم الموضوعات التي اهتم بها المصرفيين، وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي خاصة في السنوات القليلة ألماضية، بعد ألازمات ألماليه والمصرفية التي اجتاحت العالم حيث اثارت هذة الازمات المصرفيه المتتاليه، والمتعاظمة آهتمام المسؤولين المصرفيين، فعلى المستوى المصرفي الدولي يتضح ان اهم سبب لهذه الازمات الماليه المصرفية يسبب ازدياد المخاطر المصرفيه، التي تواجه المصارف من جهة، وعدم ادارتها بصوره جيده من جهة أخرى، مع الوتيرة المتسارعة العولمة المادية والانفتاح المتزايد للاسواق المالية، كما نشأ عن تطويرواستخدام ادوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها الى زيادة عدد وتنوع المخاطر المصرفيه كون المصارف من الوحدات الاقتصادية ذات الطبيعه الخاصة التي يتعرض في وقت واحد لاشكال مختلفة من المخاطر، بحيث تكون المخاطر الائتمانية من اهم المخاطر التي يواجهها، والتي تنشأ من المعاملات المصرفية مع العملاء، والوحدات الاقتصادية، والتي يتم تصنيفها الى انواع مختلفة والتي يمكن قياسها بإستخدام مؤشرات متقدمة تمكن للمصرف من تحديدها بدقة، والتنبؤ بها في المستقبل مما يساعدها على التحكم فيها او التقليل منها اذا كان من الصعب القضاءعليها (صالح، 2007: 56).

عرف (David) المخاطر الائتمانية بأنها "احتمالية تعرض المصرف إلى خسائرغير متوقعة، وغير مخطط لها، نتيجة تقلبات العائد المتوقع على استثمار معين أو على محافظ الائتمان الى الاختلاف بين العائد الفعلي، والعائد المتوقع"

. (David, 2000: 8)

أو أنها حسب (حماد) المخاطر الائتمانية "بأنها الأثر الناتج عن فقدان كل أو جزء من أصل الدين أوالفوائد المستحقة أو كلاهما معا على الأوراق المالية و القروض أو تأخر السداد عن الموعد المعين، للعملية الائتمانية" (حماد، 2003: 263).

2:2:2 أنواع المخاطر المصرفية:

تتعرض المصارف الى عدة انواع من المخاطر، والتى تنقسم عموما الى المخاطر المالية و مخاطر التشغيل:

أولا: المخاطر المالية وتتضمن المخاطر المالية الأنواع الاتية:

1 - مخاطر الائتمان: تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "مخاطرة أن يعجز العملاء عن الدفع، أي عدم الوفاء بالتزاماتهم بخدمة القروض، ومن الممكن أن تسبب عنه خسارة كبيرة" (عيسى، 2010: 77).

وتعرف كذلك على أنها" تلك المخاطر الناجمة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته، وفقا للشروط المتفق عليها ما قد يؤدي إلى أزمة سيولة واجتيازها إلى مخاطر أخرى تكون سببا في تقليص نوعية أصول المصرف" (خضر، 2012: 2).

2 - مخاطر السيولة: عدم القدرة للحصول على الأموال، وقت الحاجة إليها، أو أنها تنشأ عندما تواجه المصارف مشكلة نقص النقد الكافي لمواجهة التزاماته (بوراس و بريكة، 2014: 271).

3-**مخاطر أسعار الفائدة**: هي مخاطر رأس المال، أو الأرباح الناتجة عن التحركات في أسعار الفائدة من الزاوية الأقتصادية (بوراس و بريكة، 2014: 271).

4– مخاطر السوق: وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات أو الانحرافات العكسية للقيم السوقية، وتقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق، سعر الصرف، سعر الفائدة، مؤشرات البورصة (الزيداني، 1999: 245).

ثانيا–مخاطر التشغيلية: تعرف مخاطر التشغيل حسب لجنة بازل بانها الخسائر الناجمة عن عدم كفاء، أو ضعف أنظمة المعلومات، أو فشل العمليات الداخلية، أو الأفراد ومن أهمها (هشام حريز وأخرون، 2014: 69–68):

1–**المخاطر الفنية**: وهي مخاطر تنشأ عند ضعف نظام المعلومات، كالحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات، وهكذا غياب أدوات قياس فعالة وكافية للمخاطر، أو الأخطاء في عملية تسجيل المعلومات.

2–**مخاطر المعلومات**: وتشمل مخاطر العمليات اليومية لمصرف، كتجاوز الموظفين للسلطات المخولة لهم، وعدم الثقة في تنفيذ العمليات، وممارسة العمل المصرفي دون الالتزام بالقواعد المحددة.

3–**مخاطر سعر الصرف**: يمكن تعريف خطر سعر الصرف، بأنه خسارة متوقعة الحدوث، نتيجة تضارب وتغيير سعر الصرف بين العملة الوطنية ،و بين العملات الأجنبية المختلفة، وينتج عن عمليات التغير في أسعار الصرف تحقيق أرباح وخسائر، وتزداد خطورة عدم وجود إدارة سليمة حينما تكون بعض عناصر اصول وخصوم المصرف مقومة بعملة أجنبية.

يوضح الشكل (2–6) انواع المخاطر المصرفية

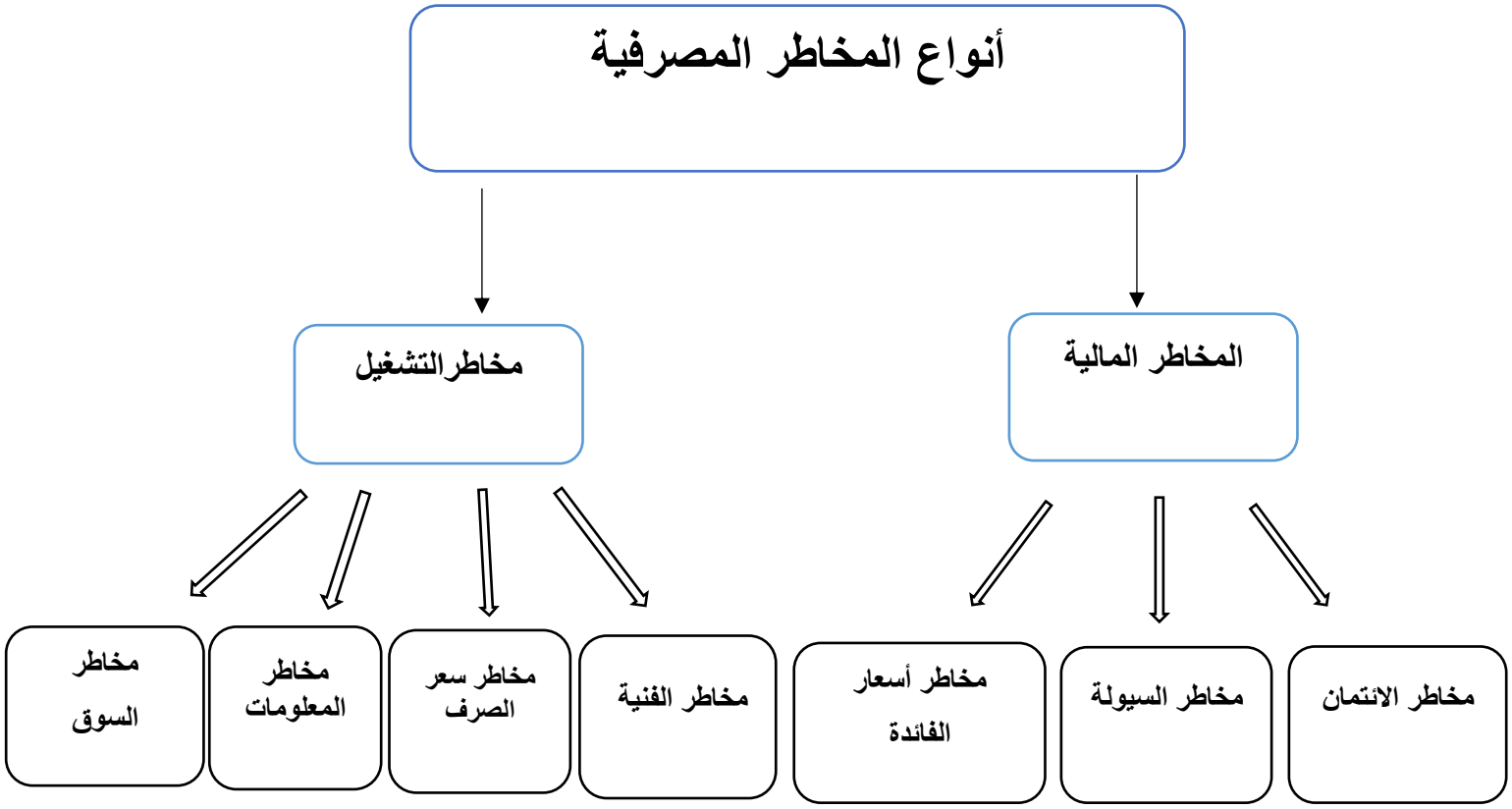

الشكل الرقم (2–6)

انواع المخاطر المصرفية

مصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على المصادر السابقة

2:2:3 مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي:

أصل معنى الائتمان اصطلاحا، هوالتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، وفي الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت، يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين وهو كذلك عملية مبادلة شيء ذي قيمة أوكمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل (الزبيري، 2000: 18).

عرف (عيد) "الائتمان بأنه عمليات الإقراض، وذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم، ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من أصحابها إلى المستثمرين وذلك بالعملية التي يقوم بمقتضاها المصرف يمنح عميلا سواء كان الوحدة الاقتصادية أو فردا تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو أي صور أخرى" (عيد، 2008: 11).

كما عرف (النعيمي) "الائتمان بأنه هو الثقة، التي يوليها المصرف لعمله بمنحه قروضا، يضعها تحت تصرفه لفترة محددة ويشروط يتفق عليها بينهما، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من العميل، يتمثل في العوائد والعمولات للمدين" (النعيمي، 2009: 21).

وعرف (حسن وكاظم) "الائتمان بأنه متاجرة المصارف بالودائع النقدية، التي تعود ملكيتها للشركات والوحدات الاقتصادية وأفراد المجتمع وتخضع الى أسس استقر عليها العرف المصرفية" (حسن وكاظم، 2006: 37).

وفيما سبق **ترى الباحثة** أن الائتمان المصرفي، هو عقد مابين المقترض، وأصحاب الأموال ولفترة محدودة وحسب اتفاق ما بينهم ويلزم المدين بالوفاء بعهده من قبل الجهة الدائنة احتراما لثقه بهم.

2:2:4 نشأة وتطور الائتمان المصرفي:

إن أول أشكال الخدمات المصرفية هو قبول الودائع، والتي لم تمنح في البداية أي حقوق فائدة لأصحابها، بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزءٍ منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء المحافظة عليها وحراستها ثم تبدأ مؤسسات الإيداع في إقراض الأموال مقابل الفائدة، وتقديم ضمانات مختلفة حسب المواد المقرضة وطبيعة القرض، وطبيعة العمليات كانت عمليات الإقراض تتم من ممتلكات المقرض نفسه مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى الوحدات الاقتصادية التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه الوحدات الاقتصادية أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم لزمن طويل دون استخدامها، ففكروا في منح الودائع والقروض لمن يحتاجون إليها مقابل الفائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أنه باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم، نتيجة لذلك، تحول العمل المصرفي من المهمة الأولية لقبول الودائع إلى ممارسة أعمال الإقراض والائتمان، بحيث اصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول المدخرات و الودائع من جهة، وتقديم الخدمات المصرفية متنوعة الأشكال والتسهيلات الائتمانية من جهة أخرى (الدغيم وآخرون، 2006: 194-195).

في حين أن أعمال الائتمان قد تطورت في المراحل المتعاقبة من التاريخ التي مرت بها البشرية، حيث أن الائتمان ليس حدثًا حديثًا، ولكن يمكن إرجاع العملية الائتمان بصفتها الرئيسية والبسيطة إلى العقود القديمة، كما كانت منذ القرن السابع قبل الميلاد معروفة لدى البابليين، كانت عمليات الائتمان شائعة في الصين منذ بداية القرن التاسع الميلادي، وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزاد إنتاجها وتوزيعها، وبالتالي زيادة الإنتاج وتراكم الأرباح (رشيد، 1999: 232-233).

2:2:5 أنواع الائتمان المصرفي

يوضح الشكل (2–7) أنواع الائتمان المصرفية

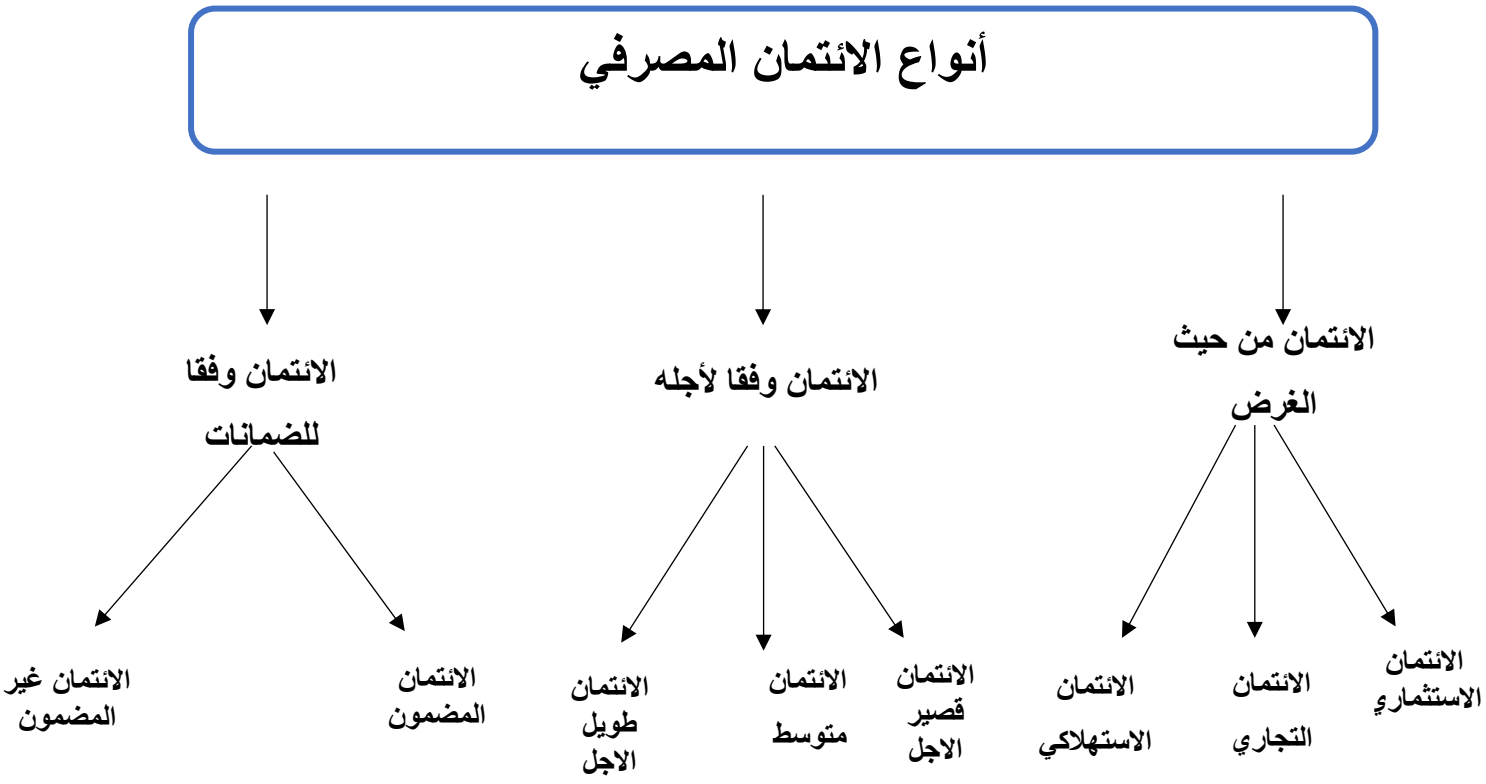

الشكل (2–7)

أنواع الائتمان المصرفية

مصدر:من أعداد الباحثة بأعتماد على المصادر السابقة

إن محاولة تقسيم الائتمان أو تبويبه إلى أنواع عديدة ليس بالأمر اليسير، نظرا للتداخل الملحوظ بين أنواع الائتمان المتعددة، سنحاول التطرق إلى اهمها:

أولا: أنواع الائتمان المصرفي من حيث غرضه

وينقسم إلى (رمضان وجودة، 2008: 98-100):

1- **الائتمان الاستثماري:** هو ذلك النوع من الائتمان، الذي تمنحه المصارف، لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمعدات والآليات الثقيلة والمباني، ويتم تسديد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل حيث إن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة.

2- **الائتمان التجاري**: قد يكون الهدف من حصول الجهة الطالبة على القرض تجاريا، فتستخدم الجهة الطالبة للقرض لتمويل رأس المال العامل، كدفع رواتب أو شراء مواد خام أو سداد التزامات قصيرة الأجل.

3 -**الائتمان الاستهلاكي**: يرتبط الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد، ذات الطبيعة الاستهلاكية، مثل شراء ثلاجات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب شخصية أو غسالات، وتقوم المصارف عادة بمنح مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم دوافع معينة لتشجيع الأفراد على طلبه، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح الائتمان الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط.

ثانيا: الائتمان وفقا لأجله

يقسم الائتمان حسب الأجل وفقا لما يلي (عثمان، 2013: 28):

1- **الائتمان قصير الأجل**: يستخدم عادة في مجال تمويل رأس المال العامل في منشآت الأعمال، ولا يزيد مدته عن سنة إذ أنه يمنح على أساس أن مدته تكون تحت الطلب حتى يكون للمصرف الحق في المطالبة به في أي وقت الأمثلة عليها: الكمبيالات، السحب على المكشوف، والقروض بأنواعها المختلفة.

2- **الائتمان متوسط الأجل**: عادة يمنح لغايات تمويل رأس المال الثابت لدى الوحدات الاقتصادية، مثل زيادة الإنتاجية أو تمويل التوسعات أو تمويل جزء من رأس المال العامل الثابت، وتتراوح مدته ما بين عام إلى خمس سنوات.

3- **الائتمان طويل الأجل**: يستخدم لغايات تمويل رأس المال الثابت أي تمويل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكائن والمعدات، والاستثمارات العقارية والقروض السكنية، وتزيد مدته عن خمس سنوات وقد يصل إلى 25 عاما.

ثالثا: الائتمان وفقا للضمانات

حيث يمكن تقسيمه إلى مايلي (عبد القادر، 2008: 344):

1- **الائتمان المضمون**: وهو قروض تمنح بضمان معين فقد يكون عقاراً أو محصولاً زراعياً أو كمبيالات أو بضائع أو أوراقاً مالية، والعملية التي لا يقابلها أي ضمان عيني تقف وراءها النقدية.

2- **الائتمان غير المضمون**: هنالك القروض المقدمة بدون ضمان سحب على لا تقابلها ضمانات عينية ولا شخصية تمنح اعتمادا على ثقة المصرف بالمقترض وغالبا ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية الممتازة ويراعي في منحها الإمكانيات الواضحة للتسديد.

2:2:6 أهمية الائتمان المصرفي:

يعد منح الائتمان الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية، فعلى الرغم في القيام بالعديد من الأنشطة الماليةو تقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، فأن الائتمان يزداد أهميتها وخطرها، لأنه فضلا عن كونه الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية،

يعد الأصل الأكثر ربحية مقارنة بخسائر استخداماتها، وهذا بتحويل الأرصدة العاطلة إلى أخرى عاملة، حيث تعطى قوة شرائية للمتعاملين الاقتصاديين لتمكينهم من دعم نشاطهم الاستثماري أو الاستغلالي في الوقت نفسه (بن سنمينة، 2017: 37).

ويعتبر الاستثمار المصرفي اصعب الاستثمار لإدارة المصرف بسبب المخاطر المختلفة التي يتحملها والتي قد تؤدي إلى فشل المصرف، وهو في الوقت نفسه الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف ومن خلاله يمكن توفير الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها وسيطا مالياً من الاقتصاد (عفانة، 2017: 18).

2:2:7 مميزات الائتمان المصرفي:

يتميز الائتمان المصرفي، بانه التكلفة من الائتمان التجاري في الحالات، التي تفشل فيها الوحدة الاقتصادية في الاستفادة من الخصم ويعد مصدرا مقبولاً لتمويل الأصول الدائمة في الوحدات الاقتصادية، التي تعاني من صعوبات تمويل، تلك الأول من مصادر طويلة الأجل وبانه أكثر مرونة من الائتمان التجاري (موسى واخرون، 2012: 352-353).

إذ يعد هذا التمويل نوعاُ من أنواع التمويلات التداولية، لخضوعها لمساومة بين الوحدة الاقتصادية (استلام الائتمان) والمصرف (مانح الائتمان) بهدف تغطية متطلبات قصيرة الأجل، ولا يمكن توفيرها عن طريق الائتمان التجاري (هندي، 2003: 8).

وترى الباحثة من تعريفات الائتمان المصرفي ومميزاته بأن الائتمان المصرفي له مجموعة من الخصائص وهي:

1- يتضمن علاقة بين طرفين، طرف دائن وآخر مدين.
2- ينشأ من خلال عملية تبادلية ويرتكز أساسا على الثقة.
3- نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للمستخدمين، سواء كانوا أفرادا أو الوحدات الاقتصادية.

4- يمنح بناء على مجموعة من الشروط ومن بينها وجود الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله.

2:2:8 مفهوم المخاطر الإئتمانية في المصارف التجارية:

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت بيئة الأعمال المصرفية الحديثة العديد من المتغيرات العصرية، التي أوجدت تحديات كبيرة أمام المصارف في سعيها لايجاد وسيلة تعزز قدرتها التنافسية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في البقاء والإستمرار والنمو في ضوء أسواق تتميز بحدة المنافسة، إلى جانب إيجاد التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وفضلا عن ذلك إلى التطور التكنولوجي الهائل، وظهور الكثير من الاختراعات المالية، وما صاحبه من تغيير في هيكل الخدمات المصرفية، ذلك فضلا عن تعرض النظام المصرفي كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى للعديد من المخاطر، والتي تشكل مخاطرالإئتمان (Credit Risk) المصدر الرئيسي لها والتي يمكن أن تكون مصدرا للخسارة، مما يستلزم الحاجة الى إدارتها والسيطرة عليها، واتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية في ظل أساليب رقابية وادارية حازمة تضمن للمصرف تحديد أوضح لتلك المخاطر، وتبويبها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة (حسين، 2018: 13).

وقد شهدت الأونة الأخيرة تزايداً كبيرة في حالات التعثر المصرفي سواء على مستوى المصارف العالمية، أو المحلية الأمر الذي دفع الكثير من الهيئات والمنظمات إلى الدراسة والبحث عن طرق مناسبة لتحديد، وقياس مخاطر الائتمان، والحد منها وتشير المخاطر الائتمانية إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمالية تقصير العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقا للشروط المحدد مسبقا، مما يؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر شديد علي رأس مال المصرف (شحاتة، 2016: 95).

تعد مخاطر الائتمان من صلب العمل المالي والمصرفي، ولا يعزل عنه، وهي غالبا ما تنتج عن علاقة تعاقدية قائمة على علاقة دائن ومدين، أوما يعرف بمنح الائتمان مهما كانت طبيعته، أو شكله تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو

مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوده أو أن يسلم أصولا قبل أن يستلم ما يقابلها من أصول ونقود، مما يعرضه لخسارة محتملة ويجب ان يستخدم الطرق المختلفة للتدابير التي تمكن المصارف، و الوحدات الاقتصادية الأخرى من تقدير أو قياس مستوى مخاطر الائتمان، التي تتعرض لها (قندوز، 2020: 21).

حيث كما ترجع المخاطر الائتمانية إلى تجاوز المصارف، ومنحها التمويل دون التركيز على مقدراتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل مصرف بالتزامات عملة تجاه المصارف الأخرى، فقد أتهجت النظم المصرفية في كثير من الدول لإيجاد نوع من التعاون بين المصارف في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي، وعلاقة المصارف بهذه البيانات لتخمين حجم الائتمان الذي تمنحه لكل عميل (بشاب، 2012: 166).

وتتعرض المصارف لمشاكل معينة عند ممارسة عمليات الإقراض، وهي ما يذكر بالمخاطر الائتمانية، أومخاطر القروض، حيث كما تواجه المصارف مشكلة تقدير، وقياس المخاطر المختلفة التي تحيط بالقروض، ومن ثم محاولة التقليل من آثارها، التي قد توسع ليس فقط الي عدم تحقيق المصارف، لربح من هذه القروض وانما الي خسارة الأموال المقرضة ذاتها (الشرقاوي وحسن، 2015: 479).

وحيث عرف (يوسف وعلي) "مخاطر الائتمان بأنها تلك المخاطر الائتمانية، على أنها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم سداد العميل للالتزامات المترتبة عليه في الوقت المحدد سواء لعدم قدرته على السداد، أم لعدم رغبته بالسداد رغم قدرته على ذلك" (يوسف وعلي، 2018: 153).

وعرفتها لجنة بازل " بأنها احتمالية عدم قدرة المفترض أو الطرف الآخر لدى المصرف على سداد التزاماته ويحسب البنود المتفق عليها" (الشواربي، 2002: 62).

وعرف أيضا (حماد) "مخاطرالإنتمان بأنها الخسارة في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين، أو حالة هبوط الجودة الإنتمائية للمقترض" (حماد، 2008: 243).

وكما عرف (Gama) "مخاطر الإنتمان هي تلك المخاطر الناشئة عن فشل العملاء المقترضين في أداء الإلتزامات المترتبة عليهم وفقا لشروط العقد بين المصرف والعميل لذلك هو من المتوقع أن تتعرض المصارف لمخاطر متعددة بسبب منح القروض" (Gama, 2012: 735).

وفيما سبق **ترى الباحثة** بأن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تواجهها المصارف بسبب منح الاقتراض بدون تقدير جيد لقدرة المقترض لسداد القرضه أوالتزامات بالوفاء، والمخاطر الائتمانية هي المخاطر التي لايمكن تجنبها من قبل المصارف بل يمكن تقليلها لحد أدنى ويمكن تقليلها عن الطريق الضمانات والمعلومات العامة عن المقترض مثلا أخلاق وسلوكيه والوضع الماديه و....الى أخر، وهذا يحفظ المصارف من الفشل المالي ويبعد عنه القروض المتعثره.

2:2:9 أسباب ظهور المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

قد تنشأ مخاطر الائتمان من أوجه القصور في عملية الائتمان بعد إتمام عقدها، إما من حيث توقيت السداد أو مبلغ الائتمان (مثل القروض والفوائد)، لذلك يعتبر التأخير في السداد من قبل المدين، مثلا نوعا من المخاطر الائتمانية، وهي خسارة محتملة قد يتضرر منها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تؤثر على من يمنح قروض سواء كان مصرفا، أو مؤسسة مالية، أو وحدة الاقتصادية تبيع لأجل، و إن عدم التزام أو عدم قيامه أو عدم استطاعته برد المبلغ القرض وفوائده من طرف المقترض هو السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية، فيما اذا كان المقترض شخصا حكوميا أو غير ذلك لا تختلف لوجود المخاطر الائتمانية، إذ أن لمخاطر الائتمانية الأخرى هي تتضمن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة، حيث كما إشار البعض

إلى أن مخاطر القروض الممنوحة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض (الزبيري، 2000: 210).

وكما تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل مختلفة وعديدة، تؤدي إلى عدم سداد الدين في الموعد المحدد، منها ما هو متعلق بالمصرف أو بالمقترض أوبظروف متعلقة بالبيئة الخارجية ويمكن تلخيص أهم الأسباب بالآتي (عبد القادر، 2008: 345):

1-عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظف الائتمان، سواء كان ذلك ناجما عن الضغوط التي تمارسها إدارات المصارف في مجال التوسع في منح الائتمان أم ناجما عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين، خلافا لتوصيات أقسام الائتمان.

2-عدم تطابق مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.

3-عدم تناسب مبلغ القرض مع احتياجات المقترض، إذ يتم دراسة التسهيلات في ظل معاملات عميل المصرف في الحسابات المختلفة كالحساب الجاري والكفالات والودائع والاعتمادات وبعد أن يؤكد المصرف من أن اسم العميل غير وارد في قوائم العملاء المتوقفين عن الدفع أو المسحوبة عليهم مذكرات شكوى.

ويوضح (يونس) أسباب الأخرى للمخاطر الائتمانية أيضا في نقاط التالية (يونس، 2013: 91):

4-تركيز المصارف عند منحها للقروض على نشاطات اقتصادية أو على مناطق جغرافية محددة فالتوزيع غير المنتظم للقروض يؤدي إلى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلبا على المقترضين في مجال معين.

5-تساهل المصارف في منح القروض، مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة وينجم عن ذلك زيادة مخاطر عدم السداد بحيث تكون نسبة خسائر القروض في أقصى مستوياتها.

6- المصرف يقوم بمنح قروض إلى الوحدات الاقتصادية القطاع الخاص أجنبية، أو إلى دول أجنبية، مما يعرضه إلى المخاطر المختلفة والتي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الأجنبى على تحويل القيمة بالعملة الأجنبية، بسبب المنع العملية التحويل العملة الأجنبية التي يحددها المصرف المركزي في البلد المقرض.

2:2:10 مصادر المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، الى المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية) والعامة (المخاطر النظامية) وفق العوامل التي تؤثر في عائدات المصارف وفيما يلي استعراض لكل منها (مطر، 2005: 41-43):

1- المخاطرالعامة:

يقصد بالمخاطر العامة أو مخاطر السوق، كل المخاطر التي تصيب كافة القروض نتيجة لعوامل تتعلق بالاقتصاد الكلي وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية و اجتماعية التي لايسهل التحكم والسيطرة عليها وخارجة عن سيطرة الوحدة الاقتصادية بصرف النظر عن ظروف المصرف المقترض، ومنها مخاطر تغير أسعار الفائدة، ومعدل نمو الناتج القومي الاجمالي، مخاطر التغيير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم ومخاطر تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم، أسعار السلع إضافة الى التغيرات التكنولوجية، وتؤثر المخاطر العامة في حركة السوق ككل، و التي لايسهل على المصرف السيطرة عليها، والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لايستطيع المستثمر تقليلها أو تجنبها بالتنويع ولهذا تعرف بالمخاطر غير القابلة للتنويع. (مطر، 2005: 41-43)

2-المخاطر الخاصة:

تعتبر المخاطر الخاصة، هي المخاطر الداخلية، التي تنفرد بها المصارف في ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، والتحولات في تفضيلات المستهلكين، وربما تتأثر بإدخال

منتجات جديدة علاوة على ذلك، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية، من شأنها أن تؤثر في قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف مانح القرض في موعدهم (هندي، 2000: 227).

2:2:11 أنواع مخاطر الإئتمان في المصارف التجارية :

مخاطر الإنتمان هي واحدة من أكثر المخاطر الشائعة التي توجد في السوق المالي، وتشير إلى عدم قدرة المقترض علي سداد المبالغ المطلوبة منه في الوقت المحدد وتشكل مخاطر الإئتمان نسبة تصل إلي 60٪من المخاطر التي تواجهها المصارف، ولا توجد المصارف التي يمكنها تجنب تلك المخاطر، وفيما يلي أهم أنواع مخاطر الإئتمان في المصارف التجارية وهي :(Wang, 2013 :17)

1- مخاطر السيولة

وهي الناتجة من عدم قدرة المصرف على الوفاء بالمطلوبات في الوقت المحدد، وهي ناتجة أيضا من عدم توافق التدفقات النقدية مع مسحوبات المودعين، وتعزى تلك المخاطرإلى:

أ- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين المطلوبات، والموجودات من حيث أجل الإستحقاق.

ب- إساءة توزيع الموجودات عن استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة بسهولة.

ج- التغيير المفاجئ لبعض المطلوبات العرضية إلى التزامات فعلية.

د- تأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات الحادة والكساد الإقتصادي في أسواق المال.

2- مخاطر التوسع الائتماني

يعد التوسع الإئتماني أهم وأخطر مخاطر الإئتمان التي تواجهها المصارف، وتعني تجاوز أو إسراف المصارف في منح الإئتمان، وتعني أيضا تزايد و نمو حجم التسهيل الإئتماني مع ثبات المعطيات والبيانات المالية للمقترض وذلك قبل بداية فترة السداد، ومخاطر التوسع الإئتماني مرتبطة بالمدخرات والودائع من ناحية أخرى، فيما يسمى "بخلق الإئتمان"، والتوسع الإئتماني في منح القروض المصرفية، يعد عامل رئيسي و مهم للمخاطر في المصارف، حيث تمثل القروض الجانب الرئيسي في عمل المصارف، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المخصصات المكونة والتي تبلغ ذروتها بعد ثلاث سنوات من المنح، وبالتالي يسبب ذلك إلى إنخفاض إيرادات المصرف، ومن ثم تآكُل رأس مال المصرف (Foos et al., 2010: 29).

ومن أسباب مخاطرالتوسع الإئتماني ما يلى (Hess et al. , 2009: 20) :

أ- عدم وجود رقابة وانضباط كافٍ في النظام المالي.

ب- ثقة المصارف في تحقيق النجاح وأرباح بدون خسائر.

ج- اتخاذ القرار الإئتماني غير ملائم.

ان مخاطر التوسع الإنتماني يسبب فقد جودة الموجودات، وأن المديرين الذين يختارون النمو السريع في محفظة القروض لا يقيسون بدقة متطلبات المخصصات المتعلقة باستراتيجية التوسع الإنتماني، والتي من شأنها زيادة تلك المخصصات ومن ثم نقص الأرباح (الخطيب، 2005: 103).

3- مخاطر عدم المقدرة على السداد

وهي تعني عدم التزام بالدفع، خلاف اتفاق ما الدخول في إجراء قانوني، العجز الإقتصادي عن السداد، وتعد المخاطر الكاملة للإنتمان، هي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل (حماد، 2008: 244). وتوجد ثلاث مفاهيم مرتبطة بعدم قدرة المقترض علي الوفاء بالتزامات الديون عند إستحقاقهاوهي الإعسار، والتخلف أو التقصير، والإفلاس ويشرح الإعسار الحالة المالية للمقترض التي تزيد قيمة التزاماته عن أصوله، ويرتبط التقصير بعدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية عند إستحقاقها، ويحدث الإفلاس عندما يعترف المقترض بالحالة المالية المفلسة أمام المحكمة (Gyamafi, 2016: 80).

4-مخاطر التركز

وهي ما يظهر من تركز الاعمال المصرف لدي عميل واحد، أو الأطراف المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر أو تركز التوظيفات عند مجموعة من الأطراف المقابلة، التي يكون احتمال فشلهم بعوامل مشتركة بينهم كطبيعة النشاط أو الموقع الجغرافي، وتشمل ما يلي (صالح ،iefpedia.com, 2007**):**

أ- مخاطر تركز العملاء: وهي زيادة المنح لدى بعض العملاء دون الآخرين.

ب- مخاطر تركز النشاط: وهي توزيع المحفظة على النشاط معين دون غيره.

ج- مخاطر تركز الضمانات: يؤكد المصرف على نوع معين من الضمانات دون غيرها.

د- مخاطر تركز الأستحقاق: وهي تركز استحقاق القروض في فترة زمنية معينة دون غيرها.

2:2:12 نتائج المخاطر الائتمانية:

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية، داخل المصارف التجارية ما يلي (محمود، 2008: 88):

اولا: تضر التسهيلات الائتمانية: لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم قدرة المدين على سداد قروضه للمصرف وفقًا للشروط المتفق عليها، فان عجز التسهيلات الائتمانية هو ان المقترض غير قادرة على سداد مدفوعات القروض المستحقة عليه، أي أن قد وقعت المخاطر بالفعل التي كان حدثها المحتملاً، وأصبحت مشكلة عدم الدفع قائمة بالفعل ومن المتهم به آن كافة المصارف دون استثناء تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة، التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.

ثانيا : فشل المصارف: لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد المصارف الفاشلة، أن المصارف التي تقدم معدلات مخاطر ائتمانية عالية لديها معدل فشل أعل لعملائها.

2:2:13 آلية تقييم المخاطر الائتمانية:

معايير منح الائتمان: يتم تقييم المخاطر التي تواجها عملية منح الائتمان المصرفي من خلال آلية تشمل على تقييم خمسة عناصر أو متغيرات أساسية (5cs Five characteristics)، وتعرف تلك الآلية التي يتطلب تنفيذها بشكل متكرر مع كل طلب مقدم لمنح الائتمان، وفي مايلي تناول ملخص لكل منها: (عبدالمطلب، 2000: 157)

1- **الشخصية**: ويدور هذا الاعتبار حول المفهوم والفكرة العامة عن طالب الائتمان من حيث نزاهته وسمعته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه، وثقافته وسلوكياته الأخلاقية ودرجة تعلمه وخبرته في مجال نشاطه، وتعرف سمعة العميل من وجهة النظر الائتمانية، بأنها مجموعة من الصفات التي إذا تحدت تكون للشخص الشعور بالمسؤولية تجاه ديونه (عبد المطلب،

2000: 157). ويمكن الاعتماد على مجموعة من المصادر للحكم على سمعة العميل، كالمصارف والموردين الذين يتعامل معهم العميل، والنشرات التجارية التي يشتمل أسماء الذين توقفوا عن الدفع (هندي، 1996: 222).

2- **معيار القدرة**: وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل الذي يمكنه من الوفاء بالتزاماته، وهي القرض وفوائده وعمولته في الوقت المحدد (هندي، 1996: 222).

3- **الضمانات**: يرى المصرف المقرض منه الأمور الخطيرة أن يمنح الأئتمان بمجرد توافر الضمانات أن ابتداء بمنح الائتمان أنها كافية هو أمر خطير توجه إلى الكثير من حالات التعثر، فقد يتم اتخاذ القرار التهاني بمنح الائتمان، وطلب دعم بعض الجوانب الإيجابية بتقديم ضمان إضافي عيني أو شخصي، وقد يغطي الضمان المقدم بعض تفاوت القائمة أو المتوقعة أو يقلل من مساحة المخاطرة الائتمانية المصاحبة لقرار منح التسهيلات. ولابد من توفر شروط معينة في الضمان كقابلية التصفية أوالبيع، وبحيث لا يشكل الاحتفاظ بها تكلفة أوعبئاً مرتفعا، إضافة إلى سهولة صيانتها ومتابعتها ومراجعتها والسيطرة عليها والتأمين عليها، وأن يتواجد لدى المصرف المستندات القانونية والإدارية التي تؤكد حقه في هذه الضمانات دون منازع إذا ما دعت أية ظروف مستقبلا إلى تحويل هذا الضمان لاسترداد حقوق المصرف مانح الائتمان (غنيم، 1998: 56).

4-**الظروف الاقتصادية**: تتعلق هذه الظروف بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وما يمر به من حالة كساد أو رواج، كذلك الإطار التشريعي الحاكم، ومدى استقراره خاصة ما يرتبط بالتشريعات النقدية، والكمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية، كذلك قد تؤثر الظروف الخاصة بطالب الائتمان كإدارة الوحدة الاقتصادية، والقائمين على القرارات الإنتاجية والتسويقية والفنية والإدارية، والحصة السوقية لمنتجات الوحدة، أو خدماته التي يقدمها ودورة حياة الوحدة الاقتصادية والمنتج، حيث تؤثر هذه العوامل في القدرة الإجمالية للمقترض على توظيف الأموال المفترضة بشكل سليم، وتحقيق عوائد تمكنه من سداد الالتزامات وأعبائها للمصرف في موعد الاستحقاق، وهذا ما يجب دراسة هذه العوامل بالتقليات المصاحبة لها للحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنح الائتمان العميل (عبدالحميد، 2004: 154).

5-رأس المال للعميل: يعبر هذا المعيار عن الوضع المالي للعميل وما يتمتع به من حقوق الملكية التي تعد ضمانا جيداً لتسديد الالتزامات وتطلب المصرف دائما مجموعة من القوائم المالية لعدة سنوات سابقة حتى يمكن من خلال تحليلها تعرف على امكانية السداد القرض في المستقبل (طه، 2006: 369).

والشكل (2-8) يوضح المعايير منح الائتمان

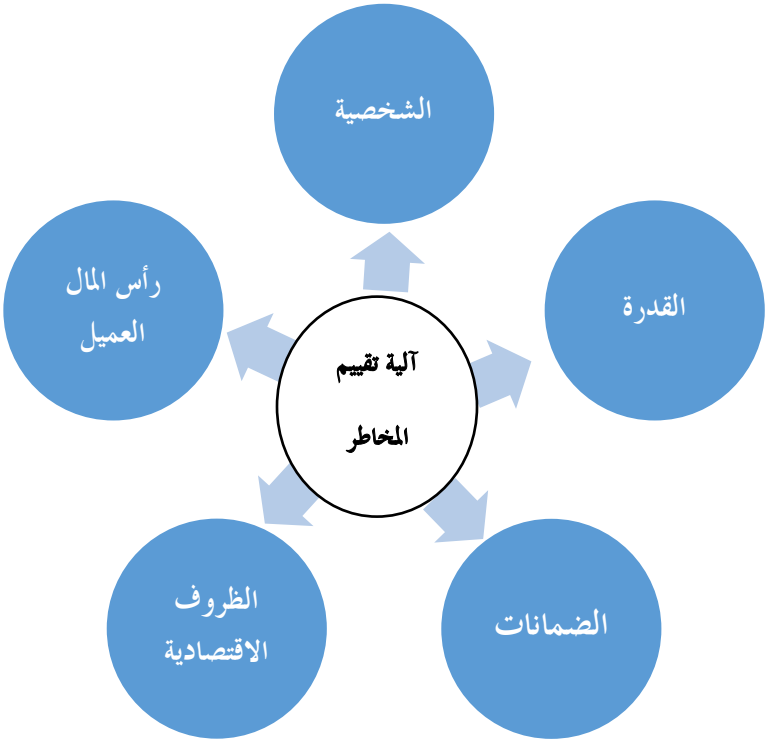

الشكل (2-8)

معايير منح الائتمان

مصدر:من أعداد الباحثة بأعتماد على المصادر السابقة

2:2:14 أساليب الحد من مخاطر الائتمان في المصارف:

تعد المخاطر المصرفية خطراً حتميا ولا مفر منها، وبالتالي كل الوحدة الاقتصادية عليه بأتخاذ الإجراءات المطلوبة لإدارة تلك المخاطر، من تحديد وتقييم و الإفصاح لتلك المخاطر، وإستخدام الموارد المتاحة لإدارة تلك المخاطر، وذلك لانخفاض مستوى المخاطر إلى الحد الذي يجعلها مقبولة ومبررة، ومعالجة المخاطر وذلك باستخدام وسيلة مناسبة للحد من المخاطر والوصول إلى مستوي مقبول وتحويل المخاطر إلي طرف أخر في العملية الإنتمانية أوبإنهاء النشاط و يوضح طرق الحد من المخاطر الائتمانية من خلال النقاط التالية (Keegan, 2004: 9)

1-سياسة تنويع المخاطر، وتنقسم إلى ما يلي:

أ- تنويع مخاطر الإئتمان: يحتاج نجاح المصارف أن تكون قادرة على تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر بطريقةمتطورة و سليمة، ويجب علي المصارف الحد من مخاطرالإئتمان، والتنوع في محفظة القروض من خلال تنوع المقترضين، وتنوع القروض.

وتعد عملية تنويع المخاطر أهم وسيلة للحد من تلك المخاطر وتقوم على ما يلي (الحمزاوي، 2000: 39-38):

-تحليل المحفظة وفقا للأنشطة الاقتصادية التي يرجع إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

-تحليل المحفظة وفقا لآجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

-تحليل المحفظة طبقا لحجم العملاء الصغير و الكبير.

-تحليل المحفظة وفق للضمانات المهمة

ب- تنويع محفظة الائتمان: وهو ما يسمى بالتنوع البسيط وهو تنوع أنشطة ومجالات الإقراض في محفظة الاستثمار المصرف والتنوع يقوم على بعدين الاوهما (عبدالرحمن، 2000: 444):

– معدل العائد على الأصول.

– التغيير المتوقع على العائد المستند إلى مقياس الإنحراف المعياري للعائد، وذلك في حالة وجود محفظة مكونة من أصلين أو أكثر ولا توجد علاقة ارتباط بينهم يكون مستوى المخاطر أقل مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة نسبية، وبالتالي فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة إئتمانية بمعنى وجود مستوى عال من العائد، ومستوى أقل من المخاطر بالتالي كلما زاد التنويع قلت المخاطر.

2–تحويل المخاطر:

يتم معالجة مخاطرالإئتمانية والتحكم فيها بتحويلها إلى طرف آخر مقابل مثيل دفع مبلغ معين، أو نسبة محددة من مبلغ القرض ويكون ذلك بعقود يتم توقيعها بين المؤمن (شركات التأمين) والمستفيد (المصرف)، وهو يستخدم أداةً للوقاية ضد المخاطر وتقليلها وفيه يقوم المؤمن بدفع مبلغ القرض إلى المصرف في حالة عجز المقترض وعدم القدرة على السداد في الموعد المحدد أو تحقق شروط العقد المبرم ويأخذ أحد شكلين وهما (Hakenes&Schnabel, 2010: 1):

أ– التأمين على حياة المقترضين: وفيه يتم سداد القرض (محل التأمين) للمصرف في حالة وفاة العميل، وانطباق شروط العقد بين شركات التأمين والمصرف

ب– التأمين ضد مخاطر عدم السداد: **وفيه تقوم شركات التأمين بسداد قرض المصرف في حالة تعثر العميل المقترض واختفاء المصرف كافة الإجراءات القانونية لاستيفاء القرض ضد العميل.**

وبالتالي فإن نقل مخاطرالإئتمان يساعد على تحسين فرص الحصول علي التمويل للمقترضين المعرضين للخطر، عن وسيلة زيادة قدرات المصارف على تحمل المخاطر وبالتالي تخفيف قيود الإقراض، وبدون تحويل المخاطر فإن المصارف تتردد في منح القروض للمقترضين المعرضين للخطر لأن هذه القروض يعرض للخطر على المصرف وبالتالي فإن تحويل المخاطر يؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على المنح ومن ثم جودة القروض وبالتالي زيادة ربحية المصرف.

وكما يضيف كل من (هندي) و (حسين) أساليب أخرى لمواجهة المخاطر الائتمان وهي (هندي، 1996: 230)، (حسين، 2013: 5):

1-استيفاء الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية، وذلك حينما تسفر دليل الدراسة عن أهمية استيفاء هذه الضمانات، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته، يكون للمصرف الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في أصل الموضوع ضمانا وهناك إجراء أخر، يتمثل في توقيع شخص ثالث على الاتفاق يمتلك رأس المال جيد، وكذلك ذو سمعة جيدة بوصفة ضمانا للعميل، حيث يمكن الرجوع إليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض والفوائد.

2- ويمكن التحكم في المخاطر المتعلقة بالمصرف، مانح الائتمان عن طريق تقوية نظم الرقابة، والمتابعة داخل المصرف، بغرض منع وقوع الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب ووضع الإجراءات الوقائية الملائمة وسلامة أجراء للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من التسهيلات الائتمانية المختلفة.

3- فيما مرتبطة بالمخاطر المتعلقة بالظروف العامة، مثل مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل والذي يبين بوضوح بخصوص القروض ذات الآجال الطويلة، هذا النوع من المخاطر يمكن التجاوز عنه بالاتفاق مع العميل على تغيير القرض طويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل، يتكرر لعدد من المرات يحمل بسعر فائدة يتماشى مع المستويات الشائعة عند إجراء التجديد. كما يمكن للمصرف أيضا الاتفاق مع العميل على سعر فائدة متحرك أو ما يسمى بتعويم سعر الفائدة.

4- التأمين على القرض: لعل من إحدى الوسائل المهمة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم المصرف عميله بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن استرداده في حالة تحقق الخطر.

وأيضا الوسائل أخرى التي تتبعها المصارف للتقليل من مخاطر الائتمان هي اللجوء الى (موسي وآخرون، 2011-2012: 64-95):

1- تعزيز وتدعيم أنظمة العمل في المصرف وبما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية من خلال وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم هذا الجانب.

2- تدعيم وتعزيز الظبط الداخلي وأنظمة الرقابة، بما يمكن من تجاوز أي أخطاء بصورة مسبقة والعمل على تجنب الأخطاء، التي يمكن أن تحدث خلال التطبيق.

3- تحديد السلطات والمسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية وبشكل دقيق وواضح، بما يُمكن من تسهيل الإجراءات وسرعة إنجاز ومنح التسهيلات بالشكل الذي يتوافق مع أنظمة المصرف واستراتيجيته المعلنة.

4- تعزيز أجهزة التنظيم الداخلي والتأكيد على أدواته وفعالياته المختلفة.

5- تعزيز وتدعيم العمل ضمن نظام الحاسب الآلي والاستفادة من الإمكانات التي يوفرها التقدم العلمي في هذا المجال. وبالشكل الذي يحد من المخاطرلائتمانية.

6-تطوير نظام متابعة الديون المتعثرة وبحيث تبدأ عملية المتابعة الأوضاع المدينين وضماناتهم والتطورات التي تطرأ على قدراتهم المالية أولا بأول من خلال جمع المعلومات وبشكل مستمر وتحديث هذه المعلومات.

2:2:15 اهداف الحد من المخاطر الائتمانية:

الأهداف الرئيسية للحد من المخاطر الإتمانية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي (الخطيب، 2005: 126):

- الهدف الرئيسي لإدارة المخاطرالإئتمانية هي انخفاض المخاطر الائتمانية ويجب أن تطابق هذه المخاطر مع طاقة المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح.
- يستلزم أن يهدف المصرف على الاهتمام بكافة المخاطرالإئتمانية والحد منها.
- ينبغي التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال.
- يتعين على المصرف أن يحاول أن يحرص على تنوع المحفظة الافتراضية وذلك بشكل جيد.
- يلزم أن تتماثل عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل لإدارة مخاطر.

2:2:16 مساهمة حوكمة الشركات في الحد من المخاطر الائتمانية

– مفهوم و تعريف ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

تواجه المصارف أنواع المختلفة ومتعددة من المخاطر، والتي تؤثر في أدائها ونشاطها، وكذلك تعظيم ثروة حملة الأسهم هو الهدف الأساسي لإدارة أي المصرف، والذي يتعلق بزيادة القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة، بقيام المدراء بعملية تقييم المخاطروالتدفقات النقدية، التي يتحملها المصرف، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة العمل الأساسي التي تحكم نشاط المصارف هي طريقة إدارة المخاطر، وليس تجنبها، إن إدارة المخاطر هي جزء أساسي من العمليات المصرفية **(aleqt.com)** .

عرف (حرفوش وايمان) بأن إدارة المخاطر الائتمانية "هي النشاط الإداري، التي يسعى إلى التحكم بالمخاطر، وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق تخفيض المخاطر التي تواجه المصارف من خلال عملية تحديد وقياس، والسيطرة عليه" (حرفوش و ايمان، 2009: 6).

حيث عرف (wang) إدارة مخاطر الائتمان بأنها "الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التأخر عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتحقيق المتطلبات التنظيمية" (Wang, 2013: 146-147) .

وأوضح (سانتوميرو) أن إدارة المخاطر تتضمن الأنشطة التالية: (Santomero, 2005: 30)

1–تجميع المعلومات عن الموجودات الخطرة بالوحدة الاقتصادية.

2–تحديد المخاطر المتوقعة لكل موجود.

3-تحديد جميع نقاط الخلل الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير في موجود.

4-تخمين الخسائر التي يمكن أن تواجه الوحدة الاقتصادية إذا وقع الخطر المتوقع.

وكما تتميز المصارف بخصائص وسمات تجعل منها أداة مهمة في دفع التنمية الاقتصادية، وتتطلب لذلك معاملة مميزة عن باقي الوحدات الاقتصادية غير المصرفية خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، التي تتعرض لها وفيما يلي أهم النقاط في إدارة المخاطر (المالك، 2010: 18):

- علاقة الحوكمة بإدارة المخاطر المصرفية

1- مسؤولية المجلس المتعلقة بإدارة المخاطر

لا تترك المبادئ القانونية في القوانين واللوائح المصرفية مجالا للشك، في أن مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنه طرف رئيسي في عملية إدارة المخاطر، وتتمثل المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة في نقاط التالية (المالك، 2010: 18):

أ-صياغة إستراتيجية واضحة لكل نواحي في إدارة المخاطر.

ب-تصميم أوالموافقة على هياكل تتضمن تفويضا واضحا للمسؤوليات والسلطة عند كل مستوى.

ج-تدقيق وإقرار سياسات تبين وتحدد كميا واضحاً من المخاطر المقبولة، وتحدد كم وجودة رأس المال المطلوب، للتشغيل الآمن للمصرف.

د-ضمان اتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية، للتعرف على مخاطر المصرف التشغيلية والمالية، ومراقبتها وقياسها والسيطرة عليها.

ه–إجراء تدقيق دوري للضوابط الرقابية للتأكد من أنها ما تزال مناسبة، وإجراء تقييم دوري لبرنامج صيانة رأس المال طويل المدى.

و–ضمان أن وظيفة التدقيق الداخلي تشمل تدقيق الالتزام بالسياسات والإجراءات.

ز–تحديد محتوى ونوعية التقارير.

وحدد (بوزارة) الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر في ظل الحوكمة فيما يلي (ياسمين وبوزرارة، 2014: 56):

1– مجلس الإدارة: يجب على مجلس الإدارة مراقبة المخاطر، التي تحيط بنظام المراقبة في االمصرف، حيث يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بمقياسين قانونيين ألا وهما مقياس واجب الرعاية، الذي يحتاج الى العمل بإخلاص ووفاء عال إضافة إلى الإطلاع على جميع القضايا التي تخص المصرف وموجود في الاجتماعات بشكل منتظم، والمقياس الثاني هو واجب الولاء الذي يتطلب عدم استغلال منصبهم لتحقيق مصلحة شخصية والعمل بأفضل مكاسب لصالح المصرف،كما يلزم أن يكونوا موضع نزاهة و ثقة في أدائهم لأعمالهم ويمكن لمجلس الإدارة إنشاء أو تعيين لجنة تتولى إدارة المخاطر و تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في (بوزرارة، 2014: 56):

– تحليل جميع المخاطر المتعلقة بنشاط المصرف مثلاً مخاطر الائتمان والسيولة.

– تقدم منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

– تسجيل الحالات الاستثنائية عن سياسة إدارة المخاطر وتحديد أقصى المخاطر.

– تزويد الإدارة التنفيذية والإدارة العليا بمعلومات عن نظام المخاطر في المصرف.

ويمكن الإشارة أيضا إلى بعض مهام وصلاحيات لجنة إدارة المخاطر المعينة من قبل مجلس إدارة المصرف والمتمثلة في الاتي (ياسمين وبوزرارة، 2014: 56):

- معرفة كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها المصرف.

- يتوجب عليها إطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المصرف دون تأخير وكذلك تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

- تقع على عاتق اللجنة مهمة وضع سياسات إدارة المخاطر في المصرف.

2- الإدارة التنفيذية: وهي المسؤولة عن تطبيق السياسات والاستراتيجيات، التي يضعها مجلس الإدارة ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ياسمين وبوزرارة، 2014: 56).

3- المساهمون: يقع عليهم عبئ اختيار أعضاء مجلس الإدارة، بحيث يجب أن يكون اختيارهم سليما لضمان وجود إدارة مثلى للمخاطر في المصرف.

4- المراقبون: لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار المصرف، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عملية إدارة المخاطر، إضافة إلى تشجيع وجود بيئة جيدة لإدارتها ومن أهم عناصرها وجود إطار فعال لإدارة المخاطر.

5- لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي: تعتبران بمثابة امتداد لمهمة مجلس الإدارة من حيث إدارة المخاطر، ويجب أن تقوما بالتأكد من التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أنهما تؤديان دورا مهماً في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر أو إكتشافها غير أن المسؤولية الرئيسية لا تقع على عاتقهم، ولكن تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالمصرف.

6- المدققون الخارجيون: لهم دور تقيمي في عمليات خاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتموا ليس فقط بالتحليل التقليدي للميزانية والأرباح والخسائر، وإنما يقومون باستشراف المستقبل فيما يخص المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وأن يكون هناك تنسيق بينهم وبين المراقبين.

7- الجمهور العام (المتعاملين مع المصرف): يقع على عاتقهم عبء في إدارة المخاطر، ولأداء هذا الدور لابد أن يطالبوا إدارة المصرف بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي وهذا ما يمكنهم من تقييم أداء المصرف بدقة.

من خلال ما سبق يتضح جليا أن الأدوار التي تؤديها مختلف الجهات التي هي تقريبا كل الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية المسؤولة عن إدارة المخاطر في المصارف، هي في الوقت نفسه تكريس لمبادئ الحوكمة إلى حد ما.

2- مسؤولية الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر:

إن السلامة المالية وأداء نظام مصرفي ما تعتمد في النهاية على مجالس الإدارة وعلى الإدارة العليا للمصارف، والمركز الإستراتيجي وطبيعة شكل مخاطرة المصرف وكفاية النظم، للتعرف على نوع المخاطرة ومراقبتها، و إدارتها، كل هذه الأمور تعكس مدى جودة مراقبة الفريق الإداري، ومجلس الإدارة للمصرف، و لهذه الأسباب فإن الإستراتيجية الأكثر فعالية للتعزيز لنظام مالي قوي هو تقوية مسألة أعضاء مجلس الإدارة، وتعظيم حوافزهم على إدارة المصرف بحكمة وبصورة رشيدة، ولذلك فإن دور الإدارة العليا مكون جوهري في المدخل القائم على السوق إلى التنظيم والإشراف، و تهدف السلطات التنظيمية بشكل متزايد إلى تقوية مشاركة ومسؤولية الإدارة العليا، لقبول الاضطلاع بمسؤولية رئيسية عن الحفاظ على سلامة المصرف (دبلة و جلاب، 2012: 212).

ونلخص أهم مسؤوليات الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر، فيما يلي (دبلة و جلاب، 2012: 212):

أ-وضع والتوصية بخطط إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر لتقديمها للموافقة عليها.

ب–تنفيذ السياسات الإستراتيجية والخطط بعد موافقة المجلس عليها.

ت–ضمان إعداد أدلة تحتوي على السياسات والإجراءات، والمعايير الخاصة بوظائف المصرف الرئيسية ومخاطره.

ث–وضع وتنفيذ نظام للتقارير الإدارية، يعكس بدرجة كافية مخاطر الأعمال.

ج–ضمان قيام المدققين الداخليين بتدقيق وتقييم كفاية الضوابط الرقابية والقيد بالحدود والإجراءات.

3– مسؤولية لجنة إدارة المخاطر:

ويطلق عليها أحيانا لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات، للقيام بإدارة المخاطر قد يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة أوأكثر، وذلك بخلاف إدارة المخاطر الإستراتيجية، ويكون من صلاحيات واختصاصات لجنة أولجان إدارة المخاطر وضع الإطار والإجراءات المطلوبة للتعامل مع كافة انواع المخاطر الأخرى (حماد، 2008: 89).

وفي هذا الصدد تقوم اللجنة بما يلي (حماد، 2008: 89):

أ–التأكد من عمل النظام بشكل دوري عن طريق الإدارة والتدقيق الداخلية، مع مراعاة الإجراءات التي أقرتها الإدارة لمنح القروض أوامتداد فترتهاوالتحقق من القدرة الائتمانية للمفترضين، وأنه لم يتم تجاوز السلطات التقديرية المخولة على كل المستويات، وأن المديرين و الموظفين المسئولين عن الفروض يقومون بجمع البيانات الائتمانية عن المقترضين والاحتفاظ بها، وقد ترغب اللجنة كجزء من عملها،التأكد من طلبات الحصول على القروض يجري إعدادها وتقديمها بشكل روتينية، مصحوبة بأحدث القوائم المالية والقروض التي سبق الحصول عليها.

ب– والتوصية بالموافقة أو الرفض وفقا لما يقتضيه الأمر إلى مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية بعد تدقيق كافة القروض وخطابات الضمان الكبيرة بالتفصيل.

ج–التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة في المصرف والموظفين يحصلون على الموافقة على الضمانات كما لو كانت التسهيلات الائتمانية ويطلبون بصفة دورية من أولئك المختصين المصادقة على أن أوضاع المقتلرضين الذين أعطيت لهم الضمانات أي تغير جوهري لم يلحق بها، وهذا الأمر له أهمية بالغة الأهمية نظرا لأن الضمانات لا تظهر في الحسابات، وقد تلحق بالمصرف أضراراً كبيرة إذا ما حدث تعثرغير متوقع.

–علاقة فاعلية حوكمة الشركات بالحد من مخاطر الائتمانية:

مع تطور وتعدد الأنشطة والخدمات في المصارف أصبحت المخاطر جزء لا يتجزأ من بيئة العمل المصرفي إذ باتت السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف، هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وفي سبيل تحليل وتقييم تلك المخاطر فلابد للمصارف من تكريس مبادئ الحوكمة بشكل سليم ، بعد أن تم التطرق إلى مختلف النقاط الأساسية المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف، وكذا تلك التي تتعلق بالحوكمة وحوكمة الشركات، فإنه لابد من إبراز الدور الذي تؤديه إدارة المخاطر في تفعيل مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي (مزياني و العياشي، 2009: 111).

يمكن إبراز دور إدارة المخاطر في تكريس مبادئ الحوكمة بالمصارف في العناصر التالية (عبدالرزاق، 2014: 83):

1– الارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بدرجة عالية من المخاطر، التي تسعى المصارف إلى تخفيضها إلى أدنى المستويات بشكل منهجي، وباستخدام شتى الأساليب وطرق القياس فلابد لإدارة المصرف أن توفر إطاراً فعالاً ومناسباً للحوكمة، ومن أجل تعزيز قدرتها على مواجهة تلك المخاطر.

2– من خلال العرض السابق لإدارة المخاطر، يتضح أن المصارف، تعي جيدا أهميتها وحتميتها، الأمر الذي حمل مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا على تصميم نظام رقابة فعال يسمح بتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، وبالتالي هذا ما يؤدي إلى تطبيق الحوكمة بشكل جيد (مزياني والعياشي، 2009: 111).

3- تجدر الإشارة أيضا إلى أن على المصارف وضع لجنة إدارة مخاطر مستقلة تراعي وتدرك جيدا كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر تشغيلية...الخ) يساهم في تطبيق الحوكمة الشركات، باعتبار أن الاستقلالية خاصية من الخصائص حوكمة الشركات.

4- من جهة أخرى فإن اهتمام المساهمين، أو حملة الأسهم بإدارة المخاطر التي تواجهها المصارف (مثل مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف) يجعلهم يطالبون مجلس الإدارة بتحليل وتقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها وعن المعلومات المالية. وهذا أيضا إرساء لمبادئ الحوكمة (دور أصحاب المصالح وأيضا الإفصاح والشفافية) (شايب، 2012-2013: 44).

5-بعد الأزمات التي مرت بها الكثير من المصارف، نادي المساهمون والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمصرف، بضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم حيث إنه لا تدع المبادئ القانونية في القوانين واللوائح المصرفية مجالا للشك في أن مجلس الإدارة يجب النظر له على أنه طرف رئيسي في عملية إدارة المخاطر، ومن هنا يمكن القول أن إدارة المخاطر تساهم في إرساء مبدأ من مبادئ الحوكمة الشركات ألا وهو مسؤوليات مجلس الإدارة (الجباري، 2020: 92).

أذ يمكن بيان أهمية إطار إدارة المخاطر لحوكمة الشركات وبالعكس لكونهما وجهان لعملة واحدة ويعدان من الركائز المحورية والفاعلة للوحدة التي تحاول فرض نظام رقابة داخلية متين لكونهما يمكنان القائمين من توفير أساليب يمكن بموجبها تقديم المشور والنصح لمجلس الإدارة، ويمكن تلخيص هذه الأهمية والخاصة بالعلاقة التوافقية (التكاملية) لكل من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بما يأتي (جميل، 2014: 77 - 78):

1- فاعلية التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي.
2- تحسين الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
3- زيادة فرص نجاح تنفيذ المشاريع.
4- توفير ميزة تنافسية وقيمة مضافة للوحدة.

5- وجود نهج رسمي ومتكامل في عملية صنع القرار.

6- يصبح تحقيق الأهداف التشغيلية، والإستراتيجية، والتقريرية، والامتثالية كبير جداً في مواجهة المخاطر وعدم اليقين.

7- تتحلى الوحدة بمرونة تنظيمية فيما يخص عملية وضع الخطط، ورسم الأهداف، وإعداد الموازنات الملائمة، وعملية فرض الرقابة بإحكام.

8- تحسين الية تحديد الفرص والمخاطر.

9- تقديم الخدمات بفاعلية، وكفاءة، واقتصادية.

10-تحسين آلية تحديد الفرص والمخاطر.

11- تقديم الخدمات بفاعلية، وكفاءة، واقتصادية.

12- تحسين تصميم وبناء البيئة الداخلية، وباقي مكونات عناصرالرقابة الداخلية الأخرى، فضلاً عن بناء وتطوير القدرات وتحسين وتطوير العاملين ومهاراتهم.

وترى الباحثة بأن الممارسة الفعلية لحوكمة الشركات تؤدي الى الحد من مخاطر الائتمان من خلال الوسائل المختلفة كمساعدة الإدارة في وضع الخطط، و تقييم المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف، و من ثم وضع السياسات، والاساليب لمواجهة تلك المخاطر، و من جهة أخرى إن تطبيق حوكمة الشركات يساعد المصارف في تحسين أداء و ضمان المساواة و الحقوق لجميع الأطراف، و ذلك من خلال اتباع السلوك الاخلاقي الحميد و الشفافية عند التقييم و توصيل المعلومات الى اصحاب المصلحة و الرقابة المباشرة و المستمرة عليهم و هذا يؤدي الى رفع درجة الثقة عند الأطراف الخارجية و المودعين و مما ينعكس لرفع اسعار اسهمهم و تمتعها بسمعة حسنة في الأسواق المالية وتحسين تنافسهم وهذا سبب لزيادة طلب ايداع ألاموال من طرف المودعين و جذب روؤس الأموال الجديده بسبب تطبيق حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية بالقوائم المالية ومن ثم يؤدي الى الحد من مخاطر الائتمان، لان تلك المصارف، التي لديها روؤس الأموال الزائدة يساعدهم

لمواجهة المخاطر الائتمانية وكذلك يمكن نقول أن إدارة المخاطر هي جزء أساسي وركيزة مهمة من ركائز الحوكمة وهي تؤدي دورا فعالا في تعزيز نموذج حوكمة جيد في القطاع المصرفي.

وترى الباحثة أن العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والحد من المخاطر الأئتمانية يمكن توضيحها من خلال مايلي:

-أن الشفافية والإفصاح هو أحد مبادئ حوكمة الشركات التي يتم من خلالها تزويد الإدارة العليا للمصرف، لجنة التدقيق الداخلية وكذا مجلس الإدارة بتقارير دورية، تفصح عن المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف مع التوصية بالتدابير اللازمة.

-إن الحفاظ على حقوق المساهمين هو من مبادئ حوكمة الشركات والتي يتم من خلالها تزويد إيداعات، وزيادة رأس المال في المصارف يعد سببا لمحاربة المخاطر الائتمانية.

-أن مجلس الإدارة هو من مبادئ حوكمة الشركات ويمثل قمة إطارحوكمة الشركات إذ يقوم بوضع الخطط، والسياسات الاستراتيجية للمصرف ومتابعة تنفيذ وأداء المصرف كما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.

-إن المعاملة العادلة بين المساهمين، هي من مبادئ حوكمة الشركات إذ يتم من خلالها زيادة ثقة المساهمين بالمصرف والتي تعد سببا للحد من المخاطر الائتمانية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتكون هذا الفصل من المباحث الاتية:

المبحث الأول: اختبار أداة الدراسة

المبحث الثاني: وصف عينة الدراسة

المبحث الثالث: وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها

المبحث الرابع: اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها

المبحث الأول

اختبار أداة الدراسة

بهدف التحقق من صحة مقياس الدراسة، وتوخي الدقة العلمية في تحصيل البيانات، تم إخضاع المقياس لمجموعة من الاختبارات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

3:1:1 قياس الصدق الظاهري: للتأكد من قدرة الاستمارة على قياس متغيرات الدراسة، فقد تم إخضاعها لاختبار الصدق الظاهري وذلك بعرضها على عدد من المحكمين والخبراء (8) للتأكد من صحة الفقرات الواردة في الاستمارة وملاءمتها لفرضيات الدراسة وأهدافها واستطلاع آرائهم بشأن قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، بما يضمن وضوح فقراتها وشموليتها ودقتها من الناحية العلمية، وفي ضوء ذلك تم حذف وتعديل، وإضافة بعض الفقرات وعلى النحو الذي اكتسب بموجبه رأي الأكثرية في صحة فقراتها وشموليتها بما يتلاءم مع فرضيات الدراسة.

3:1:2 إختبارثبات الإستبانة: يُقصد به إن هذه الإستبانة أعطت النتيجة نفسها لو أعيد توزيعها أكثر من مرة وتحت الظروف والشروط نفسها، أو إذا لم يكن التغير في النتيجة كبيراً لو تمت إعادة توزيعها على أفراد عينة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة، وتحقق هذا الثبات ايضاً من خلال معامل (الفا كرونباخ) وهي مقياس إحصائي لثبات الفقرات والتي يعتمد على معامل الارتباط بين الفقرات، وفي الدراسات الإدارية يُقبل قيمة أكبر أو مساوية للنسبة (0.5) والجدول (3-1) يعرض نتائج معاملات الثبات لعبارات متغيرات الدراسة.

الجدول (3-1) معاملات الثبات(الفا-كرونباخ) لعبارات متغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	مقياس الفا-كرونباخ	القرار
مبادئ حوكمة الشركات	18	0.885	ثابتة
تخفيض المخاطر الائتمانية	15	0.835	ثابتة
دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية.	15	0.932	ثابتة
الاستمارة ككل	48	0.938	ثابتة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

نلاحظ في الجدول (3-1) معاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ)، حيث ان قيمة المعامل لجميع فقرات محاور استمارة الاستبيان تقع ضمن (0.835-0.938) وهي نسبة عالية مقارنة بـــ (0.5)، وهذا يدل على ثبات محاور استمارة الاستبيان جميعها، ومعاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ) للاستمارة بشكل عام (48 فقرة) تساوي (0.938) وهي قيمة عالية جدا تدل على ثبات الاستمارة بشكل عام.

3:1:3 الاختبارات بعد توزيع الاستبانة.

أولا: الحيادية: رغبةً من الباحثة في الحصول على الاستبانات الموزعة كاملة، ومن اجل تحقيق الموضوعية، والحيادية في استجابات الأفراد المستجيبين، حرصت الباحثة على عدم التدخل في الاستجابات والتأثير فيها إلا في حالات التوضيح وزيادة الفهم وقد أُعطيت لكل فرد الفرصة الكافية لاستيفاء الإستبانة.

ثانيا: الاتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة: بهدف اختبار متغيرات الاستبانة، واختبار صدق محتواه، تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي للفقرات المعبرة عن كل متغير باستعمال (معامل ارتباط بيرسون)، وكانت النتائج تشير الى أن نسبة الاتساق عالية للمتغيرات ومعنوية عند مستوى (α=0.05).

ثالثا: الوسائل الإحصائية المستخدمة: تم استخدام مجموعة من الوسائل الإحصائية تمثلت بالبرنامج (SPSS IBM v.26) الذي هو مختصر لبرنامج (Statistical Package for Social Sciences)، وذلك من أجل التوصل الى مؤشرات دقيقة تخدم أهداف الدراسة الحالية وإختبار فرضياتها وتمثلت هذه الوسائل بالآتي:

- ✓ الأدوات الخاصة بوصف وتشخيص متغيرات الدراسة وعرض النتائج الأولية ومناقشتها وتتمثل:
- ✓ التوزيعات التكرارية
- ✓ النسب المئوية والاوساط الحسابية.
- ✓ الإنحرافات المعيارية.
- ✓ نسبة الاتفاق.
- ✓ معامل الإرتباط البسيط (Person Correlation): وتم استخدامه، لقياس قوة، وطبيعة العلاقة بين متغيرين، فضلاً عن استخدامه في تحديد الاتساق الداخلي بين فقرات متغيرات الدراسة.
- ✓ الإنحدار الخطي البسيط (Simple Regression): لأغراض توضيح التأثيرات بين متغيرين أحدهما تفسيري والآخر إستجابي.
- ✓ إختبار (t–test): لإختبار معنوية أو عدم معنوية معاملات الانحدار في النماذج المقدرة فضلاً عن إختبار (F)(ANOVA) لإختبار معنوية معامل نماذج الإنحدار أي لتحديد العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة.

وكذلك تم استخدام الاختبارين أعلاه لغرض قياس الفروقات المعنوية وغير المعنوية لدى عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة يمكن أن تعزى الى سماتهم الشخصية.

المبحث الثاني

وصف عينة الدراسة

3:2:1 وصف عينة الدراسة

عينة الدراسة تتضمن مجموعة من العاملين في المصارف التجارية / في مدينة أربيل حيث بلغ مجموعهم (80) شخصاً وسنستعرض في هذه الفقرة الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في (عدد سنوات الخبرة، العنوان الوظيفي، المؤهل العلمي) وعلى النحو الآتي:

أولا: أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

تم تبويب عدد سنوات خبرة عينة الدراسة ضمن عدة فئات ويلحظ من الجدول (3-2) أن أكثرية أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة هم من الفئات (5-10) و (15<) و (11-15) سنة على التوالي وقد بلغت نسبتهم (50٪) و(26.25٪) و (23.75٪) على التوالي، وهذه النسب تؤكد بأن اغلبية أفراد عينة الدراسة لهم خبرة وظيفية جيدة مما يدل على خبرتهم في المصارف، والشكل (3-2) يوضح ذلك.

الجدول (3-2) توزيع أفراد العينة على وفق عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	%
10-5	40	50.00%
15-11	19	23.75%
أكثر من 15	21	26.25%
المجموع	80	100.00%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

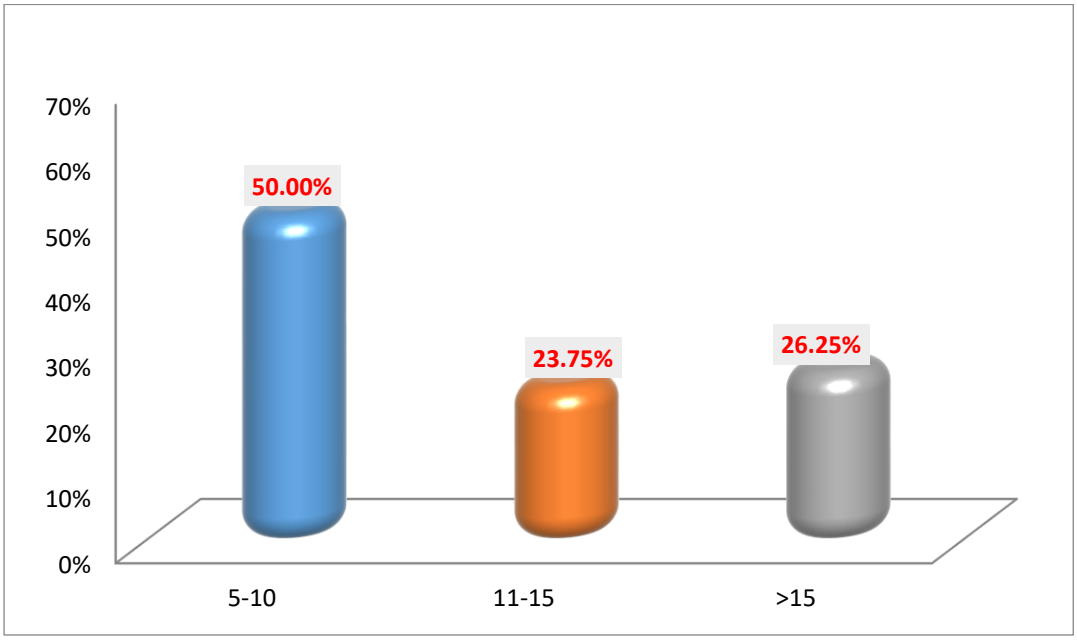

الشكل (3-2) توزيع أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ثانيا: أفراد العينة على وفق العنوان الوظيفي

تبين من الجدول (3–3) بان أكثرية أفراد عينة الدراسة العنوان الوظيفي لهم (محاسب)، اذ بلغت نسبتهم (51.25٪) وتأتي بالمرتبة الثانية (المدقق) بنسبة (32.5٪) وتأتي بالمرتبة الثالثة (مدير الادارة) بنسبة (12.50٪) وهذه إشارة الى أن أغلبية افراد العينة تخصصاتهم جيدة وملائمة لإجابة فقرات استمارة الاستبانة، كما يتضح في الشكل (3–3).

الجدول (3–3) توزيع أفراد العينة على وفق العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	العدد	%
أعضاء مجلس الأدارة	3	3.75%
مديرالأدارة	10	12.50%
محاسب	41	51.25%
مدقق	26	32.50%
المجموع	80	100.00%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

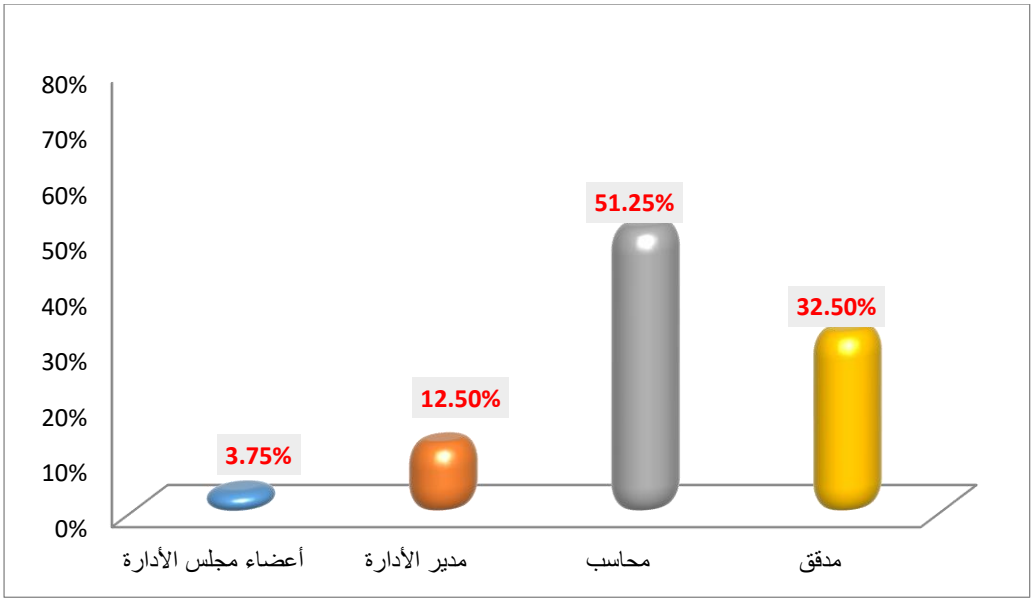

الشكل (3-3) توزيع أفراد العينة على وفق العنوان الوظيفي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ثالثا: توزيع افراد العينة على وفق المؤهل العلمي

يلحظ من الجدول (3-4) أن أكثرية نسبة أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) بنسبة (81.25٪) وتأتي بالمرتبة الثانية (ماجستير) بنسبة (10٪) وبالمرتبة الثالثة (دبلوم عالي) بنسبة (7.5)، وهذا يدل على أن أكثرية أفراد عينة الدراسة هم من لديهم معلومات مصرفية جيدة، والشكل (3-4) يوضح ذلك.

الجدول (3–4) توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	نسبة المئوية
دكتوراه	1	1.25%
ماجستير	8	10.00%
دبلوم عالي	6	7.50%
بكالوريوس	65	81.25%
المجموع	80	100.00%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

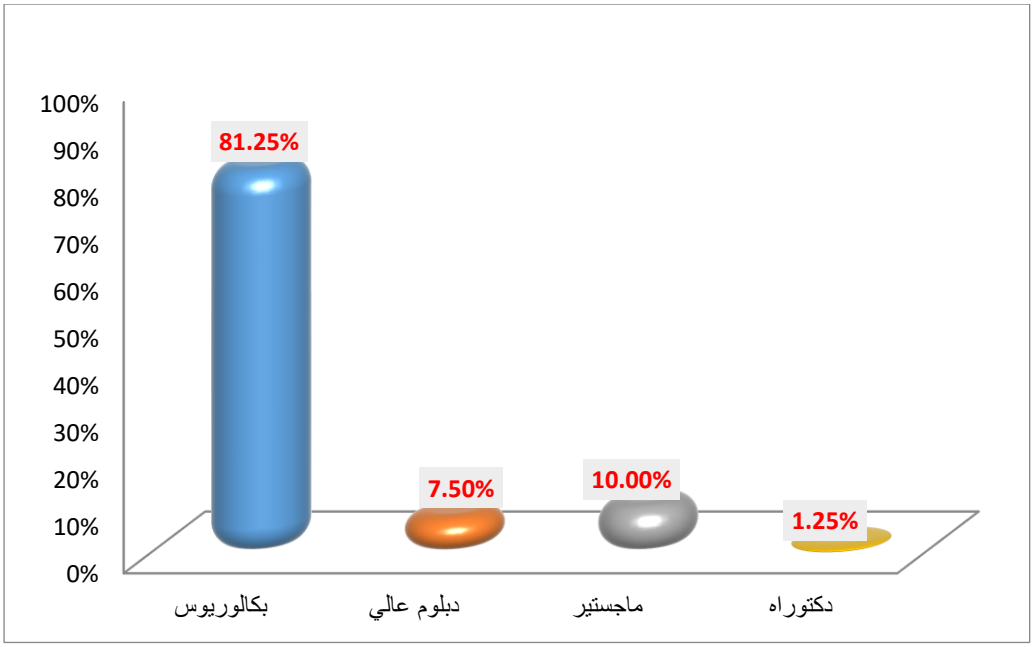

الشكل (3–4) توزيع أفراد العينة على وفق المؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

المبحث الثالث

3:3:1 وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها

يتناول هذا المبحث وصف متغيرات الدراسة، وتشخيصها، وتتمثل دورالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وفي تخفيض المخاطر الائتمانية، وتم ترميز وتصنيف هذه الفقرات بهدف معالجتها ابتداء من التحليل الأولى للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تم استخدام برنامج (SPSS-IBM v.26) للاستدلال على التكرارات، والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق المئوية ولكل متغيرات الدراسة واعتمادا على ما تقدم، يتضمن هذا المبحث الجوانب الآتية: –

أولاً: – وصف المتغير المستقل (مبادئ حوكمة الشركات).

ثانياً: – وصف المتغير التابع (تخفيض المخاطر الائتمانية).

ثالثاً: – دور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية.

أولاً: – وصف متغيرات مبادئ حوكمة الشركات:

يظهر الجدول (3–5) التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب الاتفاق للفقرات المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات للفقرات (X18-X1) ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (4.16) على مستواه العالي هذا ما أكده الانسجام العالي في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للاتفاق (83.14٪) التي عكسها الانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.71).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد والتي تأتي بالمرتبة الأولى هي الفقرة (X2) والتي تشير الى انه (يجب على مجلس الأدارة أن يقوم بالتأكد وتقييم مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء العمل والسياسات

واتخاذ القرارات) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.58) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (91.50٪) كما هو مبين في الشكل (3-5) وعكسها الانحراف المعياري (0.52).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (X3) والتي تشير الى انه (الموظفون في المصارف بحاجة إل التدريب لزيادة الكفاء والمهارات والتأهيل العلمي في وسائل التزام مبادئ حوكمة شركات(وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.38) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (87.50٪) كما هو مبين في الشكل (3-5) وعكسها الانحراف المعياري (0.62).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (X1) والتي تشير الى انه (ان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، يؤدي الى تحقيق ألاهداف المخططة بشكل جيد) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.35) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (87.00٪) كما هو مبين في الشكل (3-5) وعكسها الانحراف المعياري (0.62).

الجدول (3-5)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور مبادئ حوكمة الشركات (n=80)

المحاور	الأسئلة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأتفاق
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
مبادئ حوكمة الشركات	X1	0	0.0%	0	0.0%	6	7.5%	40	50.0%	34	42.5%	4.35	0.62	87.00%
	X2	0	0.0%	0	0.0%	1	1.3%	32	40.0%	47	58.8%	4.58	0.52	91.50%
	X3	0	0.0%	0	0.0%	6	7.5%	38	47.5%	36	45.0%	4.38	0.62	87.50%
	X4	0	0.0%	0	0.0%	8	10.0%	45	56.3%	27	33.8%	4.24	0.62	84.75%
	X5	1	1.3%	0	0.0%	9	11.3%	42	52.5%	28	35.0%	4.20	0.74	84.00%
	X6	0	0.0%	0	0.0%	7	8.8%	43	53.8%	30	37.5%	4.29	0.62	85.75%
	X7	0	0.0%	0	0.0%	12	15.0%	40	50.0%	28	35.0%	4.20	0.68	84.00%
	X8	0	0.0%	0	0.0%	11	13.8%	43	53.8%	26	32.5%	4.19	0.66	83.75%
	X9	0	0.0%	1	1.3%	15	18.8%	45	56.3%	19	23.8%	4.03	0.69	80.50%
	X10	0	0.0%	0	0.0%	14	17.5%	44	55.0%	22	27.5%	4.10	0.67	82.00%
	X11	0	0.0%	1	1.3%	11	13.8%	46	57.5%	22	27.5%	4.11	0.67	82.25%
	X12	0	0.0%	2	2.5%	16	20.0%	37	46.3%	25	31.3%	4.06	0.79	81.25%
	X13	1	1.3%	0	0.0%	13	16.3%	46	57.5%	20	25.0%	4.05	0.73	81.00%
	X14	0	0.0%	2	2.5%	13	16.3%	43	53.8%	22	27.5%	4.06	0.74	81.25%
	X15	1	1.3%	3	3.8%	17	21.3%	41	51.3%	18	22.5%	3.90	0.84	78.00%
	X16	1	1.3%	2	2.5%	15	18.8%	40	50.0%	22	27.5%	4.00	0.83	80.00%
	X17	1	1.3%	3	3.8%	15	18.8%	40	50.0%	21	26.3%	3.96	0.85	79.25%
	X18	1	1.3%	2	2.5%	12	15.0%	35	43.8%	30	37.5%	4.14	0.85	82.75%
	المجموع											4.16	0.71	83.14%

مصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

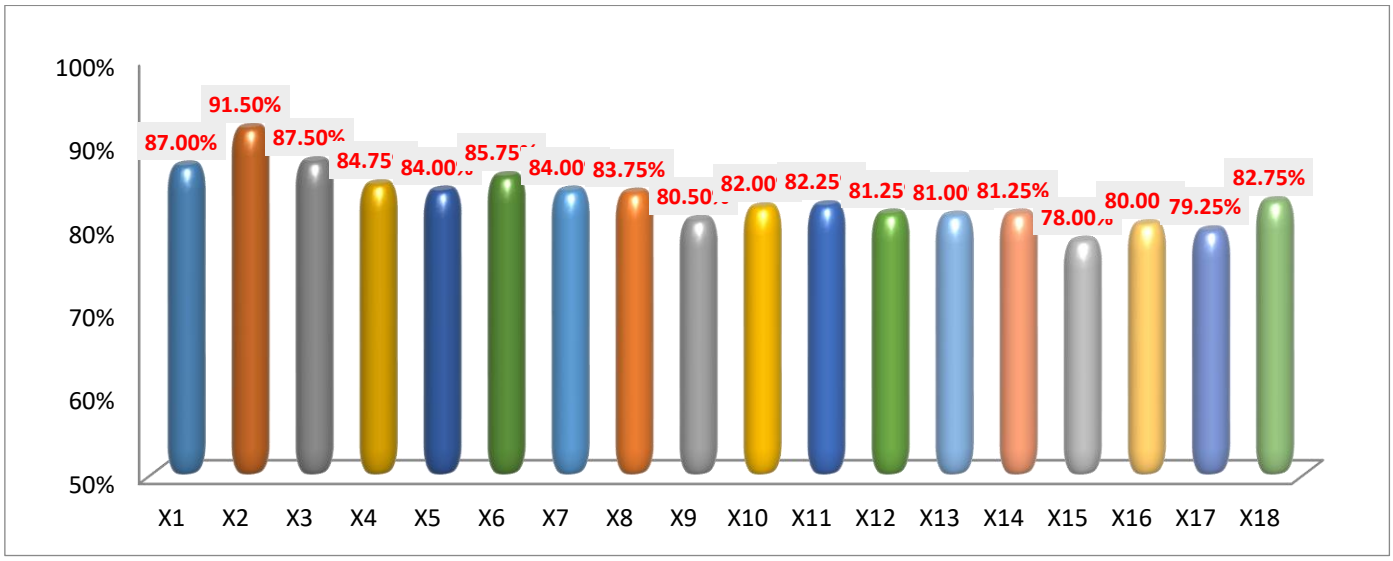

الشكل (3–5)

مقارنة نسبة اتفاق اجابات المبحوثين حول محور (مبادئ حوكمة الشركات)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ثانياً: محور المخاطر الائتمانية

يظهر في الجدول (3–6) التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب الإتفاق للفقرات(Y15-Y1) الخاصة بـــمحور (محور تخفيض المخاطر الائتمانية)، ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (4.25) على مستواه الجيد جداً هذا ما أكده الانسجام الجيد جداً في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للاتفاق (84.93٪) التي عكسها الانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.70).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد وتأتي بالمرتبة الأولى هي الفقرة (Y6)، والتي تشير الى (يؤدي نقص المعلومات الكافية عن المقترض سببا لزيادة مخاطر الائتمان في عملية منح الائتمان) وبمستوى جيد جداً، وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.44) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (88.75 ٪) كما هو مبين في الشكل (3–6) وعكسها الانحراف المعياري (0.63).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (Y1) والتي تشير الى انه (لدى المصارف سياسات، وإجراءات واضحة، لتحديد أنواع مخاطر الائتمان) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.41)، وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (88.25٪) كما هو مبين في الشكل (3–5) وعكسها الانحراف المعياري (0.59).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (Y7) والتي تشير الى انه (أن زيادة المخاطر الائتمانية سوف يؤثر بشكل سلبي على أرباح المصارف) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.41) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (88.25٪) كما هو مبين في الشكل (3-5) وعكسها الانحراف المعياري (0.69).

الجدول (3-6)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحورتخفيض المخاطر الأئتمانية (n=80)

المحاور	الأسئلة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأتفاق
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
تقليل المخاطر الأئتمانية	Y1	0	0.0%	0	0.0%	4	5.0%	39	48.8%	37	46.3%	4.41	0.59	88.25%
	Y2	0	0.0%	1	1.3%	3	3.8%	41	51.3%	35	43.8%	4.38	0.62	87.50%
	Y3	0	0.0%	2	2.5%	6	7.5%	34	42.5%	38	47.5%	4.35	0.73	87.00%
	Y4	0	0.0%	0	0.0%	12	15.0%	38	47.5%	30	37.5%	4.23	0.69	84.50%
	Y5	0	0.0%	0	0.0%	11	13.8%	43	53.8%	26	32.5%	4.19	0.66	83.75%
	Y6	0	0.0%	1	1.3%	3	3.8%	36	45.0%	40	50.0%	4.44	0.63	88.75%
	Y7	0	0.0%	2	2.5%	3	3.8%	35	43.8%	40	50.0%	4.41	0.69	88.25%
	Y8	0	0.0%	0	0.0%	7	8.8%	36	45.0%	37	46.3%	4.38	0.64	87.50%
	Y9	0	0.0%	1	1.3%	10	12.5%	40	50.0%	29	36.3%	4.21	0.71	84.25%
	Y10	0	0.0%	0	0.0%	14	17.5%	26	32.5%	40	50.0%	4.33	0.76	86.50%
	Y11	0	0.0%	3	3.8%	11	13.8%	43	53.8%	23	28.8%	4.08	0.76	81.50%
	Y12	0	0.0%	2	2.5%	3	3.8%	41	51.3%	34	42.5%	4.34	0.67	86.75%
	Y13	0	0.0%	0	0.0%	13	16.3%	33	41.3%	34	42.5%	4.26	0.72	85.25%
	Y14	0	0.0%	0	0.0%	13	16.3%	45	56.3%	22	27.5%	4.11	0.66	82.25%
	Y15	3	3.8%	8	10.0%	18	22.5%	40	50.0%	11	13.8%	3.60	0.98	72.00%
	المجموع											4.25	0.70	84.93%

مصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

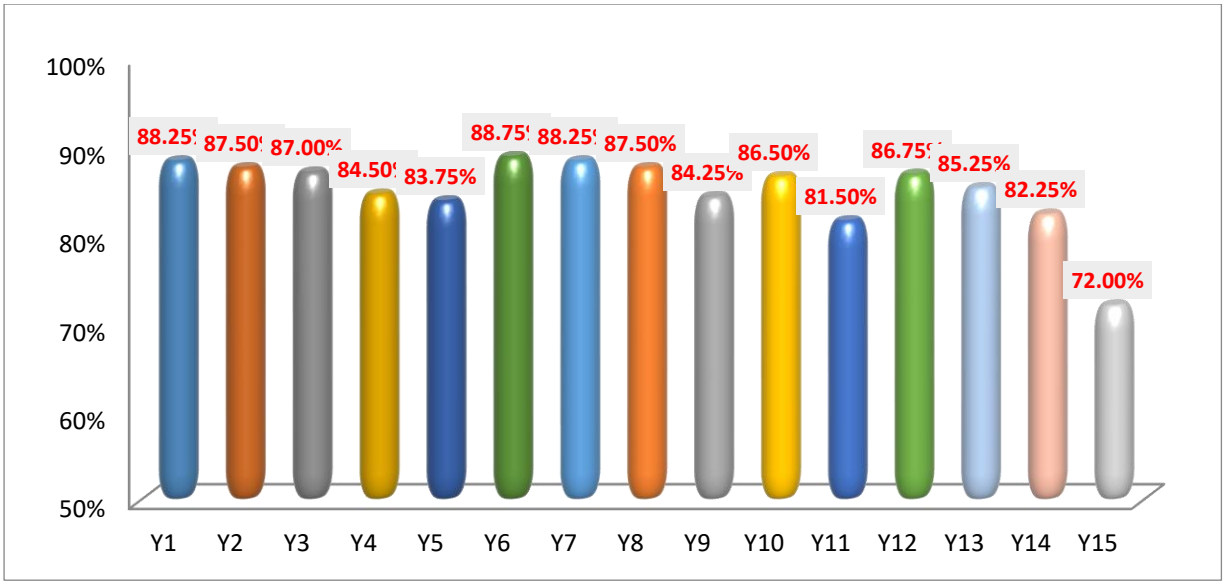

الشكل (3–6)

مقارنة نسبة اتفاق اجابات المبحوثين حول محور (محور المخاطر الائتمانية)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ثالثاً: – دور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية.

يظهر في الجدول (3–7) التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب الإتفاق للفقرات(Z15-Z1) الخاصة بـــمحور (دور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية)، ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (4.14) على مستواه الجيد جداً هذا ما أكده الإنسجام الجيدجداً في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للإتفاق (82.72٪) التي عكسها الإنحراف المعياري لجميع الفقرات (0.77).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد وتأتي بالمرتبة الأولى هي الفقرة (Z15) والتي تشير الى (تطبيق سليم لمبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحفاظ على علاقات متينة ما بين المصرف وجميع الأطراف التي

تؤثر في الحد من مخاطر الائتمانية) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.29)، وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (85.75٪) كما هو مبين في الشكل (3–7) وعكسها الانحراف المعياري (0.73).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (Z2) والتي تشير الى (أن عدم الاهتمام بالتعليم والتأهيل، وضعف خبرة الموظفين بكيفية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان.) وبمستوى جيدجداً، وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.26) وبانسجام جيدجداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (85.25٪) كما هو مبين في الشكل (3–7) وعكسها الانحراف المعياري (0.76).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (Z1)، والتي تشير الى (أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحد من مخاطر الائتمان) وبمستوى جيدجداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.23) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (84.50٪) كما هو مبين في الشكل (3–7) وعكسها الانحراف المعياري (0.81).

الجدول (3–7)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور دور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية (n=80)

المحاور	الأسئلة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأتفاق
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الأئتمانية	Z1	1	1.3%	1	1.3%	10	12.5%	35	43.8%	33	41.3%	4.23	0.81	84.50%
	Z2	1	1.3%	1	1.3%	6	7.5%	40	50.0%	32	40.0%	4.26	0.76	85.25%
	Z3	1	1.3%	3	3.8%	13	16.3%	46	57.5%	17	21.3%	3.94	0.80	78.75%
	Z4	1	1.3%	2	2.5%	10	12.5%	40	50.0%	27	33.8%	4.13	0.82	82.50%
	Z5	1	1.3%	1	1.3%	5	6.3%	46	57.5%	27	33.8%	4.21	0.72	84.25%
	Z6	1	1.3%	0	0.0%	9	11.3%	54	67.5%	16	20.0%	4.05	0.65	81.00%
	Z7	1	1.3%	2	2.5%	16	20.0%	44	55.0%	17	21.3%	3.93	0.79	78.50%
	Z8	1	1.3%	2	2.5%	12	15.0%	42	52.5%	23	28.8%	4.05	0.81	81.00%
	Z9	1	1.3%	0	0.0%	11	13.8%	36	45.0%	32	40.0%	4.23	0.78	84.50%
	Z10	1	1.3%	0	0.0%	13	16.3%	39	48.8%	27	33.8%	4.14	0.78	82.75%
	Z11	1	1.3%	2	2.5%	5	6.3%	45	56.3%	27	33.8%	4.19	0.76	83.75%
	Z12	2	2.5%	0	0.0%	14	17.5%	37	46.3%	27	33.8%	4.09	0.86	81.75%
	Z13	1	1.3%	0	0.0%	6	7.5%	49	61.3%	24	30.0%	4.19	0.68	83.75%
	Z14	1	1.3%	1	1.3%	11	13.8%	40	50.0%	27	33.8%	4.14	0.79	82.75%
	Z15	1	1.3%	1	1.3%	4	5.0%	42	52.5%	32	40.0%	4.29	0.73	85.75%
	المجموع											4.14	0.77	82.72%

مصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

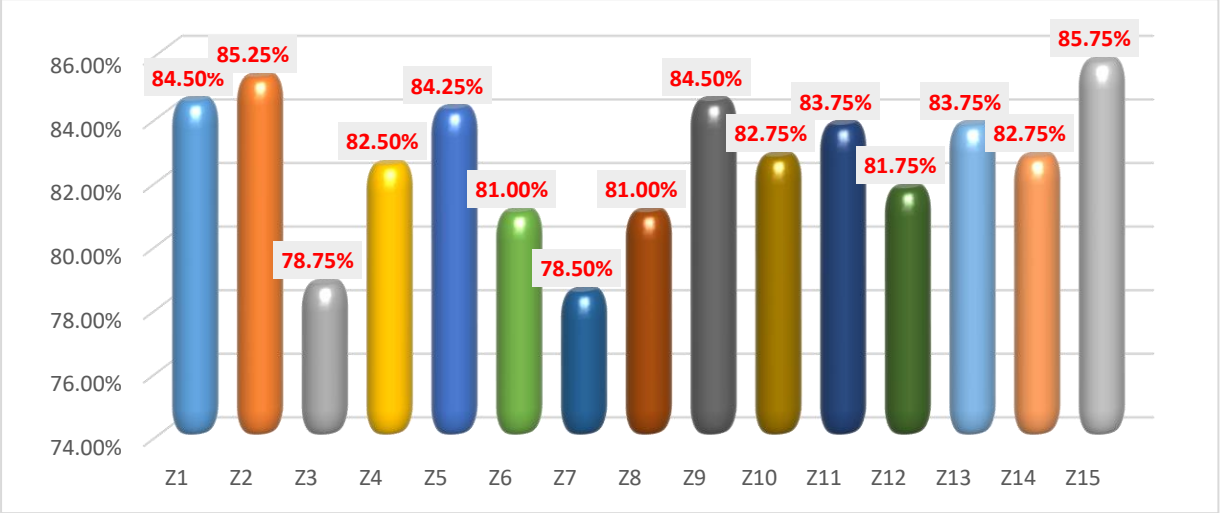

الشكل (3-7)

مقارنة نسبة اتفاق اجابات المبحوثين حول محور (دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

المبحث الرابع

اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى إختبار فرضيات الدراسة، للتعرف على علاقات الإرتباط، والتأثير بين المتغيرات، وسوف يتم التحقق من مدى صحة الإفتراضات، من خلال إستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي أُختيرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة، ويتضمن هذا المبحث الى تحليلات الآتية:

3:4:1: تحليل علاقات الارتباط (Correlation Analysis) بين متغيرات الدراسة.

الفرضيه الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات بتخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

توجدعلاقة ذات دلالة معنوية بين مبادئ حوكمة الشركات، وتخفيض المخاطرالائتمانية، من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً وأبعاد تخفيض المخاطر الائتمانية نعرض الجدول (3–8)والذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عالية وطردية بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً وتخفيض المخاطر الائتمانية وتعني هذه النتيجة أنه كلما ازداد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كلما إنخفيضت المخاطرالائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.709^{**}) عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وبلغت القيمة الاحتمالية (p-value=0.000)، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسة الأولى.

الجدول (3–8) معامل الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات، وتخفيض المخاطر الائتمانية

المتغير التابع / المتغير المستقل	تخفيض المخاطر الائتمانية	القيمة الاحتمالية (P-value)
تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0.709**	0.000

المصد: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05)

n= 80

3:4:2: تحليل التأثير (Regression Analysis) بين متغيرات الدراسة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذات دلالة معنوية احصائية لمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من نظرالعاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

استكمالاً للمعالجات المنهجية لفرضيات الدراسة سوف نتناول في هذا المحور تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة وهو ما نصت عليه الفرضية الرئيسة الثانية، حيث تم اختبار هذا التأثير باستخدام (أنموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression

أولاً: – تأثير مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية.

يمثل مضمون هذا التأثير اختباراً للفرضية الرئيسة الثانية، والتي تنص على (وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تخفيض المخاطر الائتمانية) وكما موضح أدناه.

تشير معطيات الجدول (3–9)، إلى أن هناك تأثيرا معنوياً لمبادئ حوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة (78.827) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05)($p<0.05$)، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (50.3٪) من التباين الحاصل في المخاطر الائتمانية،كما أن قيمة (B) قد بلغت (0.664) وهي تشير إلى أن التغير الحاصل في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بوحدة واحدة، يؤدي إلى تغير في تخفيض المخاطر الائتمانية بمقدار (0.664)، ويستدل من قيمة (t) المحسوبة (8.878) بأنها قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05) ($p<0.05$)، وتشير قيمة الثابت (c) إلى وجود تقليل المخاطر الائتمانية بمقدار (1.486) حتى لو كانت قيمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات صفراً. بموجب ذلك تم قبول الفرضية الرئيسة الثانية.

الجدول (3–9)

تحليل أثر لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تخفيض المخاطر الائتمانية

المتغير التابع / المتغير المستقل	تخفيض المخاطر الائتمانية			
	الثابت–C	B	F	R^2
مبادئ حوكمة الشركات	1.486 t (4.756) p-value (0.000)**	0.664 t (8.878) p-value (0.000)**	78.827 p-value (0.000)**	٪50.3

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05)

n= 80

3:4:3: تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة يمكن أن تعزي الى سماتهم الشخصية.

الفرضية الثالثة العنوان الوظيفي: توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة بحسب (العنوان الوظيفي) على المتغيرات الرئيسية للدراسة.

هنا يمكن اختبار الفرضية القائلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (العنوان الوظيفي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (a=0.05))

نعرض الجدول (3–10) حيث نلاحظ من خلال جدول (3–10) بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية نحو المتغير (مبادئ حوكمة الشركات) وتعزى الى عامل (العنوان الوظيفي) بسبب ان قيمة اختبار(F-test) تساوي (2.668) والقيمة الاحتمالية (p>0.05) أي أذ الفروقات غير معنوية، ونلاحظ بانه توجد فروقات ذات دلالة احصائية نحو المتغير (تخفيض المخاطر الائتمانية) وتعزى الى عامل (العنوان الوظيفي) بسبب ان قيمة اختبار (F-test) تساوي (2.749) والقيمة الاحتمالية (p<0.05) أي الفروقات المعنوية.

الجدول (3–10)

تحليل التباين (ANOVA)، لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى إلى العنوان الوظيفي.

المحاور الرئيسية	العنوان الوظيفي	N	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F-test	p-value
مبادئ حوكمة الشركات	أعضاء مجلس الأدارة	3	3.889	0.192	2.668	0.054
	مدير الأدارة	10	4.472	0.353		
	محاسب	41	4.126	0.379		
	مدقق	26	4.115	0.462		
	Total	80	4.157	0.415		
تقليل المخاطر الائتمانية	أعضاء مجلس الأدارة	3	3.911	0.204	2.749	0.049*
	مدير الأدارة	10	4.500	0.280		
	محاسب	41	4.262	0.368		
	مدقق	26	4.164	0.426		
	Total	80	4.247	0.388		

مصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05)

الفرضية الرابعة سنوات الخبرة: توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة بحسب (سنوات الخبرة) على المتغيرات الرئيسية للدراسة.

هنا يمكن اختبار الفرضية القائلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (سنوات الخبرة) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$))

من خلال الجدول (3–11) **حيث نلاحظ عدم وجود فروقات ذوات دلالة احصائية نحو المتغيرين الرئيسيين للدراسة (مبادئ حوكمة الشركات) و (تخفيض المخاطر الائتمانية) تعزى الى عامل (سنوات الخبرة) بسبب ان قيمة اختبار**(F-test) **تساوي** (0.072) **و** (0.299) **على التوالي والقيمة الاحتمالية** ($p>0.05$) **أي الفروقات غير معنوية، وبدوره نرفض الفرضية الثانية.**

الجدول (3-11)

تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى لسنوات الخبرة.

المحاور الرئيسية	سنوات الخبرة	N	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F-test	p-value
مبادئ حوكمة الشركات	5-10	40	4.151	0.446	0.072	0.931
	11-15	19	4.137	0.362		
	>15	21	4.185	0.414		
	Total	80	4.157	0.415		
تقليل المخاطر الائتمانية	5-10	40	4.255	0.405	0.299	0.742
	11-15	19	4.189	0.428		
	>15	21	4.283	0.327		
	Total	80	4.247	0.388		

مصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

الفرضية الخامسة المؤهل العلمي: توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) على المتغيرات الرئيسية للدراسة

هنا يمكن اختبار الفرضية القائلة بأنه (توجد فروقات ذوات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (a=0.05))

من خلال الجدول (3-12) حيث نلاحظ وجود فروقات ذوات دلالة احصائية نحو المتغيرين الرئيسيين للدراسة (مبادئ حوكمة الشركات) و (تخفيض المخاطر الائتمانية) تعزى الى عامل (المؤهل العلمي) بسبب ان قيمة اختبار(F-test) تساوي (3.792) و (4.938) على التوالي والقيمة الاحتمالية ($p<0.05$) أي الفروقات المعنوية وبدوره نقبل الفرضية الثالثة.

الجدول (3–12)

تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى إلى المؤهل العلمي.

المحاور الرئيسية	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	اختبار F-test	p-value
مبادئ حوكمة الشركات	بكالوريوس	65	4.092	0.415	3.792	*140.0
	دبلوم عالي	6	4.259	0.257		
	ماجستير	8	4.549	0.253		
	دكتوراه	1	4.611	0 .00		
	Total	80	**4.157**	**0.415**		
	بكالوريوس	65	4.172	0.382		
تخفيض المخاطر الائتمانية	دبلوم عالي	6	4.522	0.258	4.938	**30.00
	ماجستير	8	4.608	0.209		
	دكتوراه	1	4.533	0 .00		
	Total	80	**4.247**	**0.388**		

**معنوي عند مستوى المعنوية ($p\text{-value} \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

الفصل الرابع

يتكون هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

استنادا إلى الدراسة النظرية، والتطبيقية فقد توصلت الباحثة الى أهم الاستنتاجات النظرية والتطبيقية الاتية:

الاستنتاجات النظرية: من أهم إلاستنتاجات، التي توصلت اليها الباحثة، على وفق الدراسة النظرية:

1- يؤدى الازدياد في المخاطر الائتمانية إلى مجموعة من الآثار، والنتائج السلبية، التي تؤثر في كل من المصرف، والسوق والعملاء ويتوسع بالتبعية إلى الاقتصاد القومي ككل فتؤثر في بيئة الاستثمار، وارتباك الموازنة العامة للدولة، والدخل القومي والميزان التجاري وتقليص معدلات النمو الاقتصادي.

2- إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي الى انخفاض بنسبة كبيرة للخطر، الذي يرتبط، او يرافق عملية منح الائتمانية وبالنسبة لقرار الائتمان للمصارف.

3- تؤدي دقة الإفصاح والشفافية كنتيجة للتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، إلى زيادة مصداقية بالتقارير المالية فتؤثر في زيادة ثقة المساهمين، وتلبية حاجات صناع القرار.

4- يؤدي الالتزام مبادئ الحوكمة في المصارف إلى التأكيد على مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة وتحديد مستوى المخاطر الائتمانية وتقييمها وإدارتها داخل هذه المصارف.

5- وفر الالتزام مبادئ الحوكمة المطبقة في المصارف، حماية لحقوق أصحاب المصالح، ومنهم المستثمرين والمتعاملين معها.

6- تعد إدارة المخاطر في المصارف أهم ركائز الحوكمة وذلك من خلال القيام بطمأنـة الأطراف، ذات العلاقة والمساهمين بأن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات تتم السيطرة عليها ومتابعتها قبل حدوثها، وأن الإدارة تقوم بالمواجه لها بطريقة مهنيه ومنظمة.

الاستنتاجات المتعلقة بالجانب الميداني:

1- أكدت نتائج التحليل بأن توجدعلاقة ذات دلالة معنوية بين مبادئ حوكمة الشركات، وتخفيض المخاطرالائتمانية من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً، وأبعاد تقليل المخاطر الائتمانية ، و وجود علاقة ارتباط معنوية عالية وطردية بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً وتقليل المخاطر الائتمانية، وتعني هذه النتيجة كلما ازداد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ازداد تخفيض المخاطرالائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.709^{**}) عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وبلغت القيمة الاحتمالية (p-value=0.000).

2- أكدت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تخفيض المخاطر الائتمانية)، وأن هناك تأثيرا معنوياً مبادئ حوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة (78.827)، ويعتبره قيمة معامل لتحديد R2 التي هي بنسبة 50.3٪ التي تفسر نسبة التغيرات في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05) ($p<0.05$).

3- أكدت نتائج التحليل بوجود فروقات ذوات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (العنوان الوظيفي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)،

4- أكدت نتائج التحليل بأن توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (سنوات الخبرة) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)،

5- أكدت نتائج التحليل بأن توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)،

6- وجود ارتباط قوي بين الالتزام مبادئ وأسس سليمة لحوكمة الشركات، والحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مجلس الإدارة الذي يقوم بوضع الخطط والسياسات الاستراتيجية للمصرف، ومتابعة تنفيذ وأداء المصرف، للتأكد من مـدى مطابقتهـا للسياسـات والخطـط والقوانين الموضوعة، وتفعيل مبادئ الحوكمة داخل المصارف العاملة في أربيل.

المبحث الثاني

التوصيات

1- ضرورة التزام المصارف التجارية العاملة في مدينة أربيل بالافصاح، والشفافية لاعداد التقارير المالية بشكل دوري، وبإنتظام لما له دور في زيادة الثقة لمستخدمي المعلومات المالية، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بالمصارف.

2- عقد دورات من قبل الهيئات المعنية لتوضيح أهمية التطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثرها في تخفيض المخاطر الائتمانية وذلك لزيادة الوعي لدى المساهمين والإداريين والمستثمرين بأهمية حوكمة الشركات.

3- ضرورة زيادة إهتمام بالأقسام خاصة بإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، لتخفيض المخاطر الائتمانية لادنى الحد.

4- ضرورة تطوير قواعد مكتوبة لحوكمة الشركات ليؤكد على دمجها بالنظام القانوني، بحيث تصبح القانوناً يعاقب من يخالفه مما يساهم في التطور والنمو الاقتصادي.

5- ضرورة تعزيز أسلوب منح الائتمان في المصرف لطالب الائتمان والقيام بالزيارات الميدانية المستمرة للتأكد من مسار اعمالها ونجاحها.

6- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن موضوع حوكمة الشركات، وعلاقتها بتخفيض المخاطر الائتمانية، حيث تبين أن الدراسات في إقليم كوردستان/العراق تحتاج لزيادة تناول هذا الموضوع.

7- الالتزام بالتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في منح الائتمان كي يتم اتخاذ القرارات من قبل المهتمين به الحياديه.

المصادروالمراجع

- **القران الكريم والحديث النبوية**

أولاً: المصادر باللغة العربية

–أخرجه ابن ماجة – أبوعبدالله محمد بن يزيد الربعي القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب صفة الجنة، القاهرة دار التأصيل، 1435ه)، حديث الرقم (4332).

أ–أدلة والقوانين والوثائق الرسمية:

1–قواعد ومبادئ حوكمة المستشفيات ،2014.

2–مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، الطبعة الثالثة، 2003.

ب– رسائل والاطاريح

1- أبوالريحه، على محمد جابر، (2016)، **أثر حوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف**–عينة من المصارف العراقية الخاصة، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، ماجستير.

2- بشاب، فاطمة خضر الحمد، (2012)، **المعايير الدولية ودورها في تقويم الأداء المالي للمصارف**، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3- بلة، سيدعبدالرحمن، (2013)، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، دراسة التطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، السودان، بحث المنشور.

4- بوالزليفة، صابر، (2012-2013)، **دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة**، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

5- بوزرار، ياسمين، (2014-2015)، **أثر الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر**، دراسة حالة وكالة BDL بقسنطينة-، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جزائر.

6- بوشقرة، سلمى، (2017)، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الجزائر**، دراسة حالة عينة من الوكالات المصرفية بأم البواق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

7- التميمي، عباس حميد يحيي، (2008)، **الرنظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة**، دراسة ميدانية في عينة من الوحدات الاقتصادية العراقية اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة بغداد.

8- الجباري، فرح قاسم محمد، **(2020)، دور حوكمة الوحدات الاقتصادية في تحسين السمعة**، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير، العراق.

9- جميل، علي توفيق، (2014)، **تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في ظل إعتماد إطار إدارة مخاطر المشروع ERM**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة.

10- حسين، ساميه ابراهيم، **(2013)، أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم 30 للمصارف في الحد من مخاطر الأئتمان المصرفي**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

11- حسين، محمود محمد عبد الرحيم، (2018)، **أثر الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى على تحسين ألاداء المالي البنوك التجارية فى بيئة األاعمال المصرية: دراسة تطبيقية**، كلية التجارة قسم المحاسبة، مصر.

12- حفصة، كريمة كواشي، (2015)، **أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء المصارف التجارية**، دراسة حالة المصرف الجزائر الخارجي-وكالة أم البواقي، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصاديةو العلوم التجارية وعلوم التسيير، ماجستير.

13- حميد، احمد طالب، (2020)، **تحليل المخاطر الائتمانية وتأثيرها في كفاءة منح القروض والتسهيلات الائتمانية**، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير.

14- حنان، خنتوش، (2016)، دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للمصارف التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات المصرفية بعين مليلة (BNA, CPA, CNEP)، رسالة الماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

15- دهيرب، محمد سمير، (2011)، **مدى تطبيق وإعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة الشركات**، دراسة الميدانية لعينة المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاصة قي بيئة العمل العراقية.

16- زروق، إبتسام، (2009)، **دور الحوكمة في الحفاظ على حقوق المساهمين الخرطوم**، بحث ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

17- زهرة، لعروسي قرين، (2017)، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى المصارف التجارية** دراسة لمجموعة المصارف التجارية الجزائريه، العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، الجزائر، أطروحة دكتورا.

18- زينى، حسين زهير، (2013)، **تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بإستعمال المتغيرات حوكمة الشركات**، رسالة الماجستير غير المنشورة مقدمة الى المجلس الكلية إلادارة والاقتصاد (جامعة البغداد).

19- سرور، عبير عبد الكريم إبراهيم، (2018)، **الإفصاح المحاسبي لصناديق الاستثمار في ضوء حوكمة الوحدات الاقتصادية**. دراسة نظرية ميدانية، جامعة بنها – كلية التجارة – قسم المحاسبه، رسالة ماجستير.

20- شايب، ايمان، (2012–2013)، **دور الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المالية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جزائر.

21- شحاته، محمد موسي علي، (2016)، **نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط في ضوء حوكمة القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

22- الشرقاوي وحسن، أسماء محمد، محروس أحمد، (2015)، **الرمخاطر الائتمان على أسعار المصارف في مصر في ضوء اتفاقية بازل دراسة تطرقية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عمل شمس، العدد 2.

23-شيخ، أرشد صديق عبد الله، (2017)، **دور وحدات الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الوحدات الاقتصادية في المنظمات الحكومية**، دراسة الميدانية في وزارات اقليم كوردستان العراق، اطروحة دكتورا، جامعة سنار، كلية الاقتصاد والعلوم، سودان.

24-صالحي صبرينة، (2002)، **أثر تطبيق الحوكمة في المصارف على تطوير القطاع المصرفي لجزائر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة عنابة، جزائر.

25-طلحة، محمد، (2017)، **دور مبادئ حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي وإلاداري في الجزائر–دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العمومية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ألاغواط، الجزائر.

26- عبد الرزاق، حابر، (2014)، **الالتزام بمتطلبات بازل كمدخل لإرساء مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، جزائر.

27-عثمانية، عثمان، (2018)، **حوكمة الشركات بالمؤسسة الجزائرية في ضوء التجارب الأمريكية والأوروبية**، دراسة حالة شركة NCA رويبة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير.

28- عمر، محمد البشير، (2017)، **دور حوكمة الشركات في الترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي المؤسسة**، الاطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

29-غربي ورومي وزقاى، صباح، إسماعيل، دياب (2016)، **نموذج مقترح لحوكمة الشركات باستخدام نظم المعلومات**، جامعة الدكتور موالي الطاهر سعيدة، الجزائر، الاطروحة دكتوراه.

30-قباجة، عدنان عبد المجيد، (2008)، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمـان العربيـة للدراسات العليا.

31- محمد، جاسم محمد،(2011)، **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي**، دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية،رسائل الماجستير المنشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء.

32- محمود، بهية مصباح، (2008)، **العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية في العاملة في الفلسطين**، دراسة تحليلية رسالة الماجستر، كلية التجارة الجامعية الإسلامية، الغزة.

33- المشهداني، بشري نجم عبد الله، (2007)، **الإطار المقترح لحوكمة الوحدات الاقتصادية المساهمة – دراسة تطبيقية في عينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية**، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

34- النور، طى سعيد، (2011)، **إثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاية الأداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية**، اطروحة دكتوراه.

35- ياسر، عثمان، (2006)، **دور المنظمات المهنية في الحد من فجوة التوقعات في التدقيق الخرطوم**، رسالة ماجستير جامعة النيلين.

ت– البحوث المنشورة في مجلات ودوريات والمؤتمرات العلمية:

1- إبراهيم، الهام أدم محمد، (2008)، إمكانية تطبيق الحوكمة في تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العلمية البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة المال، جامعة حلوان، العدد الثالث.

2- احمد، عاطف محمد، (2013)، **دراسة اختباريه لأثر آليات حوكمة الوحدات الاقتصادية على جودة التقارير المالية وفعالية تدقيق الحسابات**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، م13، ع1.

3- البشاري، مصطفى نجم، (2008)، **أهمية تطبيق معايير حوكمة الوحدات الاقتصادية لتفعيل نظم التدقيق الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان**، مؤتمر التدقيق الداخلي الأول بالسودان، قاعة الصداقة 20–21 يناير.

4- بوسلمة وعبد الصمد، حكيمة، نجوى، **(2018)، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01.**

5- تقارير المصرف المركزي المصري، (2019)، **مخاطر التركز الائتماني وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل.**

6- حرفوش وايمان، (2009)، **الأساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، مداخلة في الملتقى دور العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20–21 أكتوبر.

7- حسن وكاظم، عبدالله كاظم، رباب إبراهيم، (2006)، **قياس المخاطرة الائتمانية**، بغداد: دراسة منشورة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد الثاني، المجلد 8، تشرين الثاني.

8- خليل، عطا الله وراد، (2005)، **الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في المصارف التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية**، بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الوحدات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية.

9- دبلة فاتح، جلاب محمد، (2012)، **الحوكمة المصرفية ومساهمتها في ادارة المخاطر**، جامعة محمد خيضر–بسكرة، مجلة الاقتصاديات المالية المصرفية وإدارة الأعمال، جزائر.

10- الدغيم والأمين وانجرو، عبد العزيز، ماهر، ايمان، (2006)، **التحليل الائتمائي ودورة في ترشيد عمليات الفراش المصرفي بالتطبيق على المصرف الصقاعي السورية، سوريا**، دراسة منشورة ومجلة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 28، العدد الثالث.

11- سايح، عزاوي أعمري بوزيد، (2011)، **دور حوكمة الوحدات الاقتصادية في تقيم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح محاسبي في الجزائر جامعة ورقة20–30 نوفمبر.

12- السعدني، مصطفى حسن بسيونى، (2007)، **مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الوحدات الاقتصادية**، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والتدقيق والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر.

13- صالح، مفتاح، (2007)، **المخاطر الائتمانية "تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة 18–19 نيسان، الأردن.

14- عبد مالك، احمد رجب، (2010)، **دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة سوهاج، مصر.

15- محمد، طارق يوسف، (*2007*)، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الوحدات الاقتصادية ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية المؤتمر العربي الأول متطلبات حوكمة الوحدات الاقتصادية وأسواق المال العربي شرم الشيخ**، جمهورية مصر العربية.

16- مزياني والعياشي، نور الدين، زرزار، (2009)، **إدارة المخاطر في ظل حوكمة الوحدات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات**، جامعة عنابة، يومي 18–19 سبتمبر.

17- مليجي، ابراه السيد، **دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الوحدات الاقتصادية على فجوة التوقعات في بيئة الممارسات المهنية في مصر**،21 6/2008/، الساعة التاسعة صباحا.

18- المنيف والحميد، عبد الله، عبد الرحمن، (*1998*)، **مهام لجان التدقيق ومعايير اختيار اعضائها** – دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد *11*، العدد*1*.

19- يوسف، محمد طارق، (2009)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، مبادئ وممارسات حوكمة الوحدات الاقتصادية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، اعمال المؤتمرات، جامعة العربية**، جمهورية المصر العربية.

20- يونس، سجى فتحي محمد، (2013)، **أثر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والمصرف الأردني الكويتي**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق.

ث–كتب:

1- ابوراس وبريكة، (2014)، **أعمال الصيرفة الالكترونية ألادوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

2- حريز، هشام، (2014)، **دور المصارف الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أداءها من حيث العائد والمخاطر**، قسم السياحة في الدول الاجنبية، مكتبة الوقاء القانونية، الإسكندرية.

3- حماد، طارق عبد العال، (2007)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الأسكندرية.

4- حماد، طارق عبد العال، (2008)، **إدارة المخاطر (أفراد – إدارات شركات – بنوك)**، الإسكندرية، الدار الجامعة

5- حماد، طارق عبد العال، (2008)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية القطاع العام والخاص والمصارف**، الدار الجامعية، القاهرة.

6- حماد، طارق عبدالعال، **(2003)، حوكمة الوحدات الاقتصادية والمفاهيم، المباديء التجارب، تطبيقات الحوكمة على المصارف، القاهرة الدار الجامعية الاسكندرية**، مصر.

7- الحمزاوي، محمد كمال، (2000)، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية الإسكندرية، منشاة المعارف.

8- خضر، احمد على، (2012)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية، دار الفكر الجامع الإسكندرية**، مصر.

9- الخضيري، محسن أحمد، **(2005)، حوكمة الوحدات الاقتصادية مجموعة النيل ال عربية**، القاهرة.

10- الخطيب، سمير، (2005)، **قياس وإدارة المخاطر بالمصارف** ، الإسكندرية ، منشاة المعارف.

11- درويش، عدنان بن حيدر، (2007)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية**، بدون بلد النشر، الدار الجامعية.

12- رشيد، عبد المعطي، (1999)، **إدارة الائتمان**، دارالوائل للنشر والتوزيع، عمان.

13- رمضان وجودة، زياد، محفوظ، (2008)، **إدارة مخاطر الائتمان**، الوحدة الاقتصادية العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.

14- الزبيري، حمزة محمود، (2000)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع.

15- الزبيري، حمزة محمود، **(2000)، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان.

16- الزيداني، جميل، (1999)، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وال للنشر والتوزيع، عمان.

17- سليمان، محمد مصطفى، (2008)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية – الإسكندرية مصر.

18- سليمان، محمدمصطفي، (2006)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية في معالجة الفساد المالي الاداري (دراسة مقارنة)**، الاسكندرية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية.

19- الشواربي، عبد الحميد سيد، (2002)، **إدارة المخاطر الائتمانية**، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف.

20- طه، طارق، (**2006**)، **إدارة المصارف وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر.

21- عبد الحميد، طلعت أسعد، (2004)، **ادارة المصارف المتكاملة**، مكتبة الشفري، الرياض، السعودية.

22- عبد المطلب، عبد الحميد، (2000)، **المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

23- عبد الوهاب وشحاته، نصر علي، شحاته السيد، (2007)، **مراجعة الحسابات وحوكمة الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال العربيّة والدوليّة المعاصرة**، الإسكندرية الدار الجامعيه، غزة–المكتبة المركزية.

24- عبدالرحمن، ابتهاج مصطفي، (2000)، **إدارة المصارف التجارية**، الطبعة الثانية، دارالنهضة العربية، القاهرة، مصر.

25- عثمان، الحمدداود، (2013)، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

26- عفانة، محمد كمال، (2017)، **إدارة الائتمان المصرفي**، دار اليازوري للنشروالتوزيع، عمان.

27- عيد، عادل عبد الفضيل، (2008)، **الائتمان والمداينات في المصارف الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندريه، مصر.

28- عيسى، مهند حنا نقولا، (2010)، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

29- غنيم، أحمد، (1998)، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للبنك**، مكتبة عين شمس، مصر.

30- فريد، (2009)، **حوكمة الوحدات الاقتصادية ومعالجة الفساد الإداري والمالي**، اتحاد الخبرات الدولية، مصر.

31- قندوز، عبد الكريم أحمد، (2020)، **المخاطر المصرفية وطرق قياسها**، معهد التدريب وبناء القدرات، المعهد العربي، أبوظبي.

32- كافي، مصطفى يوسف، (2013)، **الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الوحدات الاقتصادية**، الطبعةالأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

33- مرسلي، أحمد، (2003)، **مناهج البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

34- مطر، محمد، (2005)، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر، عمان.

35- **المغربي ومحمود، (2020)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (الإصدار 1)، مصر: الاكاديمية للدراسات**

36- موسى والنعيمي والساقى، (2011-2012)، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشروالتوزيع، عمان، الأردن.

37- النعيمي، عدنان تايه، (2009)، **إدارة الائتمان منظور شمولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

38- هندي، منير إبراهيم، (1996)، **إدارة المصارف التجارية (مدخل اتخاذ القرار)**، ط 3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

39- هندي، منير إبراهيم، (2000)، **إدارة المصارف التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

40- هندي، منير إبراهيم، (2003)، **سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية**، الذكر الحديث في مجال مصادر التمويل الإسكندرية، منشاة المعارف.

41- يوسف وعلي، جمال، عذوان، (2018)، **إدارة المخاطر المالية والائتمان**، بدون طبعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

ج-المواقع الالكترونية

1- إدارة المخاطر المصرفية ، صحيفة الاقتصادية(aleqt.com)

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية:

1- Al-Najjar, Dania, Mohammad, (2007) ,**Direct and Indirect Determinates of Transparency Corporate Governance and Firm Value**, Un Published Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jorden.

2- Damac, S., (2013), **The corporate governance mechanisms: evidence from Tunisian banks,** Journal of Business and Management.

3- David H.Pyle, (2000), **Bank Management Theory**, University of California, Conference on Risk. Management and Deregulation in Banking, (Berkeley: May).

4- Foos, Danial. Norden, Lars and Weber, Martin, (2012),"**Loan Growth and Riskiness of Banks". Journal of Banking & Finance**. No. 12. Vol. 34.

5- Gama, A. & Geralds, H, (2012), **Credit Risk Assessment and Impact of The New Basel Capital Accord on Small and MediumSized Enterprises: An Empirical Analysis Management Research Review**. No. 8. Vol. 3.

6- Gyamfi Mike Adu, (2016)," **The Relevance of Basel Iii in Ensuring Prudent Risk Management In Banking " Journal of Insurance and Financial management,** Vol. 2, No. 1.

7- Hakenes Hendrik & Isabel Schnabel, (2010),"**Credit Risk Transfer and Bank Competition, Journal of Financial Intermediation**, No. 3, Vol. 9.

8- Hess, Kurt Arthur Grimes and Mark J. Holmes, (2009),” **Credit Losses In ustralasian Banking", Department of Economics,** Working Paper in Economics 08/10.

9- Hit,M.and,Others (2003)“**StrategicManagement: Competitiveness and Globalization**”, 15 th Edition, South Western College Publishing , Ohio.

10- Huan, Et al.**, (2020), (DETERMINANTS OF CREDIT RISK IN CONVENTIONAL BANKS),** Malaysia**.**

11- Keegan, M, (2004), **Management of Risk–Principles and Concepts**, The Orange Book, London: HM Treasury, B- Periodicals.

12- Konovalova, Et al, 2016, **Credit risk management in commercial banks in Latvia.**

13- Mohammed, F, (2011), Impact of corporate governance on banking sector performance in Nigeria-Analytical study on commercial banks in Nigeria.

14- **Natalija Konovalova**, Ineta kristovska, Et al., (2016), Credit risk management in commercial banks in Latvia.

15- OECD, (2004) **Principles of Corporate Governance for this Arabic Edition, Affore named**.

16- OECD, (2015**), OECD Principles of Corporate Governance, OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors.**

17- Santomero, A, (2005), **The Revaluation in risk management, Boston: Irwin Mc Graw Hill.**

18- Steger, Ulrich and Amann, Wolfgang, (2008), **Corporate Governance**, how to add value, Chichester, England, John Wily & Sons Ltd.

19- Sun, W., Stewart, J., & Pollard, D. (Eds.)., (2011), **Corporate Governance and the Global Financial Crisis**, International Perspectives.

20- Wagner Vicente-Ramosa, Keythi Gianella Cruz Reymundoa, Et al., (2020), The effect of good corporate governance on banking profitability, Sample case study in Peruvian banks

21- Wang Yang, (2013),**"Credit Risk Management in Rural Commercial Banks in China" A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in the School of Accounting, Financial Services and Law.**

22- Winkler, A, (1998)," **Financial Development, Economic Growth and Corporate Governance,** Working Paper Series: Finance &Accounting, No.12.

الملحق (1)

حكومة اقليم كوردستان/ العراق

وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي

جامعة اربيل التقنية

الكلية التقنية الادارية/ أربيل قسم التقنيات المحاسبية

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

إستمارة الاستبانة

تجري الباحثة دراسة استطلاعية للحصول على شهادة الماجيستر في المحاسبة بعنوان) دورالالتزام **بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية /دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل)**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دورالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية/ دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل. وقد تم اختياركم ضمن المجموعة التي تجيب عن هذه الإستبانة، لأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، علما بأن الإجابة عن أسئلتها قد تستغرق بعضاً من وقتكم الثمين، إلا أننا نتطلع إلى تعاونكم معنا، ونثق بأنكم ستدركون أهمية الإجابة عن فقراتها بدقة وعناية، لما لهذه الإجابة من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وخدمة المجتمع، **مع العلم أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمي فقط.**

شاكرين لكم تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

طالبة الماجستير

هانا جلال باپير

Hana.j.bapir@outlook.com

بإشراف الدكتور

أرشد صديق عبد الله شيخ

arshad.s.abdullah@epu.edu.iq

القسم الأول: البيانات الشخصية المتعلقة بالمستجيب على استمارة الاستبيان:

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة

رقم	أولاً: البيانات الشخصية	
1-	سنوات الخبرة:	من 5 إلى 10 سنة ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐
2-	العنوان الوظيفي:	أعضاء مجلس الإدارة ☐ مدير الإدارة ☐ المحاسب ☐ المدقق ☐
3-	المؤهل العلمي:	دكتوراه ☐ ماجستير ☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة:

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك عدم ترك أي حقل بدون إجابة

ثانياً: البيانات الخاصة بموضوع الدراسة						
رقم	العبارات	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
المحور الاول: دور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.						
1	يجب على مجلس الادارة أن يقوم بالتأكد وتقييم مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء العمل وسياسات وإجراءات اتخاذ القرارات.					
2	الموظفون في المصارف بحاجة إلى التدريب لزيادة الكفاءة والمهارات والتأهيل العلمي في وسائل التزام وتطبيق مبادئ حوكمة شركات					
3	من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات قوم مجلس الادارة بمراقبة ومعالجة أي تعارض مصالح بين المديرين والمساهمين وأعضاء مجلس الأدارة.					
4	تساعد مبادئ حوكمة شركات المصارف لتقوم بوضع خطة لتفويض الصلاحيات وتحديد المسؤوليات لتحقيق أهدافها حسب مبادئ حوكمة شركات.					
5	ان تطبيق مبادئ حوكمة شركات يؤدي الى تحقيق أهداف المخططة بشكل جيد.					
6	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لزيادة ثقة العميل بالمعلومات المالية في تقارير الإبلاغ المالي للمصرف.					
7	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا للتحقيق المساواة والعدالة ما بين جميع الأطراف والموظفين ويزيد ثقتهم.					
8	يتم تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات في المصارف.					
9	أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات يضمن الافصاح عن النتائج الماليه والتشغيلية لعمليات في المصرف خاصة لقضايا متعلقة بأصـــحـاب المصالح والمساهمين والأطراف الخارجية.					

10	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يعطي الحق لاصحاب المصالح في الحصول على معلومات كافيه وصادقة في الوقت المناسب.					
11	أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات يؤدي الي ضمان حقوق جميع الاطراف وأصحاب المصالح.					
12	تطبيق مبادئ حوكمة شركات له دور في تعزيز أداء العمليات في المصارف وتحقيق مستوى كاف من الافصاح والشفافية لمعلومات القوائم المالية.					
13	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعليه وجودة الخدمات التي يقدمها المصرف لزبائنه.					
14	توضح السياسات والإجراءات في المصرف بشكل الأفضل عند تطبيق مبادئ حوكمة شركات.					
15	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لتحسين الوصول الى الأسواق المالية.					
16	يضمن المصرف الاستقلالية لمراقبي الحسابات من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات.					
17	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لزىادة قابلىة تقديم الخدمات المصرفية.					
18	تطبيق مبادئ حوكمة شركات عطي الحق لمساهمين في الحصول على معلومات كافيه وصادقة في الوقت المناسب والتشارك في إتخاذ القرارات المناسبة.					
رقم	**العبارات**	**أتفق تماماً**	**أتفق**	**محايد**	**لا أتفق**	**لا أتفق تماماً**
المحور الثاني: تخفيض المخاطر الأئتمانية						
1	لدى المصارف سياسات وإجراءات واضحة لتحديد أنواع المخاطر الائتمان.					
2	يقوم المصرف بإدارة المخاطر الائتمانية عن طريق إدارة خاصة بإدارة المخاطر المصرفيه.					

3	يؤدي تحليل الملف المقترض بشفافية واتخاذ القرار المحايد في عملية منح الائتمان يؤدي الى الحد من المخاطر الائتمانية.					
4	يستخدم المصرف التقنيات والبرامج الالكترونية الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.					
5	تتميزإدارة المخاطر الائتمانية الفعالة بوجود خطة الطوارئ لدى المصرف ومراجعتها بشكل مستمرومنتظم من قبل المدققين ومجلس الادارة.					
6	يؤدي نقص معلومات الكافية عن المقترض سببا لزيادة مخاطر الائتمان في عملية منح الائتمان.					
7	أن زيادة المخاطر الائتمانية سوف يؤثر بشكل سلبي على أرباح المصارف.					
8	أن وجود التقصيرفي إدارة المخاطر الائتمانية يؤدي الى رفع نسب الديون المتعثرة.					
9	يتقيد المصرف بتوفير متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الائتمانية.					
10	أن وضع نظام رقابي داخلى السليم وفعال لتقييم عمليات ادارة المخاطر الائتمان يعتبر سببا للحد من مخاطر الائتمانية.					
11	يتبع المصرف سياسة التنويع والتوزيع في أثناء عملية منح ألأئتمان.					
12	يقوم المصرف بدراسه وتحليل الضمانات مقدمه ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان.					
13	يتعاون قسم الرقابة وقسم ادارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانيه لتحسين عملية إدارة مخاطر الائتمان.					
14	يقوم المصرف بالتحقق من جودة الائتمان وتكوين المخصصات اللازمة.					
15	لا تتحمل الإدارة العليا حماية الموظفين في حالات عدم سداد أقساط القروض من قبل المقترضين.					

رقم	العبارات	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
المحور الثالث: دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الأئتمانية.						
1	أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات يساهم في الحد من مخاطر الائتمان.					
2	أن عدم الاهتمام بالتعليم والتأهيل وضعف خبرة الموظفين بكيفية تطبيق مبادئ حوكمة شركات في المصارف يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان.					
3	يوجد بالمصرف نظام كامل وفاعل لإدارة المخاطر الائتمانية عن طريق تطبيق مبادئ حوكمة شركات.					
4	وجود تقصيرأوعدم التزام بمبادئ حوكمة شركات يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمانية.					
5	تكون الأدارة المخاطر التي احدى ركائزحوكمة شركات لها دوركبير في الحد من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف.					
6	يتم التأكد من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات من وجود الية واضحة ودقيقة لتقييم وقياس المخاطر الائتمانية في المصرف.					
7	يتوفر تطبيق مبادئ حوكمة شركات تقويما لمخاطرالائتمان التي تواجه المصرف ومدى كفاية السياسات والإجراءات.					
8	تؤدي المنافسة الحادة بين المصارف والإسراع في منح الائتمان بعيدا عن تطبيق مبادئ حوكمة شركات الى فقد بعض الاعتبارات المهمة التي تؤثرفي زيادة حدوث المخاطر الائتمانية.					
9	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لمحاربة الفساد المالي والأداري كما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.					

10	أن الشفافية والإفصاح هو أحد مبادئ حوكمة شركات التي يتم من خلالها تزويد الإدارة العليا للمصرف، لجنة التدقيق الداخلية وكذا مجلس الإدارة بتقارير دورية تفصح عن المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف مع التوصية بالتدابير اللازمة.					
11	أن الحفاظ على حقوق المساهمين هو من مبادئ حوكمة شركات يتم من خلالها تزويد إيداعات وزيادة رأس المال في المصارف يعتبر سببا لمحاربة المخاطر الائتمانية.					
12	أن معاملة العادلة بين المساهمين هي من مبادئ حوكمة شركات يتم من خلالها زيادة ثقة المساهمين بالمصرف يعتبر سببا لحد من المخاطر الائتمانية.					
13	أن مجلس الإدارة هو من مبادئ حوكمة شركات ويمثل قمة إطارحوكمة الوحدات الاقتصادية ويقوم بوضع الخطط والسياسات الاستراتيجية للمصرف ومتابعة تنفيذ وأداء المصرف كما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.					
14	تقوم الهيئات الرقابية في المصرف بواجبها بأسلوب مهني حيادي وطريقة موضوعية لتطبيق متطلبات المبادئ حوكمة شركات التي يتم من خلالها تخفيض المخاطر الائتمانية.					
15	تطبيق السليم لمبادئ حوكمة شركات ساهم في الحفاظ على علاقات متينة ما بين المصرف وجميع الأطراف التي تؤثر في الحدمن المخاطر الائتمانية.					

الملحق (2)

أسماء المحكمين

عدد	اسم المحكم	اللقب العلمي	التخصص	مكان العمل
1	د. سيروان كريم عيسى	استاذ	المحاسبة	جامعة صلاح الدين/أربيل
2	د. فاضل نبي عثمان	استاذ	المحاسبة	جامعة أربيل التقنية
3	د. غازي عثمان محمود	استاذ	المحاسبة	جامعة صلاح الدين/اربيل
4	د. برزين شيخ محمد	استاذ	المحاسبة	جامعة أربيل التقنية
5	د. وصفي طاهر قهوجي	أستاذ مساعد	الاحصاء	جامعة تيشك
6	د. أحمد محمد خليل	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة صلاح الدين/اربيل
7	د. محمد عبد العزيز	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة أربيل التقنية
8	د. جمال أنور يابة	مدرس	المحاسبة	جامعة صلاح الدين/اربيل

ڕۆڵی پابەندبوون بە بنەماکانی حوکمڕانی کۆمپانیاکان لە کەمکردنەوەی مەترسییەکانی قەرز لە بانکە بازرگانییەکان

توێژینەوەی ڕاپرسی لە ڕوانگەی کارمەندی بانکە بازرگانیەکان لە شاری هەولێر

نامەیەکە پێشکەشی ئەنجومەنی کۆلێژی تەکنیکی کارگێری هەولێر کراوە لە زانکۆی پۆلیتەکنیکی هەولێر وەکو بەشێک لە پێداویستییەکانی بە دەست هێنانی ماستەر لە ژمێریاری

لەلایەن قوتابی

هانا جلال باپیر

بکالوریوس لە ژمێریاری

بەسەرپەرشتیاری

د. أرشد صديق عبدالله

2023

پوختە

ئامانج لە توێژینەوەکە، لە لایەنی تیۆری و پراکتیکییەوە، نیشاندانی ڕۆڵی پابەندبوون بە بنەماکانی حوکمڕانی کۆمپانیاکان لە کەمکردنەوەی مەترسییەکانی قەرز لە بانکە بازرگانییەکان لە ڕوانگەی کارمەندانی بانکە بازرگانییەکان لە شاری هەولێر، بە دەستنیشانکردنی چەمکە بنەڕەتییەکان و بنەماکانی حوکمڕانی کۆمپانیاکان و هەروەها ڕۆشنایی خستنە سەر چەمکی مەترسی قەرزپێدان وە بۆگەیشتن بە ئامانجەکانی ئەم توێژینەوەیە و تاقیکردنەوەی گریمانەکانی پرسیارنامەیەک داڕێژرا کە لە سێ میحوەر پێکهاتبوو ئامادەکرا و بەسەر کارمەندانی بانکە بازرگانییەکانی شاری هەولێر دابەشکرا، ژمارەی پرسیارنامە دابەشکراوەکان گەیشتە (95) فۆرم، (85) فۆرم وەرگیرانەوە و (80) فۆرم بۆ شیکاری گونجاو بوون، وپاشان ئەنجامەکان بە بەکارهێنانی بەرنامەی پاکێج شیکاری پەیوەندی ئاماری بۆ زانستە کۆمەڵایەتییەکان (SPSS) شیکاری پەیوەندی t-test بەکارهێنران بۆ تاقیکردنەوەی گریمانەکانی توێژینەوەکە وە بتواندرێ گشتاندن بکەین بۆ نموونەی کۆمەڵگەی توێژینەوەکە.

بە پشتبەستن بەو ئەنجامەی کە پێی گەیشتین لە ڕێگای شیکاریەکە، توێژینەوەکە گەیشتە کۆمەڵێک ئەنجام کە دیارترینیان بریتین لە: زیادبوونی مەترسییەکانی قەرزپێدان دەبێتە هۆی کۆمەڵێک کاریگەری نەرێنی و ئەنجام کە کاریگەرییان لەسەر هەریەک لە بانک و بازاڕ و کڕیاران هەیە وە ئابووری نیشتمانی بە گشتی دەگرێتەوە، کاریگەری لەسەر ژینگەی وەبەرهێنان ، و سەرلێشێواوی بودجەی گشتی دەوڵەت، و داهاتی نیشتمانی، و هاوسەنگی بازرگانی دەبێت، وە کەمکردنەوەی ڕێژەی گەشەی ئابووری، جێبەجێکردنی دروستی بنەماکانی حوکمڕانی کۆمپانیاکان دەبێتە هۆی کەمکردنەوەی مەترسییەی پەیوەستە بە پرۆسەی پێدانی قەرزبە ڕێژەیەکی زۆروکاریگەری دەبێت لەسەر بڕیاری قەرزی بانکەکان لەلایەن بڕیاردەران، ڕوونی و ڕاستی دروستی زانیاریە دارایییەکان کە لە ئەنجامی جێبەجێ کردنی بنەماکانی حوکمڕانی کۆمپانیاکان بەدی دێت دەبێتە هۆی زیاتر باوەڕبوون بە ڕاپۆرتە دارایییەکان وە ئەمەش کاریگەری دەبێت لەسەر زیادکردنی متمانەی پشکدارەکان وە هەموو پێویستیەکانی بڕیاردان دابین دەکات.

لە گرنگترین ڕاسپاردەکانی توێژینەوەکە: بانکە بازرگانییەکان کە لە شاری هەولێر کاردەکات پێویستە پابەندبن بە دروستکردنی ڕاپۆرتی دارایی بە ڕوونی و شێوەیەکی دەورەیی و بە ڕێکوپێکی، ئەمەش ڕۆڵی هەیە لە زیادکردنی متمانە بۆ بەکارهێنەرانی ڕاپۆرتە دارایییەکان و بەمەش زیاتر وەبەرهێنەری

ئێستا و داهاتوو متمانە بە بانکەکان دەکەن، وە جگە لەمەش ئەنجامدانی خولەکان لەلایەن دەزگا پەیوەندیدارەکانەوە بۆ ڕوونکردنەوەی گرنگی جێبەجێکردنی بنەماکانی حوکمڕانی کۆمپانیاکان و کاریگەرییەکانیان بۆ کەمکردنەوەی مەترسییەکانی قەرزکردن بە مەبەستی زیادکردنی هۆشیاری لەنێو خاوەن پشکەکان، کارگێڕان و وەبەرهێنەران لە گرنگی حوکمڕانی کۆمپانیاکان، پێویستی بە هەبوونی تایبەت بەشەکانی بەڕێوەبردنی مەترسی قەرز لە بانکەکاندا بۆ کەمکردنەوەی مەترسی قەرز بۆ کەمترین ئاست، پێویستە پەرەپێدان بکرێت لە ڕێسای حوکمڕانی کۆمپانیاکان بۆ جەختکردنەوە لەسەر تێکەڵبوونیان لەگەڵ سیستەمی یاساییدا بۆ ئەوەی یاسا سزای ئەو کەسانە بدات کە سەرپێچی دەکەن، ئەمەش بەشداردەبێت لە گەشەپێدان و گەشەکردنی ئابووری.

وشەی سەرەکی: حوکمڕانی کۆمپانیاکان، مەترسی قەرزکردن.

Abstract

The aim of the study, in the theoretical and practical aspects, is to demonstrate The role of adherence to corporate governance principles in reducing credit risks in commercial banks from the point of view of employees of commercial banks in the city of Erbil, by identifying the basic concepts and principles of corporate governance and also shedding light on the concept of credit risk and to achieve the objectives of this study and test Its hypotheses A questionnaire consisting of three axes was prepared and distributed to employees of commercial banks in the city of Erbil, and the number of distributed questionnaires reached (95) forms, (85) forms were retrieved and (80) forms were valid for analysis, and then the results were analyzed using the package program Statistical for Social Sciences (SPSS) Correlation analysis, simple cell regression, and t-test were used to test the hypotheses of the study. The main problem of the study through the main question is what is the role of the principles of corporate governance in reducing credit risk in commercial banks from the point of view of employees of commercial banks in the city of Erbil. Based on the foregoing, the study reached a set of conclusions, the most prominent of which are: An increase in credit risks leads to a set of negative effects and results that affect each of the bank, the market, and customers, and expands accordingly to the national economy as a whole, affecting the investment environment and the confusion of the state's general budget, national income, and trade balance. And reducing economic growth rates, the risk associated with or accompanying the process of granting credit is reduced by a large percentage with regard to the credit decision of banks based on the proper application of the principles of corporate governance. Decision makers, the application of corporate governance principles in banks has confirmed the

effectiveness of the operations carried out by management and the identification, evaluation and management of credit risks within these banks. Among the most important recommendations of the study: the need for commercial banks operating in the city of Erbil to adhere to disclosure and transparency to prepare financial reports periodically and regularly, which has a role in increasing confidence for users of financial statements and thus increasing investor confidence in banks, holding courses by the concerned bodies to clarify the importance of applying corporate governance principles and their impact To reduce credit risks in order to increase awareness among shareholders, administrators, and investors of the importance of corporate governance, the need to have special departments for credit risk management in banks to reduce credit risks to a minimum, the need to develop written rules for corporate governance to emphasize their integration into the legal system so that the law punishes those who violate it, which contributes to Economic development and growth.

Key words: corporate governance, Credit risk.

The role of adherence to corporate governance principles in reducing credit risks in commercial banks

An exploratory study of the opinions of a sample of workers in commercial banks in the city of Erbil

A Thisis Submitted to the Council of the College of Administrative at Erbil Polytechnic Universityin partial fullfilment of the Requirements for the master's degree in accounting

By

Hana Jalal Babir

Bachelor of Accounting

Supervised by

Dr. Arshad Sdeeq Abdullah

2023